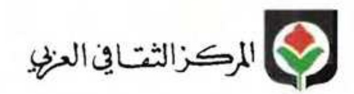
الدكتور سليمان الغنام

سياسة محمد علي باشا التوسعية

في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا

(1811 ـ 1840)

قراءة جديدة



سليمان الغنام
سياسة محمد علي باشا التوسعية
المركز الثقافي العربي

الكتاب

سياسة محمد علي باشا التوسعية

تأليف

سليمان الغنام

الطبعة

الأولى، 2004

عدد الصفحات: 208

القياس: 17 × 24

الترقيم الدولي:

ISBN: 9953-68-007-8

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 2303339 ـ 2307651

فاكس: 2305726 ـ 2 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 750507 ـ 352826

فاكس: 343701 ـ 1 961+

الدكتور سليمان الغنام

قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية

(1811 - 1840)

الطبعة الاولى
1980م-1400هـ
الطبعة الثانية
مزيدة ومنقحة
2004م-1424هـ

قائمة المحتويات

الملاحق

المراجع والمصادر

مقدمة الطبعة الثانية
الأزمة المستدامة

تمر منطقة المشرق العربي في المرحلة الحالية بأزمة يهيأ للبعض بأنها غير مسبوقة في خطورتها على حاضر الأمة العربية ومستقبلها، وأنها تنبئ بعواقب وخيمة، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر سنة 2001م، والمتمثلة في تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك وضرب وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، ويعتقد أنه تم على أيدي مجموعة من الشبان العرب، وعددهم تسعة عشر شاباً منهم ـ كما يقال ـ خمسة عشر شاباً من مواطني المملكة العربية السعودية، المنتمين ـ كما يُزعم ـ إلى تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، وهو سعودي أيضاً، والذي بارك علناً وأوحى بمسؤوليته عن هذا الحدث، والذي شهده العالم بأسره حياً على الهواء لحظة وقوعه عبر الفضائيات التلفزيونية. هذا التنظيم أو الحركة، الذي يزعم أن هدفه هو الجهاد ضد أعداء الإسلام، بدءاً بإخراج النصارى (الأمريكان) من جزيرة العرب، استناداً إلى حديث ينسب إلى الرسول ﷺ بهذا المعنى، ثم تطور إلى (جهاد ضد اليهود والنصارى) حيث ـ كما أعلن زعيمه ـ أن العالم انقسم إلى فسطاطين: (الإسلام والصليبيين. . . إلخ) وأن ما يقوم به ما هو إلاَّ واجب يفرضه الإسلام حسب فهمه.

إلاَّ أن المثير للاهتمام أن المسرح الدولي كان مهيّأً لمثل هذه الأحداث؛ فمنذ السقوط، شبه المفاجئ، والمدوي للإمبراطورية السوفيتية، وما ترتب

عليه من تداعيات، مثل إزالة جدار برلين وما يرمز إليه، واضمحلال حلف وارسو وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى وحيدة ذات قوة كاسحة *(Hyper Power)* في العالم، وما صاحب ذلك وما سبقه من شيوع أفكار ومقولات، وطرح نظريات عن التوجهات المستقبلية، ليس للولايات المتحدة وحدها بل للعالم بأسره، وأن ما حدث ما هو إلاً النصر النهائي للرأسمالية في نموذجها الأمريكي، بل هو «نهاية التاريخ» الذي حط رحاله بعد أن وصل هدفه وحقق المجتمع البشري به ما ظل طوال مراحل التطورات التاريخية يسعى إليه!

وعلى ذلك فلا بد لهذا النصر لكي يكتمل ويُضمن استقراره واستمراره أن يقضي على كل ما هو مختلف عنه، أو حتى احتمال أن يشكل تحدياً لمفاهيمه وقيمه (وإن شئت فقل مصالحه)، وتبلورت هذه التطورات والأفكار عن نشوء نظرية، أو مقولة، ما دعي بـ «صراع الحضارات» *Civilzations Clash*.

وأُبرز العالم الإسلامي كمرشح رئيسي للمنازلة، فجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وكأنها البرهان الساطع على صحة هذه المقولة.

وفي أثناء حملة الولايات المتحدة الأمريكية وحُلفائِها للانتقام من هذا العمل الإرهابي، بدءاً بإسقاط حكومة طالبان في أفغانستان بالقوة العسكرية، أُبرز المشرق العربي كساحة مهيّأة وميدان مكتمل الشروط لإعادة صياغته وتركيبه اجتماعياً وسياسياً وفكرياً ليتلاءم مع متطلبات التطورات المستجدة والأهداف المطلوبة.

وانتاب سكان هذه المنطقة، شعوباً وحكومات، شعور غير قليل من القلق والحيرة، وتوجس مشوب بإحساس خافت بالأمل، مما هو آت. وإن كان أحد لا يعلم على وجه التحديد ما هو هذا الآتي. فالأهداف يكسوها غموض شديد؛ فطوراً هي لاجتثاث جذور الإرهاب التي، يُزعم، أنها أفرزت هذه الظاهرة، متمثلاً ذلك في القيم الدينية والمفاهيم السائدة في المنطقة عن مفهوم الجهاد والموقف من الآخر، الناتج عن الفكر السائد والمعبر عنه بالمناهج التعليمية والخطب الدينية في المساجد والجوامع والإنتاج الفكري لما يُعرف

بـ «الإسلام السياسي» وإحلال مفاهيم قيم الحرية والشفافية والعدالة والديموقراطية والتسامح مكان مظاهر التسلط والظلم والاستبداد والفساد التي تهيمن على شعوب هذه المنطقة. وهذه التسريبات لمثل تلك الأهداف، تدغدغ أحلام هذه الشعوب، إلاَّ أنها ترتاب في مصداقيتها وتشك في حسن نوايا مروّجيها؛ وطوراً تهدف هذه الحملة ـ الموجهة أولاً ضد العراق ـ إلى إكمال حرب الخليج الثانية إثر احتلاله لدولة الكويت سنة 1990م، بزعم أن العراق لم ينفذ القرارات الدولية التي فُرضت عليه وقَبِلَها في أعقاب هزيمته وانسحابه من الكويت سنة 1991م، خاصة فيما يتعلق بتجريده مما يدعى (أسلحة الدمار الشامل) والعمل على إسقاط نظامه السياسي القائم، وتحديداً إسقاط رئيسه صدام حسين، بالقوة العسكرية إن لزم الأمر، وهذه الأهداف تحيط بها شكوك كثيرة بسبب النزوع الطاغي والمعلن للإدارة الأمريكية لتحقيق ذلك باستعمال القوة العسكرية.

هذه الأزمة ليست جديدة على هذه المنطقة؛ بل هي في واقع الأمر امتداد لأزمات مزمنة ضاربة الجذورة في هذه البقعة من العالم. فمنذ الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م وما تلاها من تدخل بريطاني ومن ثم قيام دولة محمد علي باشا وسياسة الفتح والتوسع التي انتهجها الباشا بانسجام عامل مع أهداف بريطانيا الاستراتيجية في المنطقة حيث تم القضاء على الدولة السعودية الأولى وما تلا ذلك من حروب في السودان واليونان وسوريا، ومن ثم نشوء ما عُرف بـ «المسألة الشرقية» *The Eastern Question* التي تمحورت حول اقتسام المصالح والنفوذ في المنطقة (وفي الدولة العثمانية خاصة) بين الدول الأوربية وتمخضت عن بسط الهيمنة البريطانية إثر اتفاقية لندن سنة 1840م من خلال وإلى جانب الدولة العثمانية.

لقد كانت هذه المرحلة، التي لعب محمد علي باشا دوراً رئيسياً في تحقيق أهدافها، هي الأساس الذي بُنيت عليه العلاقة بين هذه المنطقة والقوى الكبرى في التاريخ المعاصر، بل هي التي أرست سوابق التدخل الأوربي ومن ثم الأمريكي في شؤون هذه المنطقة، وعمقت نفوذها تبعاً لتجذر مصالحها.

فقد أدت سياسة محمد علي باشا الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والتي حظيت بمباركة وتوجيه بريطانيا العظمى وتغطية من قبل الدولة العثمانية، إلى نتيجتين على جانب كبير من الخطورة:

أولى هذه النتائج:

إن السياسة الاقتصادية التي انتهجها محمد علي باشا والمتمثلة في سياسة **الاحتكار والانفتاح** أدت إلى نتائج، أعتقد أنها الأكثر خطورة وتأثيراً؛ فسياسة الاحتكار التي فرضها على المنتجات الزراعية، وذلك بشرائها من منتجيها بأسعار رخيصة، وتوسيع نطاق بعض المنتجات وخاصة القطن، ومن ثم بيعها بأسعار غالية محلياً وللتصدير إلى الخارج؛ هذه السياسة أدت إلى إضعاف القوى الزراعية، ومكنت محمد علي من الحصول على الأموال الطائلة واستعمالها في حروبه في المنطقة[1]. وأخطر من هذا وأبعد أثراً وأعمق تأثيراً، بل وأعتقد أنه عامل أساسي في عدم قدرة المنطقة ـ ومصر بالذات ـ على الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي وما ترتب عليه من تخلّف في شتى مناحي الحياة، هو **سياسة الانفتاح** التي انتهجها الباشا. ففتح الأسواق، في هذا المنعطف التاريخي، للمنتجات الأوربية، ذات الجودة العالية ومنخفضة تكاليف الإنتاج لميكنته وغزارته، مع خفض الرسوم الجمركية إلى 3%[2] أدت إلى تدمير الصناعات المحلية اليدوية، والقضاء على كثير من الحرفيين[3]، مما أدى إلى تفشي البطالة وانتشار الفقر والتحول إلى مجتمع استهلاكي غير منتج.

---

(1) انظر، عيساوي، شارل، **تأملات في التاريخ العربي**، ص: 183؛ وفهمي، خالد، «**كل رجال الباشا**»، ص: 382 وص: 407.

(2) عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب**، ص: 203.

(3) «أنتج الشخص العامل على أنوال تعمل بالطاقة عشرة أضعاف ما ينتجه العامل اليدوي، بينما بلغ معدل إنتاج ماكنة الغزل المسيرة بالطاقة مائتي مرة أكثر من إنتاج عجلة الغزل اليدوية». كندي، بول، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ص: 245.

ثانية هذه النتائج:

أنها مكنت بريطانيا من تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة بما يخدم مصالحها لفترة طويلة قادمة، فتم تحجيم الكيان السياسي والجغرافي للدولة السعودية الثانية، كما تم تحجيم دور مصر بعد التوسع الهائل الذي حققته سياسة محمد علي التوسعية، إلى جانب ما أعقب ذلك من إنهاك وإلحاق مزيد من الإضعاف للدولة العثمانية بسبب ما تعرضت له هذه الدولة نتيجة لتلك السياسة، مما مكّن بريطانيا من بسط نفوذها بشكل أكبر بكثير مما كانت عليه قبل مرحلة محمد علي في سائر أنحاء الدولة العثمانية وعموم المنطقة بشكل عام، وخاصة في المناطق الهامة مثل العراق وعدن ومصر نفسها، بالإضافة إلى ترتيب الأوضاع في منطقة الخليج في أعقاب سقوط الدولة السعودية الأولى على يد محمد علي باشا، وفرض السلام البريطاني الذي رسّخ الهدوء والاستقرار وأوقف المنازعات بين الشيوخ المحليين وربطهم مباشرة بالسلطات البريطانية، كما عمل على شل وتحجيم أي نشاط ملاحي أو تجاري مع الساحل للمجتمعات الخليجية، ومن ثم خيم على المنطقة هدوء أو سلام هو أقرب إلى الجمود، مما شل حركة هذه المجتمعات وأوقف نموها الطبيعي وعاشت في شبه عزلة تامة فتدهورت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أوضاعها السياسية. هذا في الوقت الذي شهد فيه الخليج، كمعبر للتجارة العالمية وخاصة البريطانية، كثافة في العبور والتجهيزات الأساسية الملاحية وشبكة الاتصالات الدولية... إلخ.

كانت اتفاقية لندن سنة 1840م مَعلماً رئيسياً في تاريخ المنطقة:

1. فقد قوّضت الكيان السياسي الجديد الذي أنشأه محمد علي، وأعادت إخضاع المنطقة مرة أخرى تحت مظلة الدولة العثمانية بما فيها مصر نفسها.

2. تنامت الهيمنة البريطانية على المنطقة، مع تنامي الصادرات والواردات البريطانية، عبر بحار وطرق المنطقة بشكل يزداد كثافة مع تزايد تطور وسائل الإنتاج ووسائل النقل.

ونتج عن هذا الوضع توطيد سيطرة بريطانيا على سواحل المنطقة ومعابرها المائية والقضاء شبه التام على الملاحة العربية، والتي كانت ذات وجود ملموس وفعّال وذي أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية والحياتية في عموم المنطقة. ومن جانب آخر أضر هذا كثيراً بالطرق البرية عبر البلاد العربية، والتي كانت عبر القرون مصدرَ دخلٍ شبه دائم بالنسبة لهذه الأقطار، وإن كان يزداد أو يقل كثافة تبعاً لعوامل وتطورات كثيرة إقليمية ودولية، تؤثر إيجاباً أو سلباً في وتيرة عبور التجارة الدولية والإقليمية، إلاّ أن ما حل بها في هذه الفترة يعتبر بشكل جلي قضاءً شبه مبرم ونهائي.

أسهمت هذه التطورات في عزلة المجتمعات العربية داخل أقطارها، حيث أصبحت تقوم بدور المتفرج غير المشارك فيما يدور حولها، كما أسهمت، إلى جانب عوامل أخرى، في ازدياد فقر هذه المجتمعات وتردّي أوضاعها الاقتصادية والحياتية.

كانت هذه الفترة تمثل تفوّق النفوذ البريطاني، حيث بلغت الإمبراطورية البريطانية أوج عظمتها، وأضحت القوة الأولى في العالم وخيم على المنطقة هدوء شامل حتى الربع الأخير من ذلك القرن (التاسع عشر). إلاّ أنه ومنذ مؤتمر برلين *Congress of Berlin* سنة 1878م الذي شهدته معظم القوى الأوربية الرئيسية، وكان موضوعه الرئيسي هو إفراغ النصر العسكري الروسي على الدولة العثمانية، وما أعقبه من اتفاقية سان ستيفانو *San Stifano* سنة 1877م، من مضمونه.

إلاّ أن هدفه الحقيقي هو تطلُّع الدول الأوربية الكبرى، وخاصة ألمانيا وفرنسا، إلى أخذ (نصيبها) من المناطق القابلة للاستعمار في آسيا وأفريقيا، وتأتي ممتلكات الدولة العثمانية في مقدمة أهداف هذه الدول لبسط نفوذها، أو حتى اجتزائها وفصلها عنها؛ ومن ثم دخلت هذه الدول في سباق محموم وتنافس فيما بينها للوصول إلى أهدافها. وكانت بريطانيا أكثر الدول مقاومة لتقسيم الدولة العثمانية ورغبة في المحافظة على الوضع الراهن

The Status Quo، وبلغت هذه المنافسة ذروتها بانفجار الحرب العالمية الأولى سنة 1914م[1].

في غضون تلك الفترة شهدت المنطقة مؤشرات ذات دلالات هامة، فقد برزت تيارات فكرية وسياسية تعبّر عن تململ شعوب المنطقة من أوضاعها الراكدة وسيطرة قوى أجنبية تركية وأوربية عليها وتدعو إلى نهضة الأمة، فعُقدت الندوات والمؤتمرات بين النخب المثقفة العربية، وصدرت الصحف والمجلات في ظلال الحرية في لندن وباريس. وقامت ثورة عرابي في مصر سنة 1882م، كما بدأت في وسط الجزيرة العربية حركة عبدالعزيز آل سعود لاستعادة بناء الدولة السعودية.

ومن جانب آخر شهدت المنطقة بروز مشاريع كبرى للوصول إلى الشرق عبرها، فتم حفر قناة السويس وتدشينها سنة 1869م، كما تم إنشاء سكة حديد برلين ـ بغداد للوصول إلى الخليج في وجه معارضة بريطانية عنيفة، حتى تمكنت من الحصول على نصيب الأسد في المشروع الأول وتعطيل المشروع الثاني عن الوصول إلاّ وفق شروطها.

وللتصدي لمحاولات القوى الأوربية (الفرنسية والألمانية والروسية) التغلغل في مناطق نفوذها، عمدت بريطانيا إلى إبرام معاهدات حماية ـ سرية ـ مع بعض حكام الوحدات السياسية في الخليج مثل عُمان والكويت.

مع انفجار الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا، أدركت بريطانيا أن عصراً جديداً قد أهلّ، وأصبح واضحاً عدم إمكانية استمرار هيمنتها بالشكل الذي كان سائداً معظم القرن التاسع عشر، خاصة وأن عاملاً جديداً للجذب، بل هو كالمغناطيس بالنسبة للدولة الصناعية الكبرى قد لاحت بوادره، وهو وجود البترول في الخليج؛ فتم، وقبل أن تضع الحرب أوزارها، وضع الخارطة السياسية والجغرافية للمنطقة بما يؤمّن الوصول إلى

---

(1) الغنام، د. سليمان محمد، **التنافس الدولي في منطقة الخليج العربي (1891 ـ 1914)**، وزارة الخارجية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الكتاب السنوي (1402هـ).

الشرق ـ الهند خاصة ـ عبر المنطقة واستمرار الهيمنة على الخليج مع وضع أسس الحيلولة دون حدوث متغيرات في المنطقة تهدد الأسس الاستراتيجية لتحقيق تلك الأهداف، فتم وضع الحدود قسرياً لإنشاء كيانات سياسية تخدم هذا الغرض ووضعها تحت مظلة النفوذ البريطاني المباشر أو بالواسطة، فرسمت حدود العراق، وشكلت حدود كيان سياسي جديد سمي أولاً (شرق الأردن) ثم (إمارة الأردن) ثم (المملكة الأردنية الهاشمية)؛ كما وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى تقسيم الشام ووضعها تحت النفوذ الفرنسي، وبلور ذلك في اتفاقية سايكس ـ بيكو الشهيرة سنة 1916م، ولضمان ديمومة هذا الترتيب، وجدت بريطانيا في الطموحات الصهيونية وسيلة مثلى وبوابة مفتوحة على مصراعيها لاستمرار نفوذها في المنطقة وعقبة كؤود أمام المتغيرات التي لا بدَّ أن تطرأ وتجبرها على الانسحاب بحكم التطور التاريخي لشعوب المنطقة وتطلعها نحو تحقيق أهدافها في التحرر والاستقلال والتوحد، بما تقتضيه مصالحها الوطنية والقومية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية البريطانية (الثاقبة) تم إصدار وعد بلفور سنة 1917م بمنح اليهود (وطناً قومياً) في فلسطين!

وكما هو معروف أصبح ذلك الوعد وتلك الاتفاقية حجرَي الأساس لتشكيل الخارطة السياسية الجغرافية للمنطقة فقامت معظم الوحدات في المشرق العربي وفق هذه الاتفاقية، كما أصبح هذا الوعد بمثابة النواة التي غُرست في فلسطين وحظيت بالرعاية والعناية البريطانية حتى ثبتت جذورها وأخذت تنمو ببطء ولكن بثبات حتى تمكنت، وخلال ثلاثين عاماً من صدور ذلك الوعد من اجتثاث السكان الأصليين من جذورهم ورميهم خارج أرضم فكانت نكبة 1948م بالنسبة للعرب، وإعلان «دولة إسرائيل» ويجب أن تسمى (النكبة الأولى) حيث إنه وبعد أقل من عشرين عاماً حدث ما يمكن أن يسمى (النكبة الثانية) 1967م، والآن وبعد ثلاثين عاماً أخرى ها نحن، كما يبدو، على أبواب (النكبة الثالثة) ليُقطف ثمار النكبتين السابقتين.

وجاءت أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر سنة 2001م كمبرر لإنجاز

الخطوة (النكبة الثالثة) التي يُراد لها أن تضع اللمسات الأخيرة لما تحقق بالنكبة الثانية سنة 1967م، وذلك بالإفناء المادي والمعنوي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة تمهيداً لنكبة أخرى بعد أن تتهيأ الظروف الملائمة، ولكن خارج فلسطين.

كما أن هذه الأحداث (أحداث 11 سبتمبر) أعطت المبرر لتطوير أهداف سايكس ـ بيكو لتحقيق مزيد من التجزئة والتفتيت بدعوى تحقيق أهداف إنسانية نبيلة تتمثل في: الديموقراطية، والفدرالية، وحقوق الإنسان، استجابة لتطلعات الإنسان العربي (المظلوم من الكل) كما استجيب لتطلعات أسلافه أثناء الحرب العالمية الأولى عند استثارة البريطانيين لمشاعره وتحريضه للثورة ضد الدولة العثمانية والدخول في الحرب إلى جانبهم وحُلفائهم ووعودهم وعهودهم بتحقيق أمانيه في الحرية والاستقلال والتوحد. فكانت سايكس ـ بيكو ووعد بلفور!

وعود على بدء!

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴾ سورة الرعد، الآية 11.

سليمان محمد الغنام

الاثنين 7 محرم 1424هـ / 10 مارس 2003

مقدمة الطبعة الأولى

هذا الكتاب ليس عرضاً تاريخياً لأحداث فترة يعتبرها البعض بدء النهضة العربية الحديثة، ولكنه وقفة متأنية وفاحصة لجانب من أهم جوانب أحداث هذه الفترة الذي هو سياسة محمد علي التوسعية، ومحاولة لإلقاء الضوء على هذه السياسة بنظرة شاملة متفحصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المنطقة، ومنذ بدء تلك الفترة (بداية القرن التاسع عشر) أو بشكل أكثر تحديداً منذ الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م قد أُدخلت في دوامة الصراعات الدولية وأنها أصبحت جزءاً مهماً من لعبة الأمم على مسرح السياسة الدولية، وأن أي دراسة جادة لا تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار ستقود إلى نتائج خاطئة ومغلوطة.

إن من العبث عن أسباب مشاكل هذه المنطقة وإيجاد تفسير سليم للهزات التي تتعرض لها في تاريخها المعاصر في ثنايا الأحداث القريبة أو في الصراعات الدولية الحالية أو النزاعات الإقليمية القائمة بقدر ما تعود جذور هذه الأسباب ـ في رأيي ـ إلى تلك الفترة التي يعالج هذا الكتاب جزءاً هاماً وخطيراً من جوانبها.

سياسة الفتح والتوسع التي انتهجها محمد على طوال ثلاثين عاماً من حكمه الطويل لم تحظ في رأيي بدراسة موضوعية ناقدة تضعها في إطارها التاريخي الصحيح، وإن كانت هذه الظاهرة بكل أسف تنطبق على دراستنا للتاريخ بشكل يكاد يكون عاماً، فإن هذه السياسة قد ترتب عليها نتائج لا زالت آثارها تفعل فعلها في المنطقة وستظل إلى ما شاء الله.

والأدهى من ذلك أن هذه السياسة[1] نفسها توشك اليوم أن تتكرر بشكل ما، قد تؤدي، إذا تمّت لا سمح الله، إلى نتائج أشد خطورة وأكثر ضرراً لا يعلم مداها إلاّ الله.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي أرجو أن تكون إسهاماً ـ ولو متواضعاً، ولكنه جهد المقل ـ لخدمة هذا الدين القويم وهذه الأمة الكريمة بالتنبيه على موضوعها (أي موضوع هذه الدراسة) من ناحية ومن ناحية أخرى آمل أن تكون لفتة جديدة للمعنيين والمتخصصين بالاهتمام بإعادة فحص التاريخ العربي والإسلامي وكتابته بشكل علمي وموضوعي هادف إلى إبرازه على حقيقته، فالحقيقة ضالة المؤمن وبالتالي يمكّن هذه الأمة من تجنب المزالق وتكرار المآسي التي طبعت تاريخها طوال قرن ونصف وجعلها تدور في حلقة خبيثة مفرغة تراوح خطواتها لا تدري في أي اتجاه تسير.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

سليمان محمد الغنام

5/ 2/ 1400هـ ـ 24/ 12/ 1979م

---

(1) يشير المؤلف هنا إلى اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل التي كانت مفاوضاتها تجري حين تأليف هذا الكتاب في طبعته الأولى.

تمهيد

إنه لمن المثير للتساؤل حقاً أن تتمكن مصر في أقل من ثلاثة عقود خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي (1811 ـ 1840) من أن تبسط سيطرتها على منطقة شاسعة امتدت من هضبة الحبشة ومرتفعات اليمن جنوباً وحتى ضواحي استنبول شمالاً بما في ذلك معظم أنحاء الجزيرة العربية، مستوعبة في هذا النطاق أهم محطات وطرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب البرية منها والبحرية التي بسببها قامت حركة الكشوف الجغرافية الكبرى ونتج عنها اكتشاف العالم الجديد (الأمريكتين) والالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، وبسببها أيضاً قامت الحروب بين الدول الكبرى في العالم القديم والدول الأوربية الكبرى في العصر الحديث وأبرزها بالنسبة للفترة التي نحن بصددها الهلع الذي أصاب بريطانيا من جراء الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م حيث لم يهدأ لها بال حتى تمّ إخراج الفرنسيين من مصر ـ إحدى المعابر الرئيسية إلى الشرق ـ واطمأنت إلى هيمنتها عليها.

ويزداد عجبنا وتتضاعف علامات الاستفهام إذا أخذنا في الاعتبار الحقائق التاريخية التالية:

أولاً: أن مصر كانت بلداً متخلفاً هزيل البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فلم يحدث فيها مثلاً ما حدث في بلدان أوربا الغربية من تحول صناعي ـ أو ما يُعرف بالانقلاب الصناعي ـ وما نتج عنه من ضغوط للبحث عن مواد الخام الأولية لتسيير حركة الآلة أو البحث عن

أسواق لتصريف المنتجات الصناعية، مما يستدعي بالضرورة، وعلى مفاهيم ذلك العصر من حتمية التحرك نحو الاستعمار والسيطرة على الشعوب الأخرى لهذين السببين.

ثانياً: أن المنطقة التي كانت مسرح هذا التوسع لم تكن بالمنطقة ذات الاهتمام القليل أو الثانوي بالنسبة للدول العظمى المعاصرة، بل كانت مجالاً حيوياً ـ بل هو بالنسبة لبريطانيا بشكل خاص يأتي في مقدمة اهتماماتها العالمية، إذ هي تحتوي على الطرق الأهم والأخطر لدرة تاج إمبراطوريتها ـ الهند ـ.

ثالثاً: أن حركة التوسع هذه لم تكن مدفوعة بموجة من الانبعاث الديني كما حدث في هذه الفترة نفسها بالنسبة للدولة السعودية الأولى (1747 ـ 1818) بل العكس هي التي تسلط ـ أو سُلطت ـ عليها حتى دمرتها بكل عنف وشراسة.

رابعاً: أنها لم تكن نتيجة لنشوء حركة سياسية ذات مضمون قومي تهدف إلى توحيد رقعة من الأرض تسكنها شعوب متماثلة، كما يزعم البعض، وإلاّ فما معنى أن تتكفل هي بقمع ثورة في الجانب الآخر من البحر المتوسط ـ الثورة اليونانية ـ وتقف على استحياء ثم تنكفئ عن التقدم إلى منطقة أهم وأجدى بالنسبة لها وهي منطقة الخليج العربي؟

وحتى لا نتسرع في الاستنتاج ومن ثم ابتسار حكم غير عادل يجدر بنا أن نتتبع حركة التوسع هذه في كل منطقة على حدة ـ الجزيرة العربية، السودان، اليونان وأخيراً سوريا، ومن ثم نحاول استخلاص العامل أو العوامل المشتركة بينها وبالتالي نصل إلى نتائج مبنية على معطيات تاريخية ثابتة بدون عسف أو قسر.

إلاّ أننا قبل أن نتتبع حركة التوسع هذه لنتبين الأسباب والدوافع الحقيقية لها ـ كل منطقة على حدة ـ سنحاول إعطاء صورة ولو موجزة عن الأوضاع السائدة في مصر والمنطقة إبان تلك الحركة.

الحملة الفرنسية على مصر وآثارها:

لم تكن حملة نابليون على مصر واحتلالها (1798 ـ 1801) مغامرة طارئة مدفوعة بظروف آنية يأتي على رأسها الصراع الفرنسي البريطاني، وفي محاولة فقط لضرب عدوته اللدود ـ بريطانيا ـ بقطع شريان مواصلاتها ومن ثم تهديد أعز مستعمراتها ـ الهند ـ وإنما كانت ـ وإضافة إلى ذلك ـ حركة بارعة ذات هدف استراتيجي مدروس بعناية فائقة، فلا شك أن نابليون يدرك جيداً ـ وفي ذهنه صورة الحروب الصليبية وما انتهت إليه ـ أن مصر هي مفتاح الشرق، وأنها هي الحاجز المنيع الذي يحمي هذا الشرق بإمكاناتها البشرية ومكانتها الثقافية والحضارية كقلعة من أهم ـ إن لم تكن أهم ـ قلاع الذود عن العالم الإسلامي، وموقعها الجغرافي المتميز. ولكنه يدرك أيضاً وبكل وضوح أنه وإن استطاع اختراق هذا الحاجز بحراب جيشه لن تلبث هذه الحراب أن ترتد وتتكسر إن لم ينسف هذا الحاجز من أساسه. هذا الحاجز هو الحاجز الديني بأيديولوجيته الثقافية ومضمونة الحضاري ومن ثم يستطيع أن يحوّل مصر إلى قاعدة أوربية يستطيع بواسطة إمكانياتها البشرية وموقعها الاستراتيجي المتميز أن يبسط سيطرته على كل هذا الشرق ويحقق أهداف أسلافه روّاد الحركة الصليبية متجنباً المواجهة السافرة بين الإسلام والمسيحية باستخدام قوة إسلامية لتحقيق أهداف صليبية (استعمارية) بالإضافة طبعاً إلى تحقيق الهدف البارز وهو قطع طريق الهند ومن ثم السيطرة عليها ـ لهذا لم تكن عدته وعتاده، لهذه المهمة الجنود والذخيرة والسلاح وإنما الأهم من ذلك والأخطر هو جيش العلماء والمتخصصين في شتى الحقول والميادين الذين صحبهم معه. وقد كشفت الحملة الفرنسية عن أهدافها وطبيعتها عاجلاً وقبل الأوان وذلك أمام تطور الأحداث لغير صالحها عندما لجأ الفرنسيون إلى استخدام قوة مسلحة مصرية للدفاع عن البلاد ضد القوى المعادية للوجود الفرنسي في مصر فكونوا فرقة من أقباط مصر[1] في محاولة خبيثة لزرع الفرقة والنزاعات

---

(1) نوار، عبدالعزيز، **تاريخ العرب المعاصر، مصر والعراق**، بيروت سنة 1973، ص: 79.

الطائفية بين عموم السكان وتسليط الأقلية المسيحية على الأكثرية المسلمة. وكما سلفت الإشارة، هلعت بريطانيا لهذا التحرك الفرنسي وهي تدرك أهدافه ومراميه بعيدة المدى. فاستطاع القائد الإنجليزي نلسون Horatio Nelson مفاجأة الأسطول الفرنسي الضخم وأنزل به هزيمة ساحقة في العام نفسه (1798) في أبي قير.

ظل الفرنسيون في مصر ثلاثة أعوام يحاولون خلالها تثبيت وجودهم العسكري وتقويض المؤسسات الاجتماعية، بل والقيم الاجتماعية والدينية، وإحلال المؤسسات على النمط الأوربي محلها. وفي محاولة شبه يائسة أمام الضغوط الخارجية الإنجليزية والعثمانية والداخلية متمثلة في الرفض الشعبي للفرنجة، قام نابليون بغزو سوريا للدفاع عن موقعه في مصر، إلاَّ أن هذه المحاولة باءت بالفشل، واضطر الفرنسيون في النهاية إلى الانسحاب من مصر سنة 1801 «وعادت مصر لتصبح ولاية عثمانية ولكن هذه المرة أصبحت تعاني من وجود ثلاث قوى استبدادية متناحرة حول الاستئثار بالحكم خاصة القوة العثمانية والمملوكية، أما الإنجليز وكان لهم جيش في البلاد ـ فكانوا يعملون على أن تكون لهم كلمة مسموعة فيمن يتولى الحكم وأن يكون الحكم في مصر متمشياً مع أهدافهم وسياستهم ولذلك أخذوا جانب المماليك ضد العثمانيين... حقيقة لم يلبث أن خرج الإنجليز من مصر بمقتضى اتفاقية (AMIENS) أميان سنة 1802 ولكنهم كانوا يرقبون بدقة التطورات في مصر ويعملون على أن تكون الحكومة في مصر ممالئة لهم وإلاَّ اتخذوا التدابير ضدها حتى لا يفسحوا فرصة لأية قوة أوربية لأن تجد موضع قدم لها في مصر»(1).

إن الحملة الفرنسية، وإن كانت قصيرة العمر حيث لم تتجاوز ثلاث سنوات، إلاَّ أن آثارها كانت خطيرة لا على مصر وحدها وإنما على منطقة المشرق العربي ككل فهي قد أرست القواعد التي قامت عليها مصر منذ ذلك

---

(1) المصدر السابق، ص: 80.

الحين وكيفت مسيرة المنطقة في مسار منحرف عن طريقها الطبيعي «لقد كان نزول نابليون أرض مصر فاتحة عصر جديد في نواح عديدة فهو يؤرخ أول العهد الذي وقعت فيه القطيعة مع الماضي»[1]. ولكن هذه الحملة لم يكن ليقدّر لها النجاح وتحقيق أهداف البعيدة لو لم يهيأ لها من داخل المنطقة نفسها ـ وفي مصر بالذات ـ من يتبنى أهدافها ويعمل بشتى الوسائل والأساليب في سبيلها. فقد كانت المنطقة على أبواب مرحلة جديدة تبشر بتحول جديد ولكنه في المسار الطبيعي والتاريخي وأبرز سماتها:

1 ـ أن الانقلاب الصناعي ومن قبله ومعه التجاري بدأ يعطي زخمه خارج القارة الأوربية وخاصة في تلك المنطقة الحيوية من العالم فكان يمكن أن تتأثر المنطقة إيجاباً لو قدر أن تقوم فيها حكومات وطنية تسترشد مصالح أوطانها الحقيقية وتستلهم تاريخها في تحركها الاستراتيجي بالاستفادة من موقعها الاستراتيجي كمعبر للتجارة العالمية واستيعاب وسائل التقدم التكنولوجي والصناعي الأوربي وتطوير مؤسساتها الاجتماعية والثقافية والسياسية مع المحافظة على طابعها الحضاري المتميز.

2 ـ أن هذه المنطقة ونتيجة للعامل الأول المذكور أعلاه ـ ونتيجة لاستخدام البخار في تسيير السفن بدلاً من السفن الشراعية بدأت تستعيد مكانتها الهامة كطريق رئيسي للتجارة العالمية بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر والخليج العربي والطرق البرية بين هذين الشريانين وبين سواحل البحر الأبيض المتوسط والتي نضبت وتلاشت أهميتها إثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وما نتج عن ذلك من خراب اقتصادي شامل ترتب عليه تدهور سياسي وتفكك اجتماعي وانحطاط حضاري. في بداية هذا القرن ـ التاسع عشر ـ لم تستعد هذه المنطقة أهميتها كحلقة وصل عالمية كما كان الشأن قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح فحسب، وإنما تضاعفت أهميتها نظراً لتقدم وسائل النقل

(1) حتي، فيليب، **تاريخ العرب مطول**، بيروت سنة 1951، ص: 876.

والانقلاب الصناعي والتجاري آنفي الذكر[1].

3 ـ في خلال هذه الفترة شهدت ساحة الجزيرة العربية حركة إسلامية متمثلة في الدولة السعودية الأولى، استطاعت في مدة تقارب نصف قرن توحيد معظم أقاليم الجزيزة العربية في دولة واحدة ولأول مرة منذ صدر الإسلام كان من الممكن أن تنتشل، لا شبه الجزيرة العربية وحدها وإنما عموم المنطقة بأسرها، من براثن التمزق السياسي والانحلال الاجتماعي والانحطاط أو الجمود الحضاري وتضعها بمفاهيمها الأصيلة ومضامينها الحضارية في مرحلة العصر الذي تعيش فيه لا كما يزعم البعض أنها ستعيد المنطقة قروناً إلى الوراء، فمظاهر العنف التي صحبت قيامها، والممارسات الساذجة لتطبيق المفاهيم الإسلامية في الحكم والإدارة وتنظيم الاقتصاد والعلاقات الدولية مظهر طبيعي بل يكاد يكون حتمياً بحكم ظروف نشأتها ومستوى الجهل المحيط بها، لكن التزامها العقائدي وما يعنيه من استناد إلى تراث حضاري إسلامي ضخم وبالاحتكاك بظروف العصر ومفاهيمه كفيلة بتهذيب تلك المظاهر وتطوير تلك الممارسات، ولكن بشرط توفر عنصر أساسي وهو إعطاؤها فسحة كافية من الزمن، ولكنها وئدت قبل الأوان بعنف وشراسة على يد حملة استعمارية في ثوب إسلامي.

4 ـ أن الفترة إياها شهدت محاولات جادة من واحد من أعظم سلاطين بني

(1) تضاعفت صادرات بريطانيا عبر مصر سنة 1814 حتى سنة 1832 على الشكل التالي:
ـ بلغت سنة 1814 (817,000 ياردة من المنسوجات القطنية).
وصلت سنة 1832 إلى (51,833,913 ياردة من المنسوجات القطنية).
ـ وبلغت قيمة القطن المصدر إلى الهند سنة 1814 (201,182 جنيه إنجليزي).
ووصلت سنة 1932 إلى (3,238,248 جنيه إنجليزي).
ـ وقيمة الصادرات إلى الهند سنة 1814 (1,874,690 جنيه إنجليزي).
ووصلت قيمة الصادرات إلى الهند سنة 1832 إلى (3,674,673 جنيه إنجليزي).
عمر، عبدالعزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، بيروت، سنة 1975، ص: 220.

عثمان منذ سليمان القانوني، وهو السلطان محمود الثاني (1807 ـ 1839) لإصلاح أحوال الإمبراطورية العثمانية والاستفادة من منجزات العصر مع الاحتفاظ بالأسس الإسلامية التي قامت عليها تلك الدولة، ولكن الدول الأوربية التي تدرك جيداً خطورة نتائج هذه الإصلاحات لو قدر لها النجاح لجأت إلى تعطيلها بشتى وسائل الدس والتآمر، وقد لعب محمد علي باشا الدور الأساسي في إحباط هذه المحاولات، وكان له كل الفضل في إضعاف هذه الدولة وتصييرها ألعوبة بين الدول.

استيلاء محمد علي على السلطة في مصر:

في خضم الفوضى الناجمة عن الانسحاب الفرنسي أصبحت مصر مسرحاً لصراع القوى المتنافسة حول السلطة. وهذه القوى هي الإنجليز، العثمانيون والمماليك. أما المماليك فعلى الرغم من أنهم لا يزالون يشكلون قوة لها جذورها وسيطرتها إلاً أن الحملة الفرنسية هزت هذه الجذور من الأساس، وأسقطت هيبتهم شعبياً كطبقة عليا مسيطرة، وأصبحت جماهير الشعب تتخذ موقفاً هو أقرب إلى المتفرج من المشارك الفعلي خاصة بين موقف المماليك والعثمانيين. أما الإنجليز فعلى الرغم من أنهم وبدون شك الأقوى عسكرياً إلاً أنهم مرفوضون قطعياً، واضطروا إلى الانسحاب في العام التالي لخروج الفرنسيين (مارس سنة 1803) ولكنهم كانوا يرقبون الموقف بدقة[1] وحاولوا تبنّي أحد زعماء المماليك (محمد بيك الألفي) الذي زار لندن مرتين سنة 1802 وسنة 1804[2] لإقامة حكومة موالية لهم، إلاً أن هذه المحاولة فشلت[3] أثناء حملة سنة 1807 وخروج شخصية أقدر على ذلك.

في هذا الجو المضطرب كان مسرح الأحداث مهيّأً لخروج أي ممثل بارع

---

(1) يذهب كثير من المؤرخين إلى أن مشكلة أمن الهند البريطانية بدأت بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882، والحقيقة أن هذه المشكلة برزت منذ احتلال نابليون لمصر سنة 1798.

Ingram, E. *The Begininig of the Great Game*, P. 4.

(2) عمر، المصدر السابق، ص: 152.

(3) نوار، نفسه، ص: 94.

قادر على انتهاز الفرصة السانحة بشرط أن يكون على إدراك واعٍ بحقيقتين هامتين:

الأولى: مراعاة المشاعر الدينية لدى السكان وأن يكون مخلصاً ـ أو يتظاهر ـ بأنه مخلص لمصالحهم.

والثانية: أن يدرك أهداف السياسة البريطانية ويتصرف بما لا يتعارض معها، وفي هذه المرة لا بدَّ أن يكون مخلصاً وإن تظاهر بعكس ذلك. وكان هذا الفارس هو محمد علي باشا.

خدمت الظروف محمد علي إلى حد كبير، فبعد خروج الإنجليز سنة 1803 سادت الفوضى والتناحر والاقتتال بين المماليك، بعضهم ضد بعض وبين المماليك والعثمانيين، وكان السلطان العثماني منشغل بالأحداث الكبرى في الجبهة الأوربية، واشتركت الحامية الألبانية بجنودها الأرناؤط التي جاءت للاشتراك في محاربة الفرنسيين، في الصراع الدائر بقيادة طاهر باشا ضد الوالي العثماني، خسرو باشا، واستطاع طاهر باشا السيطرة على القاهرة في 6 مايو سنة 1803 «وأعلن العلماء (المشايخ) اختيار طاهر قائمقاماً، ولكنه لم يظل طويلاً في هذا المنصب إذ اغتاله الانكشارية في 26 مايو سنة 1803»[1] وحل محله في قيادة الحامية الألبانية محمد علي باشا، واستطاع هذا الأخير في خلال العامين القادمين أن يكسب ثقة العلماء حتى أصبح مناط أملهم في تخليص مصر من وضعها المتردي فأجمعوا على خلع الوالي العثماني وإقامة محمد علي في النيابة في 13 مايو سنة 1805 حتى يأتي الوالي الجديد أو تثبيته في الولاية، وتزَعَّم نقيب الأشراف، الشيخ عمر مكرم، العلماء في هذه الحركة واشترطوا عليه أن يسير بالعدل «وإقامة الأحكام والشرائع، والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمراً إلاَّ بمشورته (أي الشيخ عمر) ومشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه»[2].

---

(1) عمر، نفسه، ص: 153.

(2) الجبرتي، عبدالرحمن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، القاهرة 1967، 1386هـ، (حوادث سنة 1220هـ).

لقد كان للعلماء بزعامة عمر مكرم الدور الرئيسي في تولية محمد علي حتى لم يجد السلطان العثماني بداً من الموافقة على تعيينه والياً على مصر ابتداء من 20 ربيع أول سنة 1220هـ 18 يونيه سنة 1805م[1].

وأثناء الحملة الإنجليزية المعروفة بحملة فريزر (1807) خطا محمد علي خطوة كبرى نحو تثبيت قدمه كحاكم مطلق على مصر وبلورة توجهه السياسي وارتباطه العضوي بالسياسة البريطانية. فعلى الرغم من أنه لم يشترك بشكل فعلي في مقاومة الإنجليز عند إنزالهم العسكري، وكان أثناء معركة الحماد التي هزم فيها الإنجليز موجوداً في الصعيد يحارب المماليك فقد استثمر هذا النصر إلى أبعد الحدود وشرع في مفاوضة الإنجليز مبدياً لهم استعداده للتعاون معهم ضد أعدائهم ـ الفرنسيين والأتراك ـ مقابل انسحابهم من الإسكندرية من ناحية، وحمايته من هؤلاء الأعداء الخارجيين ـ أعداء الجميع في تلك الفترة ـ من ناحية أخرى، وكان تخوف محمد علي من عزله من قبل السلطان أشد من خوفه من الإنجليز على مصر.

كان الإنجليز على صلات ببعض زعماء المماليك لتسهيل احتلالهم إلاّ أنهم بعد احتلالهم الإسكندرية وهزيمتهم في معركة الحماد وجدوا أن محمد علي هو الرجل القوي في مصر الآن وليس غيره. وقد استمرت المفاوضات قرابة أربعة شهور أثبت خلالها محمد علي جديته وإخلاصه بل وقدرته على الوصول إلى اتفاق معهم. وبعد أن جدّت ظروف خارج نطاق مصر نفسها تقضي بانسحاب الإنجليز كان التفاهم قد تمّ بين الجانبين، ويمكن تلخيص خطوطه الأساسية فيما يلي:

أولاً: تكفل محمد علي بحماية المصالح البريطانية ورعايتها في مصر وتسهيل مواصلاتها للهند.

ثانياً: أن لا يسمح الباشا لأي قوة أخرى بتهديد تلك المصالح أو مزاحمتها[2].

---

(1) المصدر السابق.

(2) فمنذ احتلال نابليون لمصر سنة (1798) قرر البريطانيون ضرورة الدفاع عن الهند من أقصى نقطة وبأقل تكلفة ممكنة. Ingram, Op. Cit., P. 332.

ثالثاً: انسحاب الإنجليز من الإسكندرية وتسليمها للباشا، وكانت حتى ذلك الوقت خارج نطاق سلطته.

رابعاً: أن يقف الإنجليز إلى جانب الباشا ضد أعدائه الخارجيين بمن فيهم السلطان العثماني.

ولقد أدرك دورفتي، القنصل الفرنسي في مصر، وحتى قبل الوصول إلى التفاهم النهائي وقرار الإنجليز بالانسحاب من الإسكندرية، أهيمة ذلك وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج بقوله: «وواقع الأمر سوف ينطوي على إخلاء الإسكندرية بناء على اتفاق هو من نوع معاهدة (مبرمة بين محمد علي والإنجليز) على الاعتراف بذلك الاستقلال الذي يبتغيه الباشا وسوف يضمن عند الحاجة تزويده بالنجدات اللازمة لقتال العدو المشترك وببعض المبالغ المالية لسد مطالب جيشه، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاتفاق سوف يزود الإنجليز بالوسائل التي تمكنهم من تموين مالطة وأساطيلهم في البحر الأبيض فضلاً عن تأمين حرية العلاقات التجارية (بين مصر وإنجلترا) وحماية التجارة الإنجليزية في هذه البلاد وتسهيل المواصلات مع الهند وغير ذلك، وإنه ليبدو لي أن مثل هذه المعاهدة عند إبرامها سوف تحقق الأغراض التي توخاها الإنجليز من إرسال حملتهم على مصر (أي حملة فريزر) إن لم يفق أثرها من هذه الناحية كلّ ما كان يتوقعه هؤلاء من إرسال هذه الحملة»[1].

صحيح أنه لم يتم توقيع اتفاقية بالمعنى المعروف، باستثناء اتفاقية انسحاب الإنجليز من الإسكندرية، وسبب ذلك رفض الإنجليز التسرع في اتخاذ مثل هذه الخطوة التي تعني الاعتراف بمحمد علي حاكماً مستقلاً عن السلطان العثماني، وهم لا يريدون ذلك لأسباب سنعرض لها فيما بعد، إلاّ أن التفاهم تمّ على هذه الأسس التي أشار إليها دروفتي.

وقد تخلّى الإنجليز عن أصدقائهم المماليك حيث وجدوا في محمد علي

---

(1) شكري، محمد فؤاد، **مصر في مطلع القرن التاسع عشر (1801 ـ 1811)**، القاهرة سنة 1958، ج2، ص: 826 ـ 827.

ضالتهم المنشودة، وقد كشف فريزر Fraser نفسه عن جانب من مفاوضات التفاهم هذه مع الباشا في خطابه إلى الجنرال مور Moore في 16 أكتوبر سنة 1807 جاء فيه: «أرجوا أن تسمحوا لي بأن أبسط لكم ليكون موضع نظركم فحوى محادثة جرت بين باشا مصر و«الميجور جنرال شريروك» و«الكابتن فيلوز» أثناء قيامهما بمهمتهما لدى سموه. ولدي ما يجعلني أعتقد أن هذه المحادثة، ومن اتصالات خاصة كثيرة أخرى كانت لي معه، بأنه جاد وصادق فيما يقترحه.

«ولقد أبدى محمد علي باشا والي مصر، رغبته في أن يضع نفسه تحت الحماية البريطانية ووعدنا بإبلاغ مقترحاته إلى الرؤساء في قيادة القوات البريطانية كي يقوم هؤلاء بإبلاغها إلى الحكومة الإنجليزية للنظر فيها.

«ويتعهد محمد علي من جانبه بمنع الفرنسيين والأتراك أو أي جيش تابع لدولة أخرى من الدخول إلى الإسكندرية من طريق البحر ويعد بالاحتفاظ بالإسكندرية كصديق وحليف لبريطانيا العظمى ولكنه لا مناص له من انتظار أن تعاونه إنجلترا بقواتها البحرية إذا وقع هجوم عليه من جهة البحر لأنه لا يملك سفناً حربية.

«ويوافق محمد علي باشا في الوقت نفسه على تزويد كل السفن البريطانية التي تقف على بعد من الإسكندرية بما قد تحتاج إليه من ماء النيل عند إعطائها إشارة ـ يصير الاتفاق عليها»[1].

وبعد انسحاب الإنجليز تفرّغ محمد علي لتصفية خصومه الداخليين؛ فارتد على من حمله إلى السلطة وفي مقدمتهم العلماء (المشايخ) وعلى رأسهم عمر مكرم ففرق شملهم ونفى زعيمهم وفرض عليه التشرد حتى مات سنة 1822.

وفي سنة 1811 أنزل بالمماليك الضربة القاضية عندما دعاهم إلى وليمة

(1) المصدر السابق، ص: 856 ـ 857.

عامرة في القلعة وذبحهم عن بكرة أبيهم، إلاً من استطاع الفرار بأعجوبة ومن ثم تتبعهم تقتيلاً ومصادرة حتى أصبح هو حاكم مصر المطلق له الحرية في عمل ما يشاء إلاً من متطلبات وتبعات التفاهم مع بريطانيا، ومن ثم بدأ مشواره الطويل في الفتح والتوسع في انسجام كامل مع أسس هذا التفاهم.

الفصل الأول

غزو الجزيرة العربية

(أ) قيام الدولة السعودية الأولى.

(ب) موقف الدولة العثمانية من التوسع السعودي.

(ج) الحملات العسكرية.

(د) تصفية القواسم في الخليج.

(أ) قيام الدولة السعودية الأولى:

في منتصف القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) كانت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والدينية في الجزيرة العربية عامة وفي نجد على وجه الخصوص قد بلغت حداً كبيراً من التدهور والانحطاط، فمن الناحية الاقتصادية فإن الجزيرة العربية قد دخلت مرحلة جديدة مظلمة إثر التفاف البرتغاليين حول رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وما ترتب على ذلك من تحويل طرق التجارة الدولية والتي كانت ومنذ أقدم العصور المعبر الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر والخليج العربي وما يتفرع منهما ومن ساحل الجزيرة الجنوبي على بحر العرب من طرق برية للقوافل، حيث كانت تشكل مصدر رزق شبه دائم للسكان ومعابر اتصال حضاري بين سكانها وشتى شعوب الأرض؛ فإن تحوّل هذه الطرق إلى الطريق الجديد قد أصاب بالخراب والكساد كل الجزيرة العربية بل وكل المشرق العربي قاطبة بما فيه مصر[1].

وصاحب ـ أو نتج ـ عن هذا التدهور الاقتصادي وطوال القرون الثلاثة التالية جمود وانحطاط في شتى مظاهر الحياة الأخرى، فمن الناحية السياسية انضوت معظم أقاليم الجزيرة العربية تحت مظلة السيادة العثمانية بدرجات

(1) انظر ابن إياس، أبو البركات، محمد بن أحمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، القاهرة، 1960، (حوادث شهر ذي الحجة، سنة 912).

متفاوتة من الخضوع الفعلي أو الاسمي وذلك منذ سقوط آخر سلاطين المماليك في مصر، قانصوه الغوري في معركة مرج دابق 922هـ/ 1516م، ونتيجة لهذين العاملين أصبحت الجزيرة العربية في شبه عزلة كاملة عن حركة العصر، وأضحت مسرحاً للفوضى والتمزق، ففي الحجاز عمّت الفتن والاقتتال بين أشراف مكة المتنافسين على الإمارة فيها مما ترتب عليه ضياع الأمن وفقدان الاستقرار وأصبح الحجاج عرضة بشكل يكاد يكون مستمراً للنهب والسلب[1] والضرائب الفادحة وتدنّت الخدمات في المشاعر حتى كادت تكون معدومة. أما نجد فكانت عبارة عن مجموعة من إمارات المدن والتجمعات القبلية المتناحرة يغزو بعضها بعضاً طلباً لثأر أو تنافس على مرعى أو مورد ماء أو ما شابه ذلك، وفي عمان انهارت دولة اليعاربة التي قامت بدور بطولي في التصدي للبرتغاليين ونجحت في إخراجهم من الخليج وتعقبهم في شرقي أفريقيا وسواحل الهند[2]، انهارت نتيجة لعوامل عدّة أبرزها الوجود الأوربي في البحر العربي والخليج والمحيط الهندي والغزو الإيراني والتنافس الأسري، ولم تكن اليمن أحسن حظاً من بقية أقاليم الجزيرة العربية فقد انكفأ السكان على أنفسهم وولوا البحر ظهورهم وظهر التعصب المذهبي والتناحر القبلي.

ومن الناحية الدينية عادت الجزيرة العربية إلى ما يشبه الجاهلية الأولى فظهرت الوثنية بشتى صورها وأشكالها من تقديس أشجار وأحجار، وأصبحت قبور الأولياء والصالحين مزارات حج وتقديس وعمّت الجهالة والشعوذة[3].

وانحدرت الأمة انحداراً رأسياً مريعاً ربما لم تشهده في تاريخها نتيجة لهذين العاملين آنفي الذكر ـ التطويق الأوربي من الجنوب والشرق والهيمنة العثمانية في الداخل، وساد الجمود وتعطل الفكر وأصبح العلماء ـ اصطلاحاً ـ

---

(1) انظر السباعي، أحمد، **تاريخ مكة**، مكة، ط3، سنة 1387هـ، ج2، ص: 27 ـ 33 و41 و53. . . إلخ.

(2) انظر السالمي، حميد الله، **تحفة الأعيان في تاريخ عمان**، الكويت، سنة 1974، ص: 63.

(3) انظر ابن غنام، حسين، **روضة الأفكار والأفهام**، مصر، 1368هـ/ 1949، ج2، ص: 7 ـ 11.

حفظة نصوص ليس إلاً، ينسخون ويترجمون لأسلافهم العظام، وأصبحت شعائر الدين طقوساً تؤدى ليس لها من تأثير على حياة الإنسان كفرد وكمجتمع.

في هذه البيئة خرج الشيخ محمد بن عبدالوهاب بدعوته الإصلاحية داعياً الأمة إلى العودة إلى كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ. لا شك أن ابن عبدالوهاب قد هاله الفرق الهائل بين ماضي هذه الأمة الزاهر وحاضرها المزري وأدرك بوعي، كما أدرك نفر غيره من معاصريه[1] أن لا خلاص لهذه الأمة إلاً بالإسلام منهجاً وتطبيقاً.

كان يمكن أن تتلاشى دعوة ابن عبدالوهاب كما تلاشت سياسياً على الأقل دعوات أمثاله ـ من قبله ومن بعده ـ ابن القيم، جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، إلاً أن سيف ابن سعود شيخ الدرعية، وموقع المنطقة السياسي والجغرافي التي خرج فيها ابن عبدالوهاب، وهي بُعدها عن منطقة اهتمام الدولة الكبرى (الدولة العثمانية) كفل لها فسحة من الزمن مكنتها من التأثير والتغلغل في البيئة التي خرجت فيها ـ منطقة نجد ـ ونلاحظ أن الدعوة والدولة واجهتا صعاباً جمة وكان تقدمها السياسي وتأثير الدعوة الجديدة بطيئاً للغاية في منطقة نجد نفسها فقد استغرق ذلك قرابة نصف قرن (1157 ـ 1200هـ/ 1744 ـ 1785م) حتى تمّ لها في نهاية ذلك القرن ـ الثاني عشر الهجري ـ السيطرة على كل منطقة نجد. وفي خلال هذه الفترة كانت دعوة ابن عبدالوهاب تتغلغل ببطء، ولكن بثبات في المناطق المجاورة ـ الإحساء، الحجاز، اليمن، عمان ـ لهذا لم تمضِ عشر سنوات من القرن الجديد ـ الثالث عشر ـ حتى تمّت السيطرة على كل إقليم الإحساء وأصبحت جيوشها تطل على ضفاف الخليج

(1) انظر ابن بشر، عثمان، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، 1391، ج1، ص: 20، حيث يذكر أن الشيخ محمد بن عبدالوهاب عندما زار المدينة المنورة، قبل بدء الدعوة التقى بالشيخ عبدالله بن إبراهيم بن سيف من رؤساء المجمعة وأن هذا الأخير قال له يوماً: «أتريد أن أريك سلاحاً أعددته للمجمعة؟ قلت: نعم، فأدخلني منزلاً فيه كتب كثيرة فقال: هذا الذي أعددنا لها».

في الشرق، وتمضي بعيداً في الجنوب الشرقي مهددة عمان كلها وملتقية وجهاً لوجه مع أوضاع جديدة وحقائق جديدة. ولم تمضِ عشر سنوات أخرى حتى تم لها السيطرة على كل الحجاز، وسقط الحرمان الشريفان في قبضتها، وفشلت محاولات أشراف مكة في الوقوف أمام هذه الموجة العارمة التي لم تكن موجة مسلحة فقط، وإنما كانت موجة عقائدية معززة بسرعة انضمام القبائل في هذه المنطقة لهذه الدعوة والدولة بدافع الإيمان بالعقيدة، أو بدافع الانضواء تحت لواء المنتصر أو بسبب هذين العاملين معاً. وما قيل عن هذين الإقليمين ـ الإحساء والحجاز ـ يقال أيضاً عن اليمن، كما توغلت قواتها ومبادئها في العراق العثماني. وهكذا لم يشارف القرن الثامن عشر الميلادي على الأفول إلاً وكانت الجزيرة العربية من أقصاها إلى أقصاها، باستثناء بعض الجيوب في اليمن وعمان، تنضوي تحت لواء وحدة سياسية جديدة لم تشهدها منذ صدر الإسلام الأول.

(ب) مَوقف الدَّولة العُثمانية مِن التوسُّع السُّعودي:

على الرغم من أن الجزيرة العربية في تلك الفترة كانت تخضع ـ من الناحية الاسمية على الأقل ـ لسيادة الدولة العثمانية، إلاً أن هذه الأخيرة لم تعر ما يجري في وسطها كبير اهتمام، فهي لا تعدو، من وجهة نظرها، أن تكون حركة داخلية في منطقة نائية معزولة، محدودة الأثر والتأثير. إلاً أن هذا الموقف بدأ يتغير تدريجياً منذ بدأ تأثير هذه الحركة، الديني والسياسي والعسكري، يصل إلى مناطق هامة كالعراق والشام على وجه الخصوص، فاستجابت لضغوط ولاتها في تلك المناطق وجردت حملات عسكرية ضد الدولة السعودية الناشئة، إلاً أن هذه المحاولات والتي تمّت سنة 1211هـ (1796م) وسنة 1213هـ (1798م) من قبل ولاة العراق منيت بالفشل الذريع[1]، وعندما تصاعد التهديد السعودي للحجاز لم تفلح محاولات ومبالغات شريف مكة ـ غالب بن مساعد ـ في إقناع الدولة بخطورة هذا التهديد، لا بل حتى

(1) انظر ابن بشر، نفسه، حوادث سنة 1211، سنة 1213.

بعد أن وقع الحجاز بأكمله تحت سيطرة السعوديين سنة 1220هـ/ 1805م لم يتغيّر الموقف العثماني كثيراً عن الموقف السلبي السابق على الرغم من استمرار تهويل شريف مكة ومزاعمه، ولكن هذا الموقف السلبي لم يظل طويلاً إذ أخذ يتحول إلى موقف إيجابي من السيطرة السعودية فما هي الأسباب الحقيقية لهذا التغير؟

يذهب معظم ـ إن لم يكن كل ـ من عالجوا هذا الموضوع إلى أن ذلك يتلخص في الأسباب والعوامل الآتية:

1 ـ أن السلطان العثماني قد تأثر بشدة لفقده لقب (حامي) أو (خادم الحرمين الشريفين) نتيجة إنهاء السيادة العثمانية على الحجاز على يد السعوديين، وأن هذا اللقب أصبح له في تلك الفترة أهمية كبيرة نظراً لضعف الدولة العثمانية فأصبحت في مسيس الحاجة للاحتفاظ بهذا اللقب لتعزيز نفوذها الأدبي والمعنوي(1) لدى الشعوب الإسلامية والأمم الغربية على حد سواء.

2 ـ أن السعوديين منعوا الحجاج القادمين من الأقطار الخاضعة للدولة العثمانية من أداء فريضة الحج(2) وإن هذا بدوره أثر على هيبة الدولة العثمانية أمام الشعوب الإسلامية.

---

(1) عبدالرحيم، عبدالرحمن عبدالرحيم، **الدولة السعودية الأولى**، القاهرة، ط2، سنة 1976، ص: 152.

(2) يفند الجبرتي هذه التهمة في كتابه، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج7، ص: 47، حوادث سنة 1223 بقوله: «ومنها انقطاع الحج الشامي والمصري معتلين بمنع الوهابي الناس عن الحج، والحال ليس كذلك فإنه لم يمنع أحداً يأتي إلى الحج على الطريقة المشروعة وإنما يمنع من يأتي بخلاف ذلك من البدع التي لا يجيزها الشرع مثل المحمل والطبل والزمر وحمل الأسلحة وقد وصل طائفة من حجاج المغاربة وحجوا ورجعوا في هذا العام وما قبله ولم يتعرض لهم أحد بشيء».

كما تثبت الوثيقة رقم 19687 من مجموعة الوثائق التركية الصادرة من رئيس الكتاب إلى السلطان في شهر شوال سنة 1224 عدم اعتراض الإمام سعود بن عبدالعزيز على قدوم الحجاج بشرط عدم اصطحابهم أسلحة أو آلات موسيقية وعدم السماح لغير المسلمين بدخول الحرم.

3 ـ أن الدولة العثمانية تخشى من امتداد تأثير النفوذ السعودي والدعوة الإصلاحية إلى مناطق هامة من الإمبراطورية.

هذا هو مجمل الأسباب التي يُزعم عادة أنها الدوافع الأساسية للحملة المصرية ـ العثمانية ضد الدولة السعودية الأولى، ومع التسليم بأهمية هذه الأسباب النسبية إلاّ أننا لكي نضعها في حجمها الحقيقي بدون تقليل أو مبالغة علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مجمل الأوضاع السياسية السائدة في المنطقة ككل في تلك الفترة والتي بكل تأكيد لها أبلغ الأثر في تشكيل خط سير الأحداث فيما نحن بصدده.

أولاً: أن البحر الأحمر، والذي أصبح الجزء الرئيسي من ساحله الشرقي في نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، يخضع للدولة السعودية، كان قد بدأ يستعيد أهميته، التي فقدها إثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح سنة 1497 تدريجياً منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريباً، وبلغت هذه الأهمية نقطة متقدمة ومن ثم أصبحت في تصاعد مستمر منذ حملة نابليون على مصر سنة 1798 وضاعف من هذه الأهمية الانقلاب الصناعي والتجاري في أوربا وبوادر عصر استخدام البخار في تسيير السفن، فأصبح هذا البحر ـ أو هو في طريقه لأن يصبح ـ كما كان قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح، المعبر الرئيسي للتجارة الدولية بين أوربا والشرق، وأكثر الدول اهتماماً بهذا البحر لهذا الوضع هي أكثر الدول الأوربية تقدماً في هذين المجالين ـ التجاري والصناعي ـ وأوسعها استعماراً في الشرق وهي بريطانيا العظمى، لهذا رأيناها تهلع عندما احتل الفرنسيون مصر، لا لأهمية مصر في حد ذاتها وحسب، وإنما لموقعها الاستراتيجي الهام وخاصة بإشرافها على مدخل البحر الأحمر، وعندما نجحت في إخراج الفرنسيين من مصر وضعت لها سياسة ثابتة لا تحيد عنها تقضي بعدم السماح لأية قوة كبرى بالسيطرة على مصر، وعدم السماح لأية قوة محلية معادية يمكن أن تهدد هذا الطريق الحيوي لمستعمراتها في الشرق، وسارعت إلى

عقد اتفاقية مع سلطان الحج سنة 1802 تقضي بمنح بريطانيا تسهيلات لاستعمال ميناء عدن الهام على مدخل ذلك البحر من الجنوب[1]، فهل من المعقول أو من المنطق أن تقف بريطانيا موقف اللامبالاة أو عدم الاكتراث من قيام دولة كبرى في الجزيرة العربية، هي بحكم مبادئها ومنطلقاتها الأساسية والعقائدية معادية بالطبيعة لوجود الاستعمار البريطاني في أي بلد أو منطقة إسلامية؟ ألا يشكل هذا الوجود على هذا النحو تهديداً معروف النتائج لهذا المعبر المائي الهام؟ وما هي القوة الأكثر تضرراً من قيام دولة قوية من هذا النوع في تلك المنطقة؟ أهي مصر؟ أم الدولة العثمانية؟ أم هي بريطانيا العظمى؟

ثانياً: أن الخليج العربي أيضاً بدأ يخرج من عزلته التي فرضت عليه إثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وبدأ يستعيد أهميته للأسباب والعوامل نفسها التي ذكرناها بالنسبة للبحر الأحمر وأصبحت بريطانيا إياها تُعنى به أكثر من أية دولة أخرى لهذا السبب نفسه، ويجدر أن نشير هنا إلى أنه حينما تمّ الإنزال الفرنسي في مصر سنة 1798 سارعت بريطانيا فعقدت اتفاقاً مع سلطان عمان، السيد سلطان ابن أحمد، يصبح لبريطانيا بموجبه الأولوية في استخدام موانئ عمان وإلزام هذا السلطان بالتعاون معها ضد الفرنسيين فيما لو حاولت الوصول إلى مياه الخليج، كما تجدد هذا الاتفاق سنة 1800[2]. وأصبح قيام الدولة السعودية ينذر بخطر جسيم خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الدولة أصبح لها وجود فعلي متصاعد في هذه المنطقة، ونمت قوة دولة القواسم البحرية المرتبطة سياسياً وعقائدياً بالدولة السعودية[3]، وأصبحت سفن هذه الدولة تجوب مياه الخليج وتصل إلى مياه المحيط

---

(1) Macro, Eric, *Yemen and the Western World*, London, 1968, P. 20.

(2) قاسم، جمال زكريا، **دولة بوسعيد**، القاهرة، 1968، ص: 111.

(3) العابد، صالح محمد، **دولة القواسم في الخليج العربي**، بغداد، 1976، ص 115.

الهندي[1]، علاوة على التهديد المباشر من قبل حكومة الدرعية ـ فيما لو أرادت ـ لطريق البريد البري عبر العراق، فماذا يمكن أن تصل إليه الأحداث إذا استمر سيرها في هذا الطريق؟ لا شك أنه الصدام المباشر مع هذه القوة الإسلامية النامية وما يمكن أن يتمخض عنه من آثار تحريك عواطف المسلمين في الهند وغيرها. .

ومرة أخرى نطرح التساؤلات نفسها: من هو المتضرر أكثر من نمو هذه الدولة؟ أو من هو المستفيد أكثر من القضاء عليها؟ أهي مصر أم الدولة العثمانية؟ أم هي بشكل لا يقبل المقارنة الإمبراطورية البريطانية؟

ويجب أن نضع في الاعتبار في هذا المجال رد الفعل البريطاني، كيفية ومعنى، والمتمثل في الهجمات السريعة والخاطفة ضد عاصمة دولة القواسم، رأس الخيمة، سنة 1806 وسنة 1809[2] والذي ركّز على تحطيم الأسطول القاسمي من جانب ومحاولة عدم التورط والاصطدام بالسعوديين مباشرة من جانب آخر، والتظاهر بأنها لا تعادي الدولة السعودية وإنما تحارب ما أسمته بالقرصنة، هذه القرصنة التي تراها الدرعية حركة جهاد إسلامية، فتتجنب بريطانيا الدخول في حرب مكشوفة معها قد تتحول إلى حرب صليبية غير مضمونة النتائج.

ثالثاً: أن العلاقات البريطانية ـ العثمانية دخلت في طور من التحسن جديد إثر توقيع اتفاقية سنة 1809[3]، وفي العام التالي سنة 1810 استولى الإنجليز من الفرنسيين على جزر Bourbon, MARITIUS[4]، كما أنهم، أي الإنجليز، في هذا العام نفسه قاموا بضرب شرس عنيف على أحد

(1) Winder, R.B., *Saudi Arabia in the Nineteenth Century,* New York, 1965, P. 38.

(2) لوريمر، ج.ج.، **دليل الخليج، القسم التاريخي**، الدوحة، 1967، ج1، ص: 281 و284.

(3) Marriott, Sir John, *The Eastern Question,* London, 1940, P. 236.

وانظر نص هذه الاتفاقية والتحالف السري في الملحق الثاني لهذا الكتاب.

R, Cl. Mond, J, C. B. Egypt 1998 - 1952, London, 1997, P. 35.

(4) عبدالرحيم، نفسه، ص: 271.

الموانئ السعودية (ميناء شناص) في عمان بالتعاون مع السيد سعيد بن سلطان، سلطان عمان، بعد أن فشل هذا الأخير في التصدي للمد السعودي، ثم انسحبوا على عجل، فاستولى عليه السعوديون مرة أخرى، في هذا العام نفسه (1810) قبل محمد علي القيام بمهمة غزو الدولة السعودية.

فهل كل هذا من قبيل الصدف البحتة؟!

ولن نقف هنا أيضاً لتفنيد الأسباب المزعوم بأنها وراء الغزو المصري ـ العثماني، وإنما سنتابع مراحل الغزو، ثم نحاول استكشاف النتائج التي حققها؛ فالنتائج وحدها هي الدليل الأقوى على صحة تلك الأسباب، فإن كانت هذه النتائج تتلاءم مع الأهداف أو الأسباب التي يقال إنها هي سبب هذا الغزو فعندئذ لا مبرر للاستقراء والتقعر للبحث عن أسباب أعمق وأخطر، وإن كانت هذه النتائج تتناسق بشكل جلي واضح، بل انسجام يثير العجب، مع المجرى العام للأحداث والمخطط الشامل الذي تتلاقى أطرافه في نقطة واحدة، وهي المصالح البريطانية، فعندئذ تبرز الأسباب الحقيقية من الأسباب السطحية الزائفة، وتبيّن بجلاء دور المخططين الحقيقيين وأدوات التنفيذ التي سخرت نفسها وشعوبها لخدمة هذه الأهداف، ومما يُلقي مزيداً من الضوء على حقيقية هذه الدوافع والأهداف، تجدر الإشارة هنا إلى أنه في هذا العام نفسه أيضاً (1810) بعثت حكومة الهند البريطانية مندوباً لها هو Belzoni للتفاوض مع الباشا على عقد معاهدة بين الجانبين. وقد جاء في نصوص هذه المعاهدة المقترحة « . . .إنه في حالة نشوب حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية فقد نصت المعاهدة على عدم قيام محمد علي بإهانة الرعايا البريطانيين أو الاستيلاء على أية ثروات بريطانية، هذا إلى جانب تعهده بإعادة الهاربين من السفن البريطانية حتى ولو كانوا يعتنقون الإسلام، وفيما يتصل برعاية المصالح البريطانية داخل الأراضي المصرية فقد نصت المعاهدة على حرية

المسافرين في المرور عبر الأراضي المصرية ومعهم أمتعتهم الشخصية دون دفع أية ضرائب على ضمان سلامة مرور القوافل التجارية تحت حراسة حكومة محمد علي من السويس وإليها[1]» إلاّ أن هذه المعاهدة لم يتم التصديق عليها بسبب عدم رغبة بريطانيا نفسها وذلك لأسباب تتعلق بسياستها الشرقية ككل وتجاه الدولة العثمانية بشكل خاص، فالمهم من وجهة النظر البريطانية هو تأمين مصالحها سواء في مصر أو عبرها، أو من خلال استخدام إمكانيات مصر لتأمين تلك المصالح خارج مصر نفسها عن طريق تفاهم غير مكتوب هو في الحقيقة أفضل بكثير من إلزام نفسها بمعاهدات رسمية تضعها في مواقف متناقضة مع سياستها تجاه المحافظة على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية، ربما يثير تعقيدات ومشاكل مع الدولة العثمانية نفسها، ومع الدول الأخرى المعنية. في هذا الإطار وفي تلك الظروف والملابسات استجاب محمد علي ـ كما قلنا سلفاً ـ لرغبة السلطان العثماني في تجهيز الحملات العسكرية للقضاء على الدولة السعودية، واجتثاث جذورها. وبدأ الغزو في العام التالي سنة 1811.

(ج) الحَملات العَسكريَّة:

بعد أن حققت جيوش محمد علي نصراً مبدئياً في الأراضي الحجازية باستيلائها على ينبع، مكان التقاء القوات البرية والبحرية القادمة من مصر، منيت بهزيمة ساحقة في وادي الصفراء على يد السعوديين في 13 ذي الحجة سنة 1226هـ (1811م)، ويقدم لنا المؤرخ المصري المعاصر لتلك الأحداث، عبدالرحمن الجبرتي، وصفاً يحمل الكثير من المعاني، عن أسباب هذه الهزيمة بقوله «فانهزموا جميعاً وولوا الأدبار، وطلبوا جميعاً الفرار وتركوا خيامهم وأحمالهم وأثقالهم وطفقوا ينهبون ويخطفون ما خف عليهم من أمتعة

---

(1) أباظة، فاروق، **عدن والسياسة البريطانية**، القاهرة، 1976، ص: 98؛ انظر أيضاً: الرافعي، عبدالرحمن، **عصر محمد علي**، القاهرة، 1951، ج3، ص: 124.

رؤسائهم، فكان القوي منهم يأخذ متاع رفيقه الضعيف، ويأخذ دابته ويركبها وربما قتله... حتى كانوا من شدة حرصهم وخوفهم واستعجالهم على النزول في القطائر يخوضون في البحر إلى رقابهم، وكأنما العفاريت في أثرهم تريد خطفهم... ولقد قال لي بعض أكابرهم من الذين يدّعون الصلاح والتورع: أين لنا بالنصر وأكثر عساكرنا على غير الملة وفيهم لا يتدين بدين ولا ينتحل مذهباً، وصحبتنا صناديق المسكرات ولا يسمع في عرضينا أذان ولا تقام به فريضة، ولا يخطر في بالهم ولا خاطرهم شعائر الدين.

والقوم إذا دخل الوقت أذّن المؤذن وينتظمون صفوفاً خلف إمام واحد بخشوع وخضوع، وإذا حان وقت الصلاة والحرب قائم، أذّن المؤذن وصلّوا صلاة الخوف، فتتقدم طائفة للحرب وتتأخر الأخرى للصلاة، وعسكرنا يعجبون من ذلك لأنهم لم يسمعوا به فضلاً عن رؤيته، وينادون في معسكرهم: هلموا إلى حرب المشركين المحلقين الذقون... والشاربين للخمور، التاركين للصلاة، الآكلين الربا، القاتلين الأنفس...، المستحلين المحرمات...[1]».

لم تفت هذه الهزيمة في عزيمة محمد علي، وإنما استغلها أوسع استغلال للحصول على إمدادات جديدة من السلطان متخذاً منها دليلاً على صعوبة المهمة التي أوكلها إليه السلطان ومن هم وراء هذا السلطان[2]، كما اتخذها ذريعة، إن كان يحتاج إلى مثل هذه الذريعة، لفرض ضرائب جديدة وسلوك مسالك جديدة للحصول على مزيد من الأموال[3]، وأعد تجهيزات جديدة وزودها بالكثير من الأموال لرشوة بعض زعماء العشائر في الحجاز، واستطاع ابنه طوسون في هذه الجولة، وبالتعاون مع شريف مكة، غالب بن مساعد، أن

---

(1) **عجائب الآثار**، ج7، ص: 147 و151 و152.

(2) يذكر الجبرتي، نفسه، ص: 175، أ، 5 في سنة 1277هـ (1812) «وصلت إلى الإسكندرية سفينة من الإنجليز فيها بضائع وأشياء للباشا منها خمسون ألف كيس نقود»!.

(3) انظر الجبرتي، نفسه، ص: 149، 157.

يستولي على المدينة بعد مقاومة عنيفة من حاميتها، ومن ثم تقدّم نحو جدة ومكة حيث استولى عليهما بدون مقاومة تذكر.

إلاَّ أن تقدُّم طوسون باشا أخذ يتعثر أمام الرد السعودي بقيادة الإمام سعود بن عبدالعزيز ـ الكبير ـ حيث استطاع هذا الأخير القضاء على الحامية الموجودة في الحناكية[1]، وكما أن تربة أبدت مقاومة عنيفة وأنزلت بالجيش الغازي هزائم شديدة.

وحينما أدرك محمد علي تأزم موقف جيشه جاء بنفسه إلى الحجاز سنة 1229هـ/ 1814م وكانت أولى خطواته هي عزل الشريف غالب بن مساعد[2] الذي أصبح وجوده يتناقض مع المخطط العام المعد للمنطقة الذي يسير ضمنه الباشا، حيث كان الشريف يعتقد أن هدف هذه الحملة كما هو معلن عنها، هو طرد السعوديين وإعادة سلطته ضمن السيادة العثمانية كما كان الحال في السابق، ولعله من المفيد أن نلاحظ أن محمد علي ركّز اهتمامه ونشاطه العسكري على ساحل جنوب الحجاز حتى تمّ له الاستيلاء على ميناء القنفذة[3]،

(1) ابن بشر، نفسه، ص: 215، (حوادث سنة 1228).

(2) يذكر David Willians في كتابه:

British Commercial Policy and Trade Expansion (1750 - 1850), «Oxford» 1972, P. 112.

إنه إثر حملة نابليون على مصر بعثت حكومة كلكتا البريطانية الكابتن Home Popham لمكة وصنعاء في محاولة لعقد اتفاقيات تجارية ولكن هذه المحاولة فشلت. فهل لهذا علاقة بما حل بالشريف من عزل ونفي إلى سيلانيك حتى مات هناك سنة 1231هـ/ 1816م رغم ما أبداه من تعاون وقدمه من خدمات للباشا؟

(3) طلب محمد علي إذن الإنجليز في إنزال قوة بحرية للرد على إهانات الوهابيين في البحر الأحمر، وقد استحسن القنصل البريطاني Salt هذا الطلب، انظر:

H. Dodwell *«The Founder of Modern Egypt»* Cambridge; 1967, P. 58.;

وفي خطاب بعثه Salt إلى حكومته بتاريخ 15 يونيو 1816 يبيِّن بشكل واضح عدم إمكانية قيام محمد علي بأي دور يتناقض مع المصالح البريطانية، يقول:

«The Admiral Commanding in the Mediteranean might in my opinion at any time bring him to our own terms, in the event of a rupture, without additional Force than that always under his command, by the same thing might be done in the Red =

على الرغم من الصعوبات الجمة والهزائم العنيفة التي مُني بها هناك.

لقد لعب الحظ دوره إلى جانب محمد علي في هذه المرحلة من الصراع، مما كان له أثر كبير في تعجيل تحقيق الأهداف المنشودة بوفاة الإمام سعود بن عبدالعزيز سنة 1229 (1813) ففي العام التالي 1230 (1815) جرت المعركة الحاسمة، بين القوات السعودية بقيادة فيصل بن سعود وجيش محمد علي بقيادة الباشا نفسه في بسل، وقد علّق محمد علي على هذه المعركة أهمية كبرى وخطط لها وأعد بعناية فائقة واعتبرها البعض «من أهم المعارك في تاريخ مصر الحربي»[1]، واستطاع فعلاً تحقيق نصر حاسم على القوات السعودية أعقبه انهيار شبه شامل في الجبهة السعودية، فتساقطت المناطق والمدن تباعاً واستطاع ابنه طوسون الإيغال في نجد نفسها حتى وصل إلى منطقة القصيم، كما أن جيوشه الأخرى أوغلت في جنوب الحجاز حتى قرب اليمن. وبعد هذا الانتصار الذي حققه محمد علي عاد إلى مصر تاركاً ابنه طوسون حيث هو في القصيم. وسبب عودة محمد علي في هذا الظرف قيل إنها بسبب خشيته من مؤامرة داخلية للإطاحة به[2]، وقيل أيضاً إنها بسبب تطور الأوضاع في أوربا وخاصة هرب نابليون بونابرت من منفاه في جزيرة ألبا وعودته إلى فرنسا، ونعتقد أن السبب الأخير هو الأقوى والأحرى، وهذا لا ينفي عدم صحة الاحتمال الأول، والذي يجعلنا نميل إلى هذا هو أنه لو كان الأمر مجرد خوفه من مؤامرة داخلية لما توقفت الحرب، فالظروف أنسب بكثير لمتابعة الغزو قبل أن يتمكن الخصم من إعادة ترتيب أوضاعه والاستعداد للمقاومة، ولكن الذي حدث هو تجميد الموقف وقيام حالة من اللاحرب واللاسلم، وقامت بين الطرفين، طوسون باشا وعبدالله بن سعود ـ الإمام الجديد ـ مفاوضات للصلح تم على إثرها عودة طوسون إلى مصر، وبدا وكأن

= Sea, as two frigtes stationad between gedda ans suez would cut of all ther communication by sea and soon reduce him to term» Dodwell Op. Cit., PP. 56 - 59.

(1) الرافعي، نفسه، ص: 146.

(2) مؤامرة لطيف باشا.

الحرب على وشك أن تضع أوزارها، وهذا ينسجم تماماً مع الأهداف المعلنة للحملة، فقد حقق محمد علي استرداد الحجاز باسم السلطان العثماني وطرد السعوديين، بل وميلهم للخضوع لسيادة السلطان. فما هو مبرر تجدد الحرب؟ وماذا يريد محمد علي باشا وسلطانه من صحراء نجد؟ أم هو كما يقال الخوف من عودة السعوديين للحجاز؟ هذا أمر أصبح غير وارد بدليل أن الدولة السعودية الثانية طوال عهدها لم تحاول ذلك إطلاقاً.

عاد محمد علي إلى مصر وأوقفت الحرب بسبب عودة نابليون إلى فرنسا وخشيته ـ أو في الحقيقة ـ خشية بريطانيا من محاولة فرنسية جديدة لتهديد مصر ومن ثم تهديد إمبراطوريتها في الشرق وضياع المكاسب التي حققها، أو في سبيل تحقيقها، بهدف ترتيب أوضاع المنطقة حسب ما تقتضيه مخططاتها ومصالحها؛ فبعد هزيمة نابليون النهائية في معركة واترلو WATERLOO سنة 1815 نسف محمد علي كل بادرة لإقامة صلح، أو إحلال سلام مع السعوديين، وبدأ الاستعداد لجولة جديدة ونهائية بعزم أقوى وتصميم أشد على سحق الدولة السعودية.

وهكذا بدأت الحملة الجديدة بقيادة ابنه إبراهيم باشا سنة 1232 (1816) وقد أعد لها إعداداً هائلاً من حيث العدة والعتاد والمؤن الطبية والأموال الطائلة لرشوة القبائل وشراء ضمائر بعض الزعماء.

أبدى النجديون مقاومة ضارية[1] على الرغم من عدم تكافؤ الإمكانيات والخبرات العسكرية، حيث كان يصحب إبراهيم باشا خبراء وقادة خبروا الحروب الحديثة ومارسوها، بينما النجديون يحاربون بأسلحة بدائية بمقارنتها بأسلحة هذه الحملة، وبرغم ذلك فقد أهلك إبراهيم باشا قرابة اثني عشر ألف رجل من رجاله، عشرة آلاف منهم عند أسوار العاصمة السعودية الدرعية[2] وحدها وبعد نفاد كل وسيلة للمقاومة استسلم الإمام السعودي، عبدالله بن

(1) انظر كمثال على ذلك المقاومة البطولية التي أبداها أهل الرس وضرمى، ابن بشر، نفسه، حوادث سنة 1232، 1233.

(2) ابن بشر، نفسه، حوادث سنة 1233.

سعود، ومن ثم حمل إلى مصر، ومنها إلى اسطنبول، حيث قتل هناك رحمة الله عليه.

لقد تحقق الهدف بالكامل! ولكن ما هو هذا الهدف؟ هل هو استرداد الحجاز تحت السيادة العثمانية، وتأمين سبل الحج؟ لا، مطلقاً. الهدف هناك على ضفاف الخليج، وهدف من؟ هدف مصر؟ أم السلطان العثماني؟ أم بريطانيا العظمى؟ الأحداث تجيب على هذه التساؤلات.

(د) تصفية القواسم في الخليج:

كما سلف القول، أخذ الخليج يستعيد مكانته كطريق رئيسي للمواصلات بين الشرق والغرب، وازدادت هذه الأهمية بشكل خاص إثر حملة نابليون على مصر سنة 1798م وقد رأينا كيف بادرت بريطانيا إلى قطع الطريق على نابليون، وحالت دون اتصاله بسلطان عمان، إذ نجحت في إقناع هذا الأخير بتوقيع اتفاقية معها بإقامة حامية أو قوة عسكرية بريطانية، بل ومشاركة قوات السلطان مع القوات البريطانية في مقاومتها، وتجدد هذا الاتفاق سنة 1800. في تلك الفترة كان الخليج يشهد نمو قوة عربية بحرية على ساحل عمان الشمالي وهو الساحل الذي أطلق عليه الإنجليز (ساحل القراصنة Pirates' Coast). هذه القوة الوطنية تحاول الخروج من طوق الحصار الذي ضُرب على الخليج منذ ثلاثة قرون، عند مجيء البرتغاليين وتحطيمهم للقوى المحلية العربية التي كانت تمارس الإتجار والملاحة عبر القرون، هذه القوة هي قوة القواسم في رأس الخيمة، ونتيجة للتماثل المذهبي بين سكان تلك المنطقة والنجديين، والتشابه السكاني، فقد وجدت دعوة ابن عبدالوهاب قبولاً عاماً لدى السكان[1]، وانضوت تحت لواء السعوديين، ونتيجة لهذا الانضواء فقد أصبحت قوة القواسم امتداداً عضوياً للدولة السعودية، وتضاعف نشاط

(1) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، التحكم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي والمملكة العربية السعودية، 1374/ 1955، ج1، ص: 114 و121.

القواسم البحري واصطبغ بصبغة الجهاد في سبيل الله، هذا الجهاد الذي أصبح في نظر الإنجليز (قرصنة). وإن كان هذا ليس موضوع بحثنا إلاَّ أننا نجد من الصعوبة والموضوعية العلمية قبول هذه الوصمة دون تمحيص، إلاَّ إذا كنا مثلاً سنقبل ما يصف الإسرائيليون اليوم الكفاح الفلسطيني بأنه إرهاب، وأن الفلسطينيين الذين يقاتلون في سبيل وطنهم إرهابيون، وما وصف الأمريكيون به الفيتناميين بأنهم كذلك، وإلاَّ فهل من المعقول أن تكون قوة أصبح لها أسطول هائل تقدره المصادر الغربية نفسها بأنه يتكون من 813 سفينة صغيرة و63 سفينة كبيرة يعمل عليها ما يقرب من عشرين ألف رجل[1] وظيفتها الأساسية القرصنة والنهب وقطع الطريق؟

إن قوة هذا حجمها لا يمكن إلاَّ أن يكون لها وجود محسوس وخطير ليس في مجال القوة الحربية فحسب، وإنما في مجال التنافس الاقتصادي والتعامل مع التجارة الدولية في الخليج والبحر العربي والمحيط الهندي.

أقلق تصاعد هذه القوة بريطانيا، بل أرهبها، وأشد جوانبه خطورة هو أنها ترفع لواء الإسلام، فأي حرب مكشوفة ستكون بدون شك طويلة ومريرة، ولن تكون ناجحة إلاَّ إذا قُضي على الأصل، أي على الدولة السعودية في قلب الجزيرة العربية، وإذا أقدمت بريطانيا على هذه الحرب فإنها ستكون مغامرة محفوفة بالمخاطر، طويلة المدى، قد تتحول بفعل تفاعل الظروف والأحداث إلى حرب صليبية، فماذا سيكون أثرها على الشعوب الإسلامية عامة ورعايا بريطانيا المسلمين في شبه القارة الهندية خاصة؟ بل أكثر من هذا ماذا سيكون موقف السلطة العثمانية نفسها أمام حرب بين المسلمين والنصارى؟ بالإضافة إلى ما قد يترتب على هذا وذاك من نتائج ومضاعفات لا يمكن التنبؤ بها على المستوى الدولي. نعتقد أن مخططي السياسة البريطانية أذكى من أن يقعوا في هذا الخطأ الفادح، لهذا لجأت بريطانيا إلى مقاومة هذا التنامي ـ سواء في جبهته البرية أو البحرية بالتستر خلف صديقها سلطان

---

(1) لوريمر، نفسه، ج2، ص: 984.

عمان، إلاً أن هذا الأخير لم يفلح في مهمته، بل اضطر إلى الخضوع للسعوديين وأجبر على دفع الزكاة الشرعية لهم[1]، واضطرت بريطانيا، منتحلة أوهى الأسباب، وقامت بحصار جزيرة كشم التابعة للقواسم سنة 1805، وأجبرت القواسم على توقيع اتفاقية مجحفة في العام التالي (1806)[2].

إلاً أن هذه المحاولة لم تنجح في الحد من تصاعد قوة القواسم، فاضطرت مرة أخرى إلى تجريد حملة عسكرية وهاجمت رأس الخيمة في 11 نوفمبر 1809[3]، وكان الهجوم عنيفاً وشرساً وخاطفاً لم يستغرق أكثر من 36 ساعة أُحرقت فيها السفن وأشعلت النار في مدينة رأس الخيمة، ثم انسحبت دون أن تدخل في اشتباك مع قوات القواسم أو القوات السعودية التي هبّت لنجدتها[4]. وجدير بالذكر أن بريطانيا حرصت على التظاهر بالتفريق بين السعوديين والقواسم في تعاملها حتى تتجنب ـ كما أسلفنا ـ الصدام المباشر مع السعوديين الذين في إمكانهم الإضرار بطرق مواصلاتها البرية عبر العراق.

وعلى الرغم من النتائج المدمرة لهذه الحملة بالنسبة لأسطول القواسم ونشاطهم البحري، وعلى الرغم من حظر توريد الأخشاب لمنطقة الخليج، خشية عودة القواسم إلى بناء السفن والنزول إلى ميدان التنافس ـ أو الجهاد ـ على الرغم من ذلك كله استطاع القواسم بتأييد السعوديين ودعمهم خلال السنوات القليلة التالية العودة إلى نشاطهم بشكل أقوى مما كانوا عليه. وفي خلال تلك الفترة كانت الدولة السعودية قد وحدت معظم أقاليم الجزيرة

---

(1) ابن بشر، نفسه، ص: 191 (حوادث سنة 1223)؛ **لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب**، الرياض، سنة 1394، ص: 87؛ وثائق الحكومة السعودية، ص: 122؛ لوريمر، نفسه، ص: 687.

(2) لوريمر، نفسه، ص: 979.

(3) اتخذت بريطانيا من هجوم القواسم على السفينة Minerva في السنة التي قبل تلك السنة ذريعة لهذا الهجوم، قاسم، جمال زكريا، نفسه ص: 167. إلاً أن سبب هذا الهجوم القاسمي غير معروف ولا يستبعد أن تكون هذه السفينة قامت باستفزاز مبيت ضد القواسم أو أنها رفضت دفع ضرائب معيّنة مقابل مرورها في الموانئ القاسمية.

(4) لوريمر، نفسه، ص: 990.

العربية، وأصبح الساحل الشرقي للبحر الأحمر كله تقريباً، باستثناء مدخله الجنوبي الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من السيطرة السعودية. فإذا تمّ للسعوديين تحقيق هذا، فإنهم بذلك يشكلون خطراً بالنسبة لبريطانيا يتضاءل عنده خطر الفرنسيين عندما حاولوا السيطرة على مدخل البحر الأحمر سنة 1798.

بعد سقوط الدرعية (1233/ 1818) واستسلام الإمام عبدالله لم يتقدم إبراهيم باشا نحو الشرق، حيث واحة الإحساء الغنية بإمكانياتها الزراعية ـ مقارنة على الأقل بصحراء نجد ـ والتي لن يكلفه الاستيلاء عليها سوى مشقة السير إلى هناك ولم يغره الخليج بموقعه الاستراتيجي الهام! وإنما مكث في نجد قرابة تسعة أشهر(1)، مارس خلالها أبشع أنواع الوحشية والبربرية وتخلى خلالها عن سياسة إظهار الاحترام لزعماء القبائل الذين استقطبهم بأمواله. وترك لجنوده حرية ممارسة العبث والاستهتار بالقيم الدينية والأخلاقية. وقام بتصفية جسدية للزعماء وأعيان القوم(2)، ونكل بالعلماء (المشايخ) وأذلهم(3)، وبعث بقواته تجوب أنحاء نجد تدك الحصون والأسوار(4)، كما قام بترحيل ما يقرب من أربعمائة من عائلتي آل سعود وآل الشيخ إلى مصر(5). ثم توج هذه الأعمال، وهو رسول الحضارة الغربية(6)، بهدم مدينة الدرعية، التي سلَّم الإمام عبدالله نفسه بشرط الإبقاء عليها(7)، وتركها أطلالاً

---

(1) ابن بشر، نفسه، ج2، ص: 286، (حوادث سنة 1234).

(2) نفسه، ص: 291.

(3) نفسه، ص: 282، (حوادث سنة 1233).

(4) نفسه، ص: 291، (حوادث سنة 1234).

(5) نفسه، ص: 286.

(6) يذكر علي مبارك، **الخطط التوفيقية**، القاهرة، 1969، ص: 177، عند الحديث عن استعدادات محمد علي لغزو الحجاز سنة 1810/ 1225 أن السلطان رأى «أن ما فعله ذلك من أجل الخدمة الدينية فأهدى ذلك السرور لقلب فرنسا وموافقة الإنجليز، وأبلغت دولة فرنسا الباشا على يد قنصلها أنها ممنونة مما رأته من اقتداره على نشر أعلام التمدن في البلاد الإسلامية»!

(7) الرافعي، نفسه، ص: 165.

ما زالت تقوم شاهداً حياً على عظم الجريمة النكراء.

وهنا يجب أن نتوقف قليلاً لإلقاء بعض الضوء على موقف السيد سعيد بن سلطان ـ سلطان عمان خلال هذه الحرب.

رأينا كيف تحركت بريطانيا على عجل لتطويق مخاطر التحرك الفرنسي لتهديد طريق مستعمراتها ومن ثم تهديد الهند نفسها، وكان تحركها في ثلاثة اتجاهات، في مصر نفسها بالتعاون مع العثمانيين والمماليك، حتى تمّ إخراج الفرنسيين من مصر، ومن ثم وضعت مصر تحت المراقبة الدقيقة واتخاذ موقف صارم بعدم السماح لأية قوة أوربية أخرى بتكرار المحاولة الفرنسية[1]. وفي الخليج حيث سارعت إلى عقد اتفاقيتي سنة 1798 وسنة 1800 مع سلطان بن أحمد، سلطان عمان، (في تلك الفترة) للحيلولة دون أي تهديد فرنسي لمدخل الخليج. وفي مدخل البحر الأحمر الجنوبي سارعت إلى احتلال جزيرة بريم في 3 مايو سنة 1799، إلاّ أنها أخلتها في الأول من سبتمبر من هذا العام نفسه[2]، لعدم صلاحية هذه الجزيرة للإقامة والسكنى، ثم في سنة 1802 استطاعت إبرام اتفاقية مع سلطان الحج نالت بموجبها امتيازات هامة، أبرزها تخفيض الضرائب على البضائع البريطانية في ميناء عدن إلى 2% وشراء مقر دائم لشركة الهند، والاعتراف للوكيل البريطاني بفض المنازعات، ليس بين الرعايا البريطانيين فقط، بل وأيضاً بين هؤلاء ورعايا السلطان[3].

وبهذا طوقت بريطانيا الجزيرة العربية بمثلث قاعدته البحر الأحمر ورأسه في الخليج.

وخلال الحروب النابليونية، حاول سلطان مسقط أن يقيم توازناً في

---

(1) نوار، نفسه، ص: 80.

(2) أباظة، فاروق، «التنافس البريطاني الأمريكي»، بحث ألقي في ندوة البحر الأحمر في التاريخ، في جامعة عين شمس التي عقدت في الفترة من 10 إلى 15 مارس سنة 1979، ص: 14.

(3) المصدر السابق، ص: 15.

علاقاته مع القوتين العظميين، بريطانيا وفرنسا[1]، ليس حباً في الفرنسيين أو كرهاً للبريطانيين، وإنما كأي سياسي بعيد النظر يدرك تماماً أن من الخطأ الفادح الارتماء في حضن دولة عظمى، إذ لن يلبث حتى يتحول إلى دمية مسلوبة الإرادة في يد تلك الدولة الكبرى تحركها أنّى شاءت وكيف شاءت مصالحها هي لا مصالحه هو ولا مصالح شعبه. إلاّ أن هذه المحاولة ـ أو هذه اللعبة ـ من قبل سلطان مسقط لم تلبث أن فقدت إمكانية ممارستها بحكم تطور الصراع بين فرنسا النابليونية وبريطانيا ابتداء من سنة 1810 لصالح تلك الأخيرة في المحيط الهندي على وجه الخصوص[2]،

هذه الفترة إياها شهدت تنامي القوة السعودية بشكل يهدد بتداعي هذا المثلث البريطاني من الداخل، وخاصة في زاويتيه الجنوبية الغربية، مدخل البحر الأحمر الجنوبي، والجنوبية الشرقية، مدخل الخليج، وبالتالي يبطل أهمية الزاوية الثالثة ـ أي مدخل البحر الأحمر الشمالي ـ مصر ـ بالإضافة طبعاً إلى خطورة هذا التنامي بمضمونه العقائدي وما يمكن أن يترتب عليه من مضاعفات على مستوى المنطقة ككل.

وبالنسبة لسلطان مسقط، أصبح التوسع السعودي يشكّل خطراً مباشراً بالنسبة له، ووجد في بريطانيا الحليف الطبيعي، ووقفت بريطانيا خلف صديقها تمده بالمساعدات العسكرية لإيقاف هذا الزحف إلاّ أنها حاولت عدم التورط في التدخل العسكري المباشر ضد السعوديين للأسباب التي سبقت الإشارة إليها، إلاّ في حالات محدودة، وضد دولة القواسم بشكل خاص، متمسكة وبإصرار على التفريق بين موقفها من السعوديين التي تحرص على عدم الاصطدام[3] معهم وبين موقفهم من القواسم التي تصر على وصف نشاطهم بأنه قرصنة، وفي كل الحالات منيت هذه المحاولات ـ أي محاولاتها مساعدة السلطان للتصدي للسعوديين، وتدخلها العسكري المباشر ضد

---

(1) قاسم، جمال زكريا، نفسه، ص: 122.

(2) المصدر السابق، ص: 126.

(3) Miles, S.B., *The Countires and Tribes of the Persian Gulf*, London, 1966, P. 318.

القواسم ـ بالفشل الذريع، «فقد كانت السياسة التقليدية لحكومة بمبي في المنطقة يهدف إلى محافظتها على التجارة وحمايتها ودأبت على حمايتها بالتعاون مع سلطان مسقط إلاَّ أنه بعد أن أصبح غير قادر على ذلك اضطرت إلى القيام بتلك المهمة بنفسها مباشرة»[1].

وعندما بدأت حملات محمد علي حاول الباشا التنسيق مع السيد سعيد بن سلطان للهجوم على السعوديين ووضعهم بين فكي كماشة؛ فكتب إليه يستحثه لاستئصال «الخارجي المرقوم ومن وراءه من الأطراف والأحزاب، فنؤمل ظهور همتكم العلية بتأييد مقدمات قضايا اتحادكم بإيراد براهين العمل الظاهر كما هو الملحوظ بشأن مشرفكم الكريم الفاخر. . . وإن حسن لديكم وباشرتم من الآن إسراء السرايا للغزو والجهاد على التوالي لجهة ذلك الغادر وإشياعه وذوي العناد، فيكون ذلك من مستحسنات الرأي، وجميل السداد، وبمشيئة الله تعالى حين وصولنا إلى الحجاز نستوفي كمال حزم التدابير بإجراء مراسم المخابرة مع سيادتكم السنية، وترتيب توجيه الجيوش المظفرة كما ذكرنا لاستئصال الشقي المرقوم وإزالة معالم الدرعية، وقد أشخصنا إليكم حامل الكتاب نخبة أرباب التحرير والقلم عبدالقادر أفندي، كاتب ديوان ولدنا المشار إليه يقرر لكم ما أودعناه لنا لديه. . . »[2].

إلاَّ أن موقف السيد سعيد تجاه التعاون مع جيوش محمد علي اتسم بالتردد في البداية ثم بالرفض المطلق عندما وصلت جيوش محمد علي مشارف الدرعة نفسها، وقد علل السيد سعيد موقفه هذا بالوحشية التي مارسها إبراهيم باشا[3]! هذا الموقف يبدو غريباً للوهلة الأولى، فالعدو واحد والمحرك أو مصدر الإيحاء الرئيسي لكلا الطرفين واحد، فلماذا لم يتعاون السلطان مع الباشا؟

---

(1) Ingram, Op. Cit., P. 149.

(2) مجموعة الوثائق التركية، الوثيقة رقم (3814) (دارة الملك عبدالعزيز مكتبة الوثائق (5/ 1 ـ 162)).

(3) Winder, Op. Cit., P. 41.

في رأينا أن هناك مجموعة من العوامل أسهمت في تحديد موقف السيد سعيد:

الأول: أن حكم البوسعيد من قبل وأثناء عهد السيد سعيد لم يستطع أن يفرض وجوداً حقيقياً على كل عمان، واقتصرت السلطة المركزية منذ عهد مؤسس هذه الأسرة، أحمد بن سعيد، على الشريط الساحلي، أما الداخل فكان عبارة عن مجموعة من المقاطعات شبه المستقلة، تخضع كل منطقة لزعيم قبيلة أو إمام[1]. وأثناء فترة توغّل النفوذ السعودي (1800 ـ 1818) ازداد تقلص سلطة السيد سعيد على عمان، كما أن الوضع لم يتأثر كثيراً أثناء حملات محمد علي لسبب بسيط؛ هو أن النفوذ السعودي لم يكن يرتكز على تواجد قوات سعودية ـ أي من نجد ـ وإنما كان يقوم أساساً على القبائل العمانية نفسها، التي انضمت للدولة الفتية[2]، فلم يكن والحالة هذه في إمكان السيد سعيد أن يقوم بدور عسكري ذي بال لمؤازرة جيوش محمد علي.

الثاني: أن بريطانيا نفسها لم تطلب من السيد سعيد أن يقوم بهذا الدور لإدراكها صعوبة ـ إن لم يكن استحالة ذلك ـ للسبب آنف الذكر ـ، وأنها لو طلبت منه ذلك فإن هذا يحتم عليها أن تتدخل مباشرة في تلك الحرب، وهذا قطعاً ما لا تريده، وإنما فضلت العمل خلف ستار كثيف من التعتيم على دورها الحقيقي الذي تقوم به في استانبول والقاهرة ومن ثم قطف الثمار عند نضجها.

صحيح أن حكومة الهند بعثت «سادلير» Sadleir للتنسيق مع إبراهيم باشا والسيد سعيد ولكن يجب أن نلاحظ شيئين: (أ) أن ذلك تمّ بعد أن أصبح انتصار جيوش محمد علي ضد الدرعية محققاً. (ب) أن هدف التنسيق بين الأطراف الثلاثة السيد سعيد، ومحمد علي، وبريطانيا كان منصباً على الهجوم على القواسم وليس على الدولة السعودية ذاتها[3].

---

(1) قاسم، جمال زكريا، نفسه، ص: 59 ـ 61، وص: 135 و139.

(2) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، ج1، ص: 111 و114.

(3) Winder, Op. Cit.

الثالث: أنه، وإن كان الاثنان، السيد سعيد ومحمد علي، يدوران في فلك السياسة البريطانية، ويخدمان في النهاية أغراضها ومصالحها، إلاً أن هذا لا ينفي وجود تناقض مصلحي بينهما؛ فالسيد سعيد لا شك تساوره مخاوف أن تضحّي به حليفته إذا رأت أن حصانها الآخر والأقوى سيكون أكثر نفعاً لها، هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت تصر، حتى آخر يوم من حياة محمد علي، أنه تابع للسلطان ويأتمر بأمره! فمن حق السيد سعيد أن يتخوف من هذا القادم الجديد سواء على وهم أنه مدفوع بقوته الذاتية، أو أنه ممتثل لأمر السلطان العثماني، أو أنه يدرك الحقيقة التي يحرص الجميع على التستر عليها وهي أنه مجرد أداة لتحقيق أغراض بريطانيا العظمى.

بعد أن أنجز إبراهيم باشا مهمته باستسلام الإمام عبدالله مكث في الدرعية تسعة أشهر ينتظر تعليمات والده بشأن الخطوة التالية، وكان يريد، أو يتوقع، أن يواصل السير نحو الشرق حتى ضفاف الخليج، إلاً أن تعليمات السلطان لمحمد علي بهذا الخصوص كانت صريحة وواضحة بعدم التقدم خطوة واحدة في هذا الاتجاه[1]، وقد استجاب محمد علي لأمر السلطان فأمر إبراهيم بهدم الدرعية والعودة إلى مصر!

وهنا موقع التساؤل: فمتى كان محمد علي يأتمر بأمر السلطان، خاصة إذا كانت هذه الأوامر تتناقض مع أهدافه ومصالحه وطموحاته؟ وأيهما أكثر إغراء له: صحراء نجد التي كلفته قرابة ثلاث سنوات من الحرب الضروس والأموال الطائلة ثم ينسحب منها؟ أليست الإحساء بواحاتها الغنية ومواردها الزراعية وساحل الخليج بموقعه الاستراتيجي الهام أكثر إغراء خاصة وأنها أصبحت في متناول يده، ولن يكلفه الاستيلاء عليها ـ كما سلف القول ـ أكثر من مشقة السير إلى هناك؟

وإذا فرضنا أنها مجرد استجابة لرغبة السلطان فما هي دوافع السلطان

(1) مجموعة الوثائق التركية، الوثيقة رقم 19572 من محمد علي إلى رئيس الكتاب؛ والوثيقة رقم 19650 من والي مصر إلى السلطان.

نفسه لاتخاذ هذا الموقف؟ أليس من مصلحته أن تتولى جيوشه ـ أو المحسوبة عليه ـ المنتصرة إكمال هذا النصر والقضاء على من يسمّونهم أتباع الواهبيين ـ أو القراصنة ـ أي القواسم وتعزيز نفوذه في الخليج والعراق؟

إننا نعتقد أن السلطان في تلك الفترة لم يكن في موقف يسمح له بأن يتخذ أي قرار من زاوية المصالح العليا للدولة العثمانية بقدر ما يجب أن ينسجم هذا القرار مع معطيات الموقف الدولي وخاصة فيما له علاقة مباشرة بالمصالح البريطانية في المناطق ذات الأهمية لتلك الأخيرة، مثل منطقة الخليج والبحر الأحمر، وأن الدولة السعودية الأولى شكّلت تهديداً خطيراً لتلك المصالح، فوجب اتخاذ القرار لتدميرها من قبل السلطان العثماني لا استجابة للمصالح العليا للدولة العلية، بقدر ما هو حماية للمصالح البريطانية، ولم يكن الباشا في مصر يجهل هذه الحقيقة، فهو يدرك جيداً أن أي قرار يصدره السلطان وله مساس بالمصالح البريطانية يجب أن ينال مباركة هذه الدولة أو على الأقل عدم معارضتها.

بهدم الدرعية، وبالتصفية الجسدية لرجالات الدولة السعودية، حقق محمد علي المهمة بالكامل، أما أن يتقدم نحو الخليج فعلى الرغم من استعداده للقيام بهذه المهمة ضمن الإطار الذي يدرك جيداً أنه يسير فيه فإن هذا سيوجد في المنطقة أوضاعاً معقدة لا داعي لها بالنسبة لبريطانيا؛ فهو سيثير مخاوف حليفها السيد سعيد بن سلطان، وسيجعل ترتيب العلاقات بين هذه الأطراف الثلاثة أمراً بالغ التعقيد والحساسية لا مبرر له، كما أن التعاون المباشر بين بريطانيا وجيوش محمد علي سوف يسبب حرجاً للسلطان العثماني في ممتلكاته الإسلامية، خاصة الشام والعراق، كما أنه سوف يُسقط القناع عن حقيقة محمد علي والدور الذي يقوم به، وهذا بالقطع ما لا تريده بريطانيا، فهي لم تنته بعد من اللعب بهذه الورقة فيهمّها المحافظة عليها لاستثمارها في المكان المناسب في الظرف المناسب وهذا ما سنراه فيما بعد.

تحرج موقف القوات السعودية في الخليج بعد سقوط الدرعية فسارع أمير المنطقة بتال بن محمد المطيري إلى مقابلة السيد سعيد بن سلطان لترتيب

اتفاق معه وفق الظروف الجديدة[1]. كما أدرك القواسم خطورة الموقف فحاولوا الدخول في صلح مع الإنجليز، ولكن «الأمر قد قضى بليل» فقد نضجت الثمرة وحان قطفها فجردت بريطانيا حملة عسكرية في التاسع من شهر سبتمبر سنة 1819 هاجمت عاصمة القواسم بكل عنف وشراسة فأحرقت ودمرت كلّ ما وصلت إليه يداها الطويلتان بتصميم عنيد على ألا يقوم مرة أخرى لمثل هذا الخطر قائمة، وتوّجت هذه الحملة في العام التالي بفرض اتفاقية أسمتها اتفاقية السلام الشامل General Treaty of Peace.

وبدلاً من إبرامها مع أبرز شيوخ هذه المنطقة عمدت إلى توقيعها مع عدد من الشيوخ (8 شيوخ) جعلتهم على الدرجة نفسها من المساواة فيما بينهم وأنداداً لبعضهم، فأوجدت كيانات من شبه لا شيء وكانت هذه الاتفاقية، التي هي نتيجة مباشرة لحملات محمد علي ومكملة لها، خطوة حاسمة في سبيل توطيد الهيمنة البريطانية لا على الخليج فحسب، وإنما على كل المنطقة بأسرها لفترة طويلة قادمة.

وكما لم تتقدم جيوش محمد علي نحو الخليج أيضاً توقفت دون المركز الاستراتيجي الهام الآخر في الركن الجنوبي الغربي من الجزيرة والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ـ اليمن ـ وإنما تخلى محمد علي عن بعض المقاطعات التي كانت تحت سيطرة السعوديين لإمام اليمن بشرط دفع مقدار معيّن من البن كل عام وقبول سيادة السلطان العثماني[2].

وهنا، وفي هذا الظرف بالذات، افتعلت بريطانيا مبرراً واهياً[3] وقامت بضرب عنيف للموانئ اليمنية، وأجبرت إمام اليمن على توقيع اتفاقية تتضمن إقامة حرس خاص للوكالة البريطانية، وإضفاء الحماية على جميع العاملين فيها، وكذلك تجار «سورات» Surat، وأن يكونوا من الناحية القضائية تابعين

---

(1) Winder, Op. Cit., P. 37.

(2) أباظة، فاروق، **عدن والسياسة البريطانية**، ص: 205.

(3) أباظة، نفسه، ص: 90، وقارن.
Cf, Dodwell, Op. Cit., P. 61.

للوكيل البريطاني، كما يجب تخفيض الضرائب على التجارة البريطانية إلى 2,25%[1]، كما أن الكابتن بروس William Bruce، مبعوث حكومة الهند البريطانية للتفاوض مع إمام اليمن طلب من هنري سولت Henry Salt قنصل بريطانيا في القاهرة تأكيد تبعية مخا لمحمد علي[2]! «بل إن حاكم بومباي الفنستون El Phinstone طلب من (سولت) Salt تأكيد تبعية اليمن، لمحمد علي واستئذانه في حالة الضرورة في قيام حكومة بومباي بمحاصرة الموانئ اليمنية»[3]، ولكن هذه التبعية لا تعني وصول قوات الباشا إلى مضيق باب المندب وإنما تعني فقط لوي ذراع إمام اليمن فيما لو حاول التصدي للمصالح البريطانية وتهديد مدخل البحر الأحمر.

---

(1) أباظة، نفسه، ص: 90، Cf, Dodwell, Op. Cit., P. 61.

(2) أباظة، نفسه، ص: 90.

(3) المصدر السابق، ص: 106.

الفصل الثاني

من السودان إلى اليونان

(أ) غزو السودان.

(ب) غزو اليونان.

- علاقة الثورة اليونانية بالقوى الأوروبية.
- موقف محمد علي من الثورة اليونانية.
- التواطؤ والخيانة.

(أ) غزو السودان:

كما هو معروف فإن بريطانيا العظمى كانت في هذه الفترة ـ الفترة المعاصرة لحكم محمد علي في مصر ـ أكثر الدول المعنية، خاصة بعد مؤتمر فيينا سنة 1815 بتماسك ممتلكات الدولة العثمانية لأسباب ليس هنا موضوع بحثها، إلاً أن هذه الدولة، أي الدولة العثمانية، كانت قد وصلت إلى درجة من الضعف، أصبحت غير قادرة على الاعتماد على قوتها العسكرية للوقوف في وجه أي قوة أوربية، للدفاع ولو لفترة معقولة من الزمن، ريثما يتم تسوية أسباب النزاع بالوسائل الدبلوماسية، عن أي جزء من أراضيها يتعرض للعدوان.

ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا ليس في إمكانها أن تتولى مباشرة مهمة الدفاع بقواتها العسكرية عن هذه الدولة، فإن هذا لو حدث لترتب عليها نتائج خطيرة على مسرح السياسة الأوربية، تتعارض مع جوهر سياسة تثبيت الأوضاع القائمة التي تبناها مؤتمر فيينا المشار إليه وجند المستشار النمساوي مترنيخ Metternich نفسه لمهمة المحافظة عليها، وهي ـ أي بريطانيا ـ لا تريد في الحقيقة إحباطها.

لهذا، وبعد نجاح تجربة محمد علي في ضرب القوة السعودية (الوهابية) باسم المحافظة على ممتلكات السلطنة العثمانية، فإن إمكانية استخدامه في ظروف مشابهة، في جزء آخر من أجزاء الإمبراطورية العثمانية، أصبح بدون شك أمراً وارداً، إن لم يكن قد أصبح بعد سياسة مرسومة. ولعلنا نلاحظ،

في هذا الصدد، أن العلاقة المباشرة بين محمد علي والقنصل البريطاني في القاهرة (هنري سولت) Henry Salt في هذه الفترة بالذات كانت حميمة، وأن الأول لا يسمح لفرصة تمر دون أن يؤكد للأخير حرصه الشديد على صداقته ـ أو ولائه ـ لبريطانيا، وأنه يدرك أنه لا يستطيع أن يقوم بعمل جليل دون موافقة بريطانيا[1]، وأن Salt في السنة نفسها التي بدأ فيها محمد علي غزو السودان قد استأذن حكومته للسفر إلى لندن لأسباب صحية في الظاهر، ولكن لأسباب أهم في الحقيقة وهي على حد تعبير Salt نفسه «إن رجلنا العظيم هنا (أي محمد علي باشا) يلح من أجل اتصالات لا يمكن كتابتها على الورق»[2].

يكاد يكون هناك إجماع بين من كتبوا عن غزو محمد علي للسودان. والذي بدأ سنة 1820 أن دوافعها وأهدافها تتلخص فيما يلي:

(1) تعقب فلول المماليك الذين فروا من مصر، إثر مذبحة القلعة سنة 1811م خشية أن يتمكنوا من تثبيت أقدامهم هناك فيشكلون بذلك خطراً يهدده من الخلف.

(2) الوصول إلى مناجم الذهب والفضة التي كثرت الإشاعات حينها عن وفرتها في بعض مناطق جنوب السودان.

(3) إن السودان هو العمق الاستراتيجي والامتداد الطبيعي لمصر، وإن الاستيلاء عليه يحقق لمحمد علي السيطرة الكاملة على البحر الأحمر، بعد أن نجح في القضاء على السعوديين وبسط نفوذه على الساحل الشرقي لذلك البحر.

(4) الحصول على أعداد كبيرة من العبيد لإنشاء جيش قوي وفق النظام الجديد (النظام الأوربي).

---

(1) Dodwell, Op. Cit., P. 105.

(2) وهي بالنص الحرفي:
«Our great man here having pressed me to make communications which I cannot commit to papers» Ibid, P. 83.

وكل هذه الأسباب منطقية ووجيهة، فتعقب المماليك ـ وإن كان في رأينا أو هي هذه الأسباب ـ وأن محمد علي اتخذه ذريعة فقط، إلاً أنه من المعتاد لأي حاكم سياسي ـ في ظروف ذلك العصر في الشرق ـ أن يصفي خصومه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. كما أن الغزو والاحتلال من أجل السيطرة على مواد الخام الأولية، كالذهب والفضة ـ مع أن النتيجة بالنسبة لمحمد علي لم تكن على مستوى التوقعات من حيث كمية الذهب الذي وجد ـ هي في حد ذاتها مبرر جيد لتجييش الجيوش واحتلال تلك المناطق الشاسعة، فالعصر عصر استعمار وتسلط بحثاً عن تلك المواد الخام وأمثالها.

أما السبب ـ أو الهدف الثالث ـ وهو أن السودان هو العمق الاستراتيجي والامتداد الطبيعي لمصر، أو بعبارة أخرى، أن غزو جيوش محمد علي للسودان هو نوع من التوحيد السياسي، بلغة العصر السائدة، أي القوة العسكرية، حيث إن التشابه والتكامل بين القطرين ـ المصري والسوداني ـ تستدعي مثل هذا التحرك فهو بدون شك أنبل هذه الأسباب وأوجهها، فعوامل الوحدة الجغرافية والسياسية بل والسكانية والتراثية ـ إن صح هذا التعبير ـ التي تشجع مثل هذا الاتجاه أكثر فيما بين هذين القطرين من تماثلها مع أي قطر آخر.

وليس هنا مجال تقييم النتائج التي ترتبت على هذا التوحيد بشكل مفصل وكافٍ، إلاً أن الحقيقة التي تفرض نفسها على أي بحث جاد، تؤكد أن الأساليب التي اتبعت والأهداف الأساسية المتوخاة أبعد ما تكون عن تحقيق هذا الهدف النبيل ـ أي توحيد شعبي وادي النيل ـ فالأساليب البربرية التي اتبعت أثناء الغزو وبعده[1]، وفرض الضرائب الباهظة على السكان العزل[2]، وتسليط الأجانب في الدين واللغة والانتماء، وأخيراً تسليم البلاد كلها لقمة

---

(1) ضرار، ضرار صالح، **تاريخ السودان الحديث**، بيروت، 1968، ص: 29 و30 و39... إلخ؛ وانظر أيضاً خالد فهمي، **كل رجال الباشا**، ص: 125، الذي يذكر أن إسماعيل بن محمد علي ـ أحرق حياً ملك شندي خلال مأدبة أقامها على شرفه ـ.

(2) شبيكة، مكي، **السودان في قرن**، القاهرة، 1961، ص: 32 ـ 33.

سائغة للمستعمر الأجنبي، لا شك أعطت نتائج سلبية في هذا الجانب وعززت عوامل الانفصال والكراهية على حساب عوامل الوحدة والانسجام بين هذين الشعبين.

وعلى الرغم من أن غزو السودان لم يكن يتوقع أن يثير حساسيات قوى كبرى، فإننا لا نعتقد أن بريطانيا على وجه الخصوص كانت بريئة من المشاركة بإسداء النصح لمحمد علي ـ إن لم تكن هي مصدر الإيحاء الرئيسي ـ فكما سبقت الإشارة، أنه ليس من قبيل الصدفة أن يسافر قنصلها في مصر Henry Salt إلى لندن، في نفس أو قُبيل بدء الغزو، لإجراء مشاورات لا يمكن كتابتها على الورق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جيوش محمد علي عندما أمعنت في التوغل في جنوب السودان خشي Salt أن من بين أهدافها فتح الحبشة، أو بتعبير أدق الوصول إلى مدخل البحر الأحمر الجنوبي من جهته الغربية[1]، أبلغ Salt محمد علي أن مثل هذا غير مرغوب فيه من قبل إنجلترا، أجاب الباشا بشكل قاطع أنه «رغم أن هذه المنطقة مليئة بالذهب والمجوهرات، وإن فتحها مؤكد فإنه (يختار) التخلي عنها محافظة على علاقته ببريطانيا العظمى» ويعقب Salt على ذلك بقوله: «لم أعهده مطلقاً يعطي كلمة لنا وهو لا يعتزم الوفاء بها»[2].

إلاً أن الذي يعنينا على أي حال في مجال بحثنا هذا هو الهدف أو السبب الرابع، وهو (الحصول على اعداد كبيرة من العبيد لإنشاء جيش قوي وفق النظام الجديد ـ النظام الأوربي). وبغض النظر عن الوسائل اللاإنسانية التي اتبعت لتحقيق هذا الهدف، فإنه من المؤكد أنه هو الهدف الرئيسي للغزو، فبعد حوالي شهرين من دخول ابنه إسماعيل سنار بعث محمد علي بخطاب إلى الكتخدا في مصر يقول «علمنا من مكاتبة نجلنا صاحب السعادة الباشا سر عسكر السودان الواردة مع بشكيرجيه أنه أرسل بصحبة سلحدار سليم أغا نحو

---

(1) الموقف نفسه الذي حدث عندما أمعنت جيوش محمد علي في جنوب غرب الجزيرة وتوقفت دون الوصول إلى مدخل البحر الأحمر!

(2) Dodwell, Op. Cit., P. 59.

ألف وتسعمائة زنجي»[1]، وفي خطاب موجّه للدفتردار يقول الباشا: «ونأمل أن تبذلوا جواهر همتكم للحصول على العبيد بكثرة، وهذا هو الباعث لتحرير مكاتبة مودتنا هذه، فخالص أملنا لدى حصول الشرف بوصولها إن شاء الله تعالى أن تصرفوا همتكم الجليلة على الوجه المحرر» كما ذيل هذا الخطاب بحاشية يقول فيها: «حيث إن الأهم، والألزم لنا هو الحصول على العبيد قبل كل شيء سواء من كردفان أو موردفان فقد وافيناكم بهذا الإشعار تكراراً لأجل التأكيد»[2].

كما يؤكد محمد علي في خطاب آخر للدفتردار هذا الهدف بقوله: «ولما كان المقصود من اختيارنا كل هذه الجهود والمواد تجشمنا هذه المشاق، وكان ما تعود ضميرنا الانطواء عليه عندما بذلنا تلك الأموال والمهمات، لما كانت الغاية المرجوة من هذا كله منحصرة في جلب العبيد بكثرة ووفرة فإن مطلوبنا هو أن تدبروا هذا الأمر على الوجه الذي تقتضيه غيرتكم وتستدعيه حميتكم، وتبذلوا مزيد الجهد وقصارى العناية في تحرّي كل ما هو ممكن في سبيل جلبهم وإرسالهم مهما بلغ قدره، وأن تنفقوا في تحقيق هذه الغاية ما تصل إليه قدرتكم، وتصرفوا في أدائها على الوجه المرغوب جعبة همتكم»[3].

إلاّ أن محصول صيد العبيد لم يكن بالعدد الكافي الذي يحتاجه الباشا في فترة الغزو الأولى، فبعث بخطاب من صورتين واحدة لابنه إسماعيل والآخر للدفتردار في 12 محرم سنة 1238 (1822) يستحث في طلب المزيد يقول فيه «حمداً لله ثم حمداً أن ثكنات أسوان وفرشوط قد اكتسبت نظامها، ولم يبقَ شيء من الأمر إلاّ ورود العبيد الذين نطلبهم، وقد كنا فهمنا من كتبكم الواردة أولاً وآخراً أنه ينبغي الصفح عما حدث في العام الماضي والاهتمام بثمرات المساعي في هذه السنة، وقد انقضى الآن موسم الأمطار وإن زمن الغزو من

---

(1) شبيكة، مكي، **مقاومة السودان للغزو والتسلط**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص: 29.

(2) شبيكة، نفسه، ص: 30.

(3) المصدر السابق، ص: 31.

أجل ذلك، ولا نرتاب في أنكم نفرتم من حيث تقيمون، فقصدتم الموضع الذي عزمتم السفر إليها للحصول على عدد كبير من العبيد، إلاّ أننا لما كنا في انتظار ورود العبيد بمقتضى الوقت والحال، أخذنا نذكركم بهذه المسألة في كل كتاب أرسلناه إليكم، كما أكدنا عليكم قبل أيام بإرسال الأغا خفتا نينا، ولما كانت هذه المسألة لا تقاس على سائر الأمور، وكان الواجب يقضي عليكم أن تغزوا الجهات التي عزمتم غزوها بشجاعة، مهما كلفكم ذلك وتأتوا بعبيد كثير، فقد كتبنا كتابنا هذا خاصة وضمناه الاستعجال مرة أخرى وبعثنا به معجونينا (؟) إبراهيم أغا، فإذا جاءكم وعلمتم من إفادته مفاد إرادتنا فأرني همتك يا بني واغْزُ الأماكن التي يرجى فيها وجود العبيد بشجاعة وشهامة ولا تقس هذا الأمر على الأمور الأخرى واعتنِ بالاستياق بكثير من العبيد واسْعَ في إرسال ما تقدر عليه منهم إلينا وابذل جهدك وحميتك في هذا الشأن كما أرجو منكم»[1].

هذا إذن هو الهدف الرئيسي من حملة السودان، وبالرغم من أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب عدم قدرة العبيد المجلوبين على التأقلم في الأجواء الجديدة وموت الكثير منهم لهذا السبب[2] فإن هناك عدداً من التساؤلات تفرض نفسها في هذا المجال.

الأول: ما هو موقف بريطانيا من قضية هؤلاء المسترقين أسلوباً وغاية.

الثاني: لماذا لجأ محمد علي إلى تكوين جيشه من غير المصريين مع أن الكثافة السكانية[3] في مصر في ذلك الحين أعلى منها في أي قطر من أقطار المنطقة؟.

---

(1) المصدر السابق، ص: 33 ـ 34.

(2) يقدر عدد العبيد الذين تم جمعهم وإرسالهم إلى الثكنات العسكرية في أسوان حوالى 20,000 إلاّ أنه لم يبق منهم على قيد الحياة سنة 1824 إلاّ حوالى 3000 فقط حسب خطاب Salt المؤرخ في (8 فبراير سنة 1824). (F.O. 78-126).

(3) يقدر عدد سكان مصر خلال الحملة الفرنسية بـ 2,500,000 نسمة.

Bowle, John, *The Imperial Achievement*, England, 1974, P. 449.

الثالث: ما هو هدف محمد علي من إنشاء هذا الجيش القوي، وبعبارة أخرى ما هو الخطر المحدق بمصر حتى يسعى محمد علي إلى إنشاء جيش قوي لدرئه؟

هذه التساؤلات تبدو للوهلة الأولى وكأن لا رابط بينها إلاّ أنها في الحقيقة مظاهر أو جوانب متعددة لحقيقة واحدة، أو بتعبير آخر، لموقف استراتيجي متخذ سلفاً، أما ما هي هذه الحقيقة أو هذا الموقف الاستراتيجي فسيبرز لنا واضحاً جلياً بعد مناقشة كل مظهر أو جانب على حدة.

فالأول: وهو موقف بريطانيا من قضية هؤلاء المسترقين أسلوباً وغاية:

فالمعروف أن بريطانيا في تلك الفترة، وخاصة في الثلاثينيات من ذلك القرن فما بعدها، كانت تحمل راية محاربة الرق في طول الكرة الأرضية وعرضها وخاصة في القارة الأفريقية، وقد أصبح من المسلم به اليوم أن هذا الموقف لم يكن بدوافع إنسانية أو أخلاقية بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أغراض مصلحية وسياسية، ليس هذا مجال عرضها، ومع هذا نرى بريطانيا تلتزم جانب الصمت الكامل وتتجاهل هذه الممارسات مع أن رسائل قناصلها في القاهرة تثبت بشكل قاطع أنها كانت على اطلاع دقيق بكل ما يجري، مع أنها هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تنصح ـ أو تأمر ـ الباشا فيستجيب دون تردد، إلاّ أن إنسانيتها، أو ضميرها قد استيقظ بعد حين حينما جدت ظروف جديدة، أو بوجه أصح زالت مبررات هذا الاسترقاق فمارست نفوذها لإيقاف هذه الممارسات اللاإنسانية.

والسؤال هو: ما هي النتيجة التي تستخلص من هذا الموقف؟ هي ببداهة أن تجنيد هؤلاء العبيد ليس فقط لا يضار مصالحها بشيء، وإنما هو ينسجم تماماً مع مخططها، هو يحقق مصلحتها، فهي إن لم تكن صاحبة الفكرة أو مصدر الإيحاء بها أصلاً فهي على الأقل تباركها.

والثاني: وهو لماذا لجأ محمد علي إلى تكوين جيشه من غير المصريين

مع أن الكثافة السكانية في مصر في ذلك الحين أعلى منها في أي قطر من أقطار المنطقة؟

فإنه من الصعب بل من غير الموضوعية قبول التبرير الذي يقدمه من تعرّض لهذا الموضوع، من المؤرخين وهو كراهية المواطن المصري للخدمة العسكرية[1] أو كما وصفه د. ج. بورينج Dr. G. Bowring[2] عند حديثه عن هجر الفلاحين المصريين لأراضيهم في عصر محمد علي حيث يعزو ذلك بأنه «بسبب ما اعتادوه (أي المصريون) من الالتجاء إلى تشويه أجسامهم فراراً من الخدمة العسكرية التي يبغضها المصريون من أبناء العرب بغضاً لا نظير له، لا لأنهم يخشون ما يتعرضون له بسببها من أخطار فحسب بل لأنهم يحبون واديهم حباً عميقاً يتجلى في جميع أفراد الشعب»[3]. هذا الوصف يعني بكل وضوح ناحيتين: الأولى أن الشعب المصري شعب جبان، والثانية أنه شعب محب لوطنه! ويعطي آخرون تبريراً لذلك: إن الشعب المصري ظل منذ عهد الفراعنة يخضع للغرباء[4].

وليس هنا مجال تقييم ما يتصف به الشعب المصري من سمات الشجاعة أو الجبن، ولكننا نعتقد أن نعت شعب من الشعوب بصفات معيَّنة وإعطاؤها صفة الثبات والديمومة، بغض النظر عن الظروف والأحوال المتغيّرة بطبيعتها، مجافٍ للحقيقة، وجهل أو تجاهل لسنن وقوانين التطور الاجتماعي.

وإذا أخذنا وصف بورينج Bowring السابق كنموذج لهذه المزاعم ـ وربما

---

(1) الرافعي، نفسه، ص: 385، عمر، نفسه، ص: 171، السروجي، محمد محمود، **الجيش المصري في القرن التاسع عشر**، مصر، 1967، ص: 17.

(2) Dr. John Bowring هو عضو مجلس العموم البريطاني ـ أوفدته الحكومة البريطانية إلى مصر سنة 1837 لوضع تقرير عن حالة مصر في ذلك الحين وما ينتظر أن تكون عليه في المستقبل، وفي مارس سنة 1839 رفع بورينج إلى حكومته تقريره المشهور تحت عنوان «تقرير عن مصر وكريت».
نقلاً عن د. محمد فؤاد شكري وآخرون، **نصوص ووثائق**، مصر، ص: 163.

(3) المصدر السابق، ص: 177.

(4) Dodwell, Op. Cit., P. 65.

هو مصدرها الأساسي ـ فإننا نجدها بدون عناء كبير واضحة التناقض، فالشعب المصري ـ على حد زعمه ـ شعب جبان، ولكنه محب لوطنه جداً! وإننا لنتساءل كيف يكون المحب جباناً في الدفاع عن من أو ما يحبّ؟ فالشخص أو الشعب صادق الإيمان بعقيدته لا بدَّ أن يكون شجاعاً في دفاعه عنها وكذا الشخص أو الشعب صادق الحب والولاء لوطنه لا بدَّ أن يكون شجاعاً للدفاع عن هذا الوطن، وليس هذا ضرب من المثاليات وإنما هو قانون الحياة وحب البقاء فالشعب المصري يحب وطنه لا لمجرد أنه وطنه، وهذه في حد ذاتها كافية وإنما أيضاً لما يقدمه هذا الوطن من وافر الرزق وطيب الحياة، فدفاعه عن وطنه دفاع عن حياته وبقائه، ولكن هل مقاومة الشعب المصري للتجنيد الذي اضطر محمد علي إلى اللجوء إليه بعد فشل تجربة تجنيد العبيد هي برهان الدكتور بورينج Bowring على جبن الشعب المصري؟ وهل كان هذا التجنيد للدفاع عن مصر؟ فمصر لم تتعرض لعدوان خارجي في خلال فترة حكم محمد علي، فرفض الشعب المصري الانخراط في جيش محمد علي هو رفض للعدوان الذي سلكه محمد علي لتحقيق أغراض أقل ما توصف به وأقصى ما يمكن للشعب المصري وقتها أن يدركه من أهدافها أنها مشبوهة.

ولا تقل المقولة الثانية، وهي أن سبب كره الشعب المصري للخدمة العسكرية أنه ظل منذ عهد الفراعنة يخضع للغرباء، لا تقل تهافتاً وفجاجة، بل مغالطة خبيثة المقاصد، ولا نريد لتفنيدها أن نستعرض التاريخ منذ ذلك العهد، أي عهد الفراعنة حتى تاريخ الفترة التي نحن بصددها، فهذا ليس من غرضنا، ولا إمكاننا أيضاً، ولا نريد كذلك أن ننفي خضوعه للغرباء، فهو كغيره من الشعوب خضع في فترات من تاريخه للغرباء، وهذا لا يضيره كما لم يضر غيره من الشعوب، وإنما نريد أن نفند هذه المقولة التي تقول إنه طوال تلك الفترة كان بعيداً عن ميدان القتال دفاعاً عن وطنه وإن الذي تولى تلك المهمة هم الغرباء، ولن نعود للتاريخ الإسلامي المبكر، وإنما سنأخذ، على سبيل المثال فقط لا الحصر، فترة الحكم الأيوبي والمملوكي، فالشعب المصري خضع للأيوبيين كما خضع للمماليك، ولكن أيضاً الشعب السوري

وكذلك الشعب اليمني ومعظم الجزيرة العربية أيضاً خضعت لتلك الدولتين. فلماذا لا يوصف الشعب اليمني والشعب السوري بتلك الصفة؟ وهل جيوش صلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس التي حققت انتصارات باهرة على الصليبيين والتتار كلها من الأيوبيين والمماليك؟ أم أن الأيوبيين والمماليك بمثابة هيئات حاكمة فقط، وأن لحمة الجيوش وسداها من شعوب المنطقة، سواء كانت سورية أم مصرية؟ في ذلك العصر لم يكن ينظر إلى الناس على أساس أصولهم العرقية بقدر ما ينظر إلى معتقدهم، وكان الإسلام هو القاسم المشترك الأعظم بين السكان، وسواء كان الحاكم كردياً أو مملوكياً، تركي الأصل أو عربياً قحاً، فهو إن كان يقيم في سوريا فهو سوري مسلم أو في مصر فهو مصري مسلم وكفى، لا بل هو عربي سوري مسلم بالنسبة للأولى وعربي مصري مسلم بالنسبة للثانية لأنهما بلدان عربيان. ولا نريد أن ندخل في متاهات فلسفية لتعريف العروبة ما هي، ومن هو العربي، ولكن حتماً العروبة ليست عرقية ولا عنصرية شوفينية، هي ولاء ومواطنة، والإسلام هو الرابطة الأقوى والأهم.

ولدحض هذه التهمة الموجهة للشعب المصري من الزاوية التي نحن بصددها والتي تتخذ تبريراً للجوء محمد علي إلى تجنيد جنده من غير المصريين نورد مقتطفات من مؤلف معاصر للغزو الإنجليزي لمصر سنة 1807، أو ما يعرف بحملة فريزر Fraser، ومؤلف هذا الكتاب على جانب كبير من الموضوعية والأمانة التاريخية، هو الشيخ عبدالرحمن الجبرتي في كتابه (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) حيث يتبيّن دور الشعب المصري - والدور الحقيقي الذي لعبه محمد علي في إفشال الحملة الإنجليزية، لا بل يتبيّن رأي المصريين المعاصرين في محمد علي وجيشه.

يقول في حوادث شهر محرم سنة 1222 (1807):

«وفي يوم الجمعة رابع عشرينه وردت أخبار من ثغر رشيد يذكرون بأن طائفة من الإنجليز وصلت إلى رشيد في صبح يوم الثلاثاء حادي عشرينه ودخلوا إلى البلد وكان أهل البلدة ومن معهم من العسكر متنبهين ومستعدين

بالأزقة والعطف وطيقان البيوت، فلما حصلوا بداخل البلدة ضربوا عليه من كل ناحية فألقوا ما بأيديهم من الأسلحة وطلبوا الأمان فلم يلتفتوا لذلك وقبضوا عليهم وذبحوا منهم جملة كثيرة وأسروا الباقين».

«وفيه نبه السيد عمر النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد في الإنجليز حتى مجاوري الأزهر أمرهم بترك حضور الدروس وكذلك أمر المشايخ والمدرسين بترك إلقاء الدروس».

«وفي يوم الثلاثاء حصلت جمعية بيت القاضي وحضر حسن باشا وعمر بيك والدفتردار وكتخدا بيك والسيد عمر النقيب والشيخ الشرقاوي والشيخ الأمير فتكلموا في شأن حادثة الإنجليز والاستعداد لحربهم وقتالهم وطردهم فإنهم أعداء الدين والملة وقد صاروا أيضاً أخصاماً للسلطان فيجب على المسلمين دفعهم ويجب أيضاً أن يكون الناس والعسكر على حال الألفة والشفقة والاتحاد وأن تمتنع العساكر عن التعرض للناس بالإيذاء كما هو شأنهم وأن يساعدوا بعضهم بعضاً على دفع العدو وتشاوروا في تحصين المدينة وحفر خندق... وفيه حضر مكتوب من ثغر رشيد... فيه أن الإنجليز لما حضروا إلى رشيد وحصل لهم ما حصل من القتل والأسر رجعوا خائبين وحصل لباقيهم غيظ عظيم وهم شارعون في الاستعداد للعود والمحاربة والقصد أن تسعفونا وتمدونا بإرسال الرجال والمحاربين والأسلحة والجبخانة بسرعة وعجلة وإلاَّ فلا لوم علينا بعد ذلك وعرفناكم بذلك فأرسلوا في ذلك اليوم عدّة من المقاتلين وكتبوا مكاتبات إلى البلاد والعربان الكائنين ببلاد البحرية يدعونهم للمحاربة والمجاهدة».

«وفيه (أي في يوم الثلاثاء) شرعوا في حفر الخندق المذكور ووزعوا حفره على مياسير الناس وأهل الوكائل والخانات والتجار وأرباب الحرف والروزنامجي وجعلوا على البعض أجرة مائة رجل من الفعلة وعلى البعض أجرة خمسين وعشرين وكذلك أهل بولاق ونصارى ديوان المكس والنصارى والأروام والشوام والأقباط واشتروا المقاطف والغلقان والفؤوس والقزم وآلات الحفر وشرعوا في بناء حائط مستدير أسفل تل قلعة السبتية (وفي يوم الخميس

غايته) ورد مكتوب من السيد حسن كريت نقيب الأشراف برشيد والمشار إليه بها يذكر فيه أن الإنجليز لما وقع لهم ما وقع برشيد رجعوا في هزيمتهم إلى الإسكندرية واستعدوا وحضروا من ناحية الحماد قبلي رشيد ومعهم المدافع الهائلة والعدد ونصبوا متاريسهم من ساحل البحر إلى الجبل عرضاً وذلك ليلة الثلاثاء ثامن عشرينه فهذا ما حصل أخبرناكم به ونرجو الإسعاف والإمداد بالرجال والجبخانة والعدة والعدد وعدم التأني والإهمال. فلما وصل ذلك الجواب قرأه السيد عمر النقيب على الناس وحثهم على التأهب والخروج للجهاد فامتثلوا ولبسوا الأسلحة وجمع إليه طائفة المغاربة وأتراك خان الخليلي وكثير من العدوية والأسيوطية وأولاد البلد وركب في صحبها إلى كتخذا بيك واستأذنه في الذهاب فلم يرضَ وقال حتى يأتي أفندينا الباشا ويرى رأيه في ذلك فسافر من سافر وبقي من بقي».

وفي حوادث شهر صفر من ذلك العام يقول:

«وفي تلك الليلة، أعني ليلة الأحد (ثالث صفر) وصل محمد علي باشا ودخل إلى داره... وأشيع حضوره إلى داره ركب الجميع وذهبوا للسلام عليه ودار بينهم الكلام في أمر الإنجليز فأظهر الاهتمام... ثم قالوا له أنا نخرج جميعاً للجهاد مع الرعية والعسكر فقال ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر»!

«وفي يوم الثلاثاء وردت مكاتبة من رشيد وعليها إمضاء السيد حسن كريت يخبر فيها بأن الإنجليز محتاطون بالثغر ومتحلقون حوله ويضربون على البلد بالمدافع والقنابر وقد تهدم كثير من الدور والأبنية ومات الكثير من الناس وقد أرسلنا لكم قبل تاريخه نطلب الإغاثة والنجدة فلم تسعفونا بإرسال شيء وما عرفنا لأي شيء هذا الحال وما الإهمال فالله الله في الإسعاف فقد ضاق الخناق وبلغت القلوب الحناجر من توقع المكروه وملازمة المرابطة والسهر على المتاريس ونحو ذلك من الكلام وهي خطاب للسيد عمر النقيب والمشائخ ومؤرخة في ثاني شهر صفر».

«وفي ذلك اليوم (أي الخميس رابع عشر شهر صفر) حضر شخصان من

السعاة وأخبرا بالنصر على الإنجليز وهزيمتهم وذلك أنه اجتمع الجم الكثير من أهالي بلاد البحرين وغيرها من أهالي رشيد ومن معهم من المتطوعة والعساكر وأهل دمنهور وصادف وصول كتخذا بيك وإسماعيل كاشف الطوبجي إلى تلك الناحية فكان بين الفريقين مقتلة كبيرة وأسروا من الإنجليز طائفة وقطعوا منهم عدة رؤوس».

«ولما شاع أخذهم [أي الإنجليز] الإسكندرية داخل العسكر والناس وهم عظيم وعزم أكثر العسكر على الفرار لجهة الشام. . . حتى أن محمد علي باشا بلغه حصولهم بالإسكندرية وكان يحارب المصريين ويشدد عليهم فعند ذلك انحلت عزائمه وأرسل يصالحهم على ما يريدونه ويطلبونه وثبت في يقينه استيلاء الإنجليز على الديار المصرية وعزم على العود متلكئاً في السير بظن سرعة ورودهم إلى المدينة فيسير مشرقاً على طريق الشام ويكون له عذر بغيبته في الحملة فلما وصلت الشرذمة الأولى من الإنجليز إلى رشيد ودخلوها من غير مانع وحبسوا أنفسهم فيها فقتلوا وأسروا وهرب من هرب ووصلت الرؤوس والأسرى وأسرعت المبشرون إلى الباشا بالخبر فعند ذلك تراجعت إليه نفسه وأسرع في الحضور وتراجعت نفوس العساكر وطمعوا عند ذلك في الإنجليز وتجاسروا عليهم وكذلك أهل البلاد قويت هممهم وتأهبوا للبروز والمحاربة واشتروا الأسلحة ونادوا على بعضهم بالجهاد وكثر المتطوعون ونصبوا لهم بيارق وأعلاماً وجمعوا من بعضهم دراهم وصرفوا على من انضم إليهم من الفقراء وخرجوا في موكب وطبول وزمور فلما وصلوا إلى متاريس الإنجليز دهموهم من كل ناحية على غير قوانين حروبهم وترتيبهم وصدقوا في الحملة عليهم وألقوا أنفسهم في النيران ولم يبالوا برميهم وهجموا عليهم واختلطوا بهم وأدهشوهم بالتكبير والصياح حتى أبطلوا رميهم ونيرانهم فألقوا سلاحهم وطلبوا الأمان فلم يلتفتوا لذلك وقبضوا عليهم وذبحوا الكثير منهم وحضروا بالأسرى والرؤوس على الصور المذكورة وفرّ الباقون إلى من بقي بالإسكندرية وليت العامة شُكروا على ذلك أو نُسب إليهم فعل بل نُسب كل ذلك للباشا وعساكره وجوزيت العامة ضد الجزاء بعد ذلك».

يتضح من النصوص السابقة بشكل جلي أن الشعب المصري أبدى شجاعة وحماسة للدفاع عن وطنه تتناسب مع حبه لهذا الوطن. فإذن هذا المبرر الذي اتخذ لتبرير عزوف محمد علي عن تجنيد المصريين في جيشه لا يقوم على أي أساس، ولعلنا نلاحظ فيما يتعلق بحملة الإنجليز هذه بروز ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية والدلالة:

الأول: أن الإنجليز قد استفادوا من تجربتهم الأولى في مصر أثناء اشتراكهم مع العثمانيين والمماليك ضد الفرنسيين فأرادوا أن يستغلوا الصراعات القائمة بين القوى الفاعلة في المجتمع فأوجدوا لهم صديقاً ـ أو عميلاً ـ يمهد لاحتلالهم، وكان هذا الصديق هو الألفي، أحد زعماء المماليك، الذي سبق وأن زار لندن مرتين قبل هذه الحملة، لهذا فقد بعث الإنجليز للمماليك يقولون لهم حسب تعبير الجبرتي: «إنما جئنا لبلادكم باستعداء الألفي لمساعدته ومساعدتكم فوجدنا الألفي قد مات وهو شخص واحد منكم وأنتم جمع فلا يكون عندكم تأخير في الحضور لقضاء شغلكم»[1].

الثاني: أن المحرك الأساسي لقتال الإنجليز هو ديني «فإنهم أعداء الدين والملة وقد صاروا أيضاً أخصاماً للسلطان فيجب على المسلمين دفعهم»[2] لهذا فإن قتالهم دفاعاً عن الوطن هو في الوقت نفسه جهاد في سبيل الله، ولهذا أيضاً ندرك سبب حرص محمد علي على عدم مس المشاعر الدينية لدى الشعب المصري في مخاطباته وتصرفاته مع عدم ولائه الحقيقي للإسلام[3]،

(1) **عجائب الآثار**، حوادث سنة 1222.

(2) **عجائب الآثار**، حوادث سنة 1222.

(3) أثناء حديث محمد علي للقنصل الفرنسي سنة 1830 حول مشروع فرنسا قيام الباشا بغزو الجزائر لحسابها وعدوله عن ذلك يقول «وثقوا أن قراري. . . لا ينبع من عاطفة دينية فأنتم تعرفونني وتعلمون أنني متحرر من هذه الاعتبارات التي يتقيد بها قومي».
إميل خوري وعادل إسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي**، بيروت، 1960، ج2، ص: 78.

كما ندرك أيضاً سبب إصرار بريطانيا على إبقاء تبعية محمد علي للسلطان ـ اسمياً طبعاً ـ وذلك إلى جانب عوامل أخرى سنتعرض لها فيما بعد، والتي جعلت بريطانيا ترفض في كل الظروف استقلال محمد علي عن السلطان العثماني.

الثالث: أن محمد علي كان منذ سنواته الأولى في الحكم، أي منذ الحملة الإنجليزية هذه قد اتخذ قراراً واضحاً يقضي بإبعاد المصريين عن الجيش، فهو يقول كما رأينا في النص السابق: «ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر». وقد حافظ على هذه السياسة طوال الخمسة عشر عاماً القادمة حتى اضطر بعده اضطراراً، بعد فشل تجربة تجنيد العبيد في جيشه. فحتى تلك الفترة، أي حتى مطلع سنة 1823، كانت جيوش محمد علي التي قامت بغزو الدولة السعودية الأولى وحملة السودان تتكون من أجناد غير مصريين في معظمهم[1]، وعندما اضطر محمد علي إلى اللجوء لتجنيد المصريين في جيشه اتخذ سياسة حذرة تجاههم تقضي بأن «يكون الجنود المصريين والضباط من الأتراك أو الشراكسة (المماليك) وكان هذا التقسيم هو المنهج نفسه الذي سار عليه في تسيير دفة الحياة المدنية، فكان المأمورون من المصريين والمديرون (المحافظون) من الأتراك»[2] بالإضافة إلى الأوربيين بمختلف جنسياتهم، وفوق ذلك أصرّ محمد علي على ألا تتجاوز ترقيات «أولاد العرب» (أي المصريين ـ باعتبارهم يتحدثون العربية) رتبة البلوكباشي «قائد 25 جندياً»[3].

ونعيد طرح السؤال مرة أخرى، وهو: لماذا لجأ محمد علي إلى تكوين جيشه من غير المصريين، مع أن الكثافة السكانية في مصر في ذلك الحين

---

(1) انظر: عباس، السيد أحمد مرسي، «حقائق جديدة عن حرب الدرعية وهل اشترك فيها الجنود المصريون حقاً»، مجلة **الدارة**، السنة الثالثة، العدد3، شوال 1398.

(2) عمر، نفسه، ص: 172.

(3) فهمي، نفسه، ص: 129.

أعلى منها في أي قطر من أقطار المنطقة. وقد تبيَّن لنا الآن أن المواطن المصري لا تعوزه الروح القتالية إذا هيئت له الظروف المناسبة؟

الجواب البديهي، أو السهل هو أن محمد علي بحكم كونه لا ينتمي إلى هذا الشعب، أي أنه غريب عنه من ناحية[1]، ومن ناحية أخرى أنه يطمح إلى أن يحكم مصر حكماً فردياً مطلقاً، فمن الأفضل له أن يكوِّن جيشاً لا يدين بالولاء إلاَّ له وحده لا لعقيدة ولا لوطن.

إلاَّ أن مثل هذا التعليل لا يلبث أن يتداعى إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقتين تاريخيتين:

الأولى: أن الانتماء للإسلام، ليس في مصر وحدها وإنما في عموم العالم الإسلامي في تلك الفترة وما قبلها هو الرابطة الأقوى أكثر من أي انتماء عرفي أو قومي أو وطني، ومحمد علي وإن كان ألباني الأصل، إلاَّ أن انتماءه إلى الإسلام ينفي عنه صفة الأجنبي الغريب، فلم يرَ العرب مثلاً في العثمانيين وولاتهم غرباء يجب مقاومتهم على أساس أصولهم العرقية إلاَّ بعد أن تفشت مفاهيم القومية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أي بعد الفترة التي نحن بصددها بزمن طويل.

الثانية: كون محمد علي باشا يطمح إلى أن يحكم مصر حكماً فردياً مطلقاً ليس فيه شيء جديد في هذا الشرق وفي تلك الفترة بالذات، فمحمد علي في هذا في الحقيقة متبع وليس بمبدع، فكل حكام الشرق وزعمائه يحكمون شعوبهم بهذه الصفة.

إذن، وللمرة الثالثة نطرح هذا السؤال ـ نظراً لأهميته ودلالاته، وهو: لماذا عزف محمد علي عن تجنيد المصريين في جيشه؟

أعتقد أن القارئ يشاركني الاقتناع الآن أن ذلك ليس بسبب عدم توفر

---

(1) «ففي ذات مرة أخبر زائراً فرنسياً مهماً «إنني لا أفعل في مصر سوى ما يفعله البريطانيون في الهند، فلديهم جيش مكوّن من الهنود يقوده ضباط بريطانيون، وأنا عندي جيش مكوّن من العرب يقوده ضباط أتراك»، فهمي، نفسه، ص: 324.

الروح القتالية لدى الشعب المصري، وليس لكون محمد علي أجنبياً غريباً عنه، وليس لأن محمد علي يريد أن يحكم مصر حكماً فردياً مطلقاً. وقبل أن أجيب على هذا التساؤل، استأذن القارئ في تأجيل تلك الإجابة بعض الوقت، حتى تتضح معالم الصورة أكثر وتبرز الأسباب الحقيقية، وذلك بالإجابة عن السؤال الثالث الذي سبق طرحه في هذا الفصل وهو: ما هو هدف محمد علي من إنشاء هذا الجيش القوي، أو بعبارة أخرى ما هو الخطر المحدق بمصر حتى يسعى محمد علي إلى إنشاء جيش قوي لدرئه؟

لو ألقينا نظرة على القوى السياسية الإقليمية المحيطة بمصر في تلك الفترة لتبيّن لنا بدون أي عناء أن ليس هناك قوة إقليمية مجاورة يمكن أن تشكل تهديداً عسكرياً على مصر، فليس في غربها أو جنوبها أي وحدة سياسية ذات بال. بل إن الخطر ـ كما رأينا في حالة السودان ـ أتى من مصر نفسها، أما الدولة العثمانية فهي أعجز من أن تشكل مثل هذا الخطر ليس فقط لعجزها الذاتي من أن تجيش جيوشاً قادرة على تحقيق هذا الغرض، وقد تفشى الفساد واللانظام في جميع مؤسساتها وخاصة الجيش، وليس لأنها أصبحت مشلولة الحركة بسبب الأخطار المحدقة بها على الجبهة الأوربية وخاصة الجبهة الروسية فقط، وإنما وبالإضافة إلى ذلك كله لأن الدول الكبرى الأوربية وبالذات بريطانيا لن تسمح بحال حدوث مثل هذا وإنما كلّ ما في إمكان السلطان العثماني أن يفعله لاستعادة مصر إلى حظيرة نفوذه أن يتآمر مع بعض أصحاب النفوذ للإطاحة بـ ـ أو اغتيال ـ محمد علي وهذا الأمر لا يحتاج إلى جيش قوي بقدر ما يحتاج إلى بطانة وحرس خاص مخلصين.

إن الخطر المحدق بمصر في تلك الفترة يأتي من قبل القوى الأوربية، وعلى وجه الخصوص من قبل بريطانيا العظمى، أما فرنسا فقد تضاءل خطرها العسكري بعد خروج نابليون، ثم تلاشى تماماً بعد هزيمة هذا الأخير النهائية في معركة واترلو سنة 1815 وعودة أسرة البوربون إلى العرش الفرنسي، وأصبح أملها الوحيد في العودة إلى مصر يأتي عن طريق تأثيرها الثقافي، وبعثاتها الدبلوماسية لا غير، وأما بريطانيا فكما رأينا في الفصل السابق

أصبحت بعد إخراج الفرنسيين من مصر في مطلع ذلك القرن لا يمكن أن تسمح، ليس فقط باستيلاء قوة كبرى عليها، وإنما أيضاً لا يمكن أن تسمح بقيام قوة محلية معادية لها لسبب واضح جلي هو أن مصر بموقعها الاستراتيجي الهام تمثل الحلقة الأهم والأخطر في طريق مواصلاتها مع أهم مستعمراتها ـ الهند ـ وإذا فرضنا جدلاً أن هذا الجيش القوي هو للوقوف في وجه أي هجوم بريطاني فهل هذا ممكن فعلاً؟ ليس من شك في استحالة ذلك، فمهما كان هذا الجيش قوياً ومدرباً ولديه أكثر الأسلحة تقدماً لا يمكن أن يصمد أمام غزو بريطاني، إذا أخذنا بعين الاعتبار تركيبة الجيش البشرية التي صممها محمد علي ـ أو من أوحى إليه بذلك ـ وأعني به إبعاد المصريين عن سبق إصرار وتقدير عن المراكز القيادية في الجيش وجعلهم فقط جنوداً يأتمرون بأمر قادة أجانب ـ هم على أي حال مرتزقة ـ ولو كانت هذه الفرضية ممكنة وأن محمد علي كان يتوقع في المدى القريب أو البعيد أن يدخل في نزاع مسلح مع بريطانيا دفاعاً عن مصر أليس أولى له أن يتجه للمصريين ويشكل جيشه منهم جنوداً وضباطاً؟ بعد أن أثبتوا قدرتهم على الدفاع عن وطنهم بكل حماس وشجاعة؟ وإذا فُرض أن محمد علي اضطر إلى ذلك اضطراراً بسبب عدم إمكانية تدريب ضباط مصريين بالسرعة المطلوبة[1] فإننا لا نلحظ أي اتجاه في هذا السبيل طوال عهده بل وعهد خلفائه. بل الثابت عكس ذلك، وهو عدم السماح للمصريين بتولي مراكز قيادية في الجيش. وعندما استطاع المصريون بحكم التطور الطبيعي الوصول إلى بعض الرتب العسكرية ـ الدنيا على أي حال ـ قامت ثورة عرابي فتدخلت بريطانيا واحتلت مصر مباشرة سنة 1882.

وليس من قبيل المصادفة أن يكون القنصل البريطاني في القاهرة Salt في صحبة محمد علي باشا عند أول زيارة يقوم بها هذا الأخير لمعسكرات التدريب في بني عدي في منفلوط بعد حوالي تسعة أشهر فقط من بدء التدريب

(1) الرافعي، نفسه، ص: 378.

وفق النظام الجديد، وذلك في شهر ديسمبر سنة 1823 «وقام الجند بمناورات حازت إعجاب الجميع»[1].

إذن هدف محمد علي من إيجاد هذا الجيش القوي ليس للدفاع عن مصر ضد أي خطر من القوى المجاورة.

وهو أيضاً ليس للدفاع عن مصر ضد الخطر المحتمل ـ الخطر البريطاني ـ هو إذن ليس جيشاً دفاعياً.

هو جيش هجومي.

ولكن ضد من؟ ولمصلحة من؟

هذا ما سنجيب عليه في الفصول القادمة.

نعود بالقارئ الآن للإجابة عن السؤال الثاني المطروح في هذا الفصل، والذي سبق وأن استأذنا القارئ في تأجيل الإجابة عنه حتى الإجابة عن السؤال الثالث السابق، وهو:

لماذا عزف محمد علي عن تجنيد المصريين في جيشه؟

كما اتضح فيما سبق عرضه ليس عزوف محمد علي عن تجنيد المصريين في جيشه مجرد موقف آني أو بسبب ذاتي نابع من تكوين المواطن المصري واستعداداته وإنما هو موقف مبدئي اتخذ وفق سياسة مرسومة لتحقيق أغراض معيَّنة. هذه السياسة المرسومة وتلك الأغراض المعيَّنة تتناقض بشكل جلي وحاسم مع تأسيس جيش وطني قوي، وبالتالي قيام دولة تسعى إلى تحقيق آمال الشعب المصري وطموحاته الحقيقية. وبعبارة أكثر وضوحاً وأشد صراحة، هذه السياسة تقضي باستبعاد الشعب المصري عن مناطق التأثير في جميع مؤسسات الدولة سواء العسكرية أو الإدارية أو الاقتصادية أو السياسية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تسخير موارد هذا الشعب المادية وطاقاته البشرية ومركز مصر الاستراتيجي البالغ الأهمية لمصلحة القوة العظمى في

---

(1) شكري، محمد فؤاد، وآخرون، **بناء دولة مصر محمد علي**، القاهرة، سنة 1948، ص: 153.

ذلك الوقت وهي بريطانيا وتتمثل هذه المصلحة، والتي سميناها أغراضاً معيَّنة فيما يلي:

الأولى: ضمان عدم قيام قوة وطنية حقيقية تتناقض مصالحها بالضرورة مع المخططات الاستعمارية البريطانية التي تريد أو تجعل مصر ليس فقط سوقاً مربحة لبضائعها وإنما وهو المهم، ممراً رخيصاً ومأموناً لمواصلاتها الإمبراطورية نحو مواقعها الاستعمارية في الشرق.

والثاني: تسخير مصر كموقع استراتيجي وكقوة بشرية كثيفة لضرب القوى الوطنية الإقليمية ـ التي يمكن أن يشكّل وجودها تعارضاً أو تهديداً للهيمنة البريطانية على هذه المنطقة البالغة الأهمية في مخططاتها الاستعمارية كما حدث في الجزيرة العربية وكما سنرى في اليونان والشام.

لقد أدرك محمد علي بفكره الثاقب وحسه الفذ، حقيقة الثقل البريطاني وأهميته في نجاح أو فشل أي مشروع على ساحة المنطقة بكاملها أو على حد تعبير محمد علي نفسه لباركر Barker في 30 مارس سنة 1830 أثناء مناقشة المشروع الفرنسي بقيامه بغزو الجزائر حيث يقول: «بدون أصدقائي الإنجليز لا أستطيع أن أعمل أي شيء... لقد أدركت منذ زمن طويل أنني لا أستطيع أن أحقق أي شيء عظيم بدون إذن بريطانيا»[1] وقبل حديثه هذا بخمسة أعوام أي سنة 1825 أسرَّ إلى كبير معاونيه ومستشاريه العسكريين، الجنرال بواييه الفرنسي، بحقيقة موقفه، وإدراكه للثقل البريطاني حيث يقول: «وأنا لا أشعر بخوف إلاَّ من بريطانيا لأن باستطاعة أساطيلها أن تشل إرادتي وفعاليتي وتخرب ماليتي بحصار تضربه على سواحلي ولكن لي سياسة وسأسهر على أن لا يكون فيها ما يغضب هذه الدولة فإذا ساعدتني الحظوظ في كسب الوقت فإني سأخرج من هذه الظروف الصعبة وأنا على أطيب حال»[2].

ذكاء سياسي لا شك فيه أن يدرك محمد علي أبعاد اللعبة السياسية القائمة

---

(1) Dodwell, Op. Cit., P. 105.

(2) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ج2، ص: 23.

وحقيقة القوى المؤثرة على الساحة التي يتعامل معها، ولكني أعتقد أنه وقع في وهم خطير، بل مميت، عندما تصور أنه يستطيع أن يخدع قوة عظمى بالسير في ركابها وتنفيذ مخططاتها، على أمل أن تحفظ له الجميل أو يعتمد على عاملي الزمن وقوانين التطور على أمل أن يتمكن في الوقت المناسب من الانفراد باتخاذ القرار الذي يحقق طموحاته وأغراضه الخاصة، إذ لا تلبث هذه القوة عندما تحس بروز عوامل التناقض ووصول خط الانسجام بين مخططاتها وأهدافه إلى درجة التضاد أن تعصف به وتضعه في حجمه الطبيعي كما حدث فعلاً وكما سنرى.

وكما عزف محمد علي، عن سبق إصرار، عن تجنيد المصريين في جيشه للأسباب الآنفة الذكر، فإن المصريين بدورهم عزفوا هم أيضاً عن الاستجابة لرغباته بالتجنيد في الجيش عندما اضطر إلى ذلك اضطراراً إثر فشل محاولة تجنيد العبيد، فاعتباراً من شهر فبراير سنة 1823 اتجه إلى المصريين، الذين هبوا لتلبية نداء السيد عمر مكرم منذ ستة عشر عاماً مضت لمقاومة الغزو الإنجليزي[1] قاوموا بكل الوسائل نداءات محمد علي وإغراءاته ودعاياته حيث جنّد المرتزقة وضعاف النفوس من بعض علماء الدين[2] لحضهم على الانخراط في الجيش، ولجأوا إلى كل حيلة ووسيلة للفرار من التجنيد مما اضطره إلى استعمال أبشع الوسائل اللاإنسانية لإرغامهم على الانخراط في الجيش. يقول بعض من تعرضوا لهذا الموضوع ـ مع أنهم ليسوا محايدين،

(1) وحتى في جيش محمد علي نفسه بعد أن تمّ تطويع المصريين واستخدامهم لتحقيق مشاريعه المشبوهة أبدى المصريون كفاءة وشجاعة يشهد بها بعض المعاصرين حيث يقول البارون بوالكونت في إحدى رسائله إن العرب ـ يريد المصريين ـ هم خير من رأيتهم من الجنود. فهم يجمعون بين النشاط والقناعة والجلد على المتاعب مع انشراح النفس وتوطينها على احتمال صنوف الحرمان وهم بقليل من الخبز يسيرون طوال النهار يحدوهم الشدو والغناء» نقلاً عن الرافعي، نفسه، ص: 203.

(2) فقد كتب الباشا إلى ابنه إبراهيم بطلب منه أن لا يجمع الرجال من القُرى بالطريقة نفسها التي يجمعون بها للسخرة وإنما «بتعيين بعض الوعاظ والفقهاء الذين يجب أن يقنعوا الفلاحين بأنها ليست كالسخرة». فهمي، نفسه، ص: 138.

بل هم متعاطفون مع الباشا وخططه ومشاريعه:

«على أن الطريقة التي كانت متبعة في تجنيد الفلاحين للنظام الجديد ظلت موضع تعليقات شتى من جانب المعاصرين ذلك بأن المديرين كانوا ـ عندما يكلفون بإرسال عدد معيَّن من الرجال ـ يوزعون العدد المطلوب على القرى فيتولى مشايخها جمع الفلاحين دون تمييز بين من تقدمت بهم السن ومن لم يشبوا عن الطوق، أو بين أرباب الأسر الكبيرة ومن لا يعولون أحداً على الإطلاق أو بين الأصحاء المعافين وغيرهم من المرضى وذوي العاهات ولما كان يحدث في أثناء نقل هؤلاء المجندين إلى معسكرات التدريب أن يهرب كثيرون في الطريق أو يموتون من المرض والإعياء فقد رأى المشرفون عليهم أن يجمعوا عدداً يزيد على العدد المطلوب حتى يكمل هذا النقص، كما وجدوا من الحكمة أن يضعوا الأغلال في أيديهم ويسوقوهم إلى المعسكرات سوقاً، وكثيراً ما كان يخرج أقارب المجندين من النساء والأطفال يتبعونهم في سيرهم مرحلة بعد أخرى حتى إذا بلغ الحشد المعسكر المقصود قامت إلى جواره قرية صغيرة كقرية جهاد أباد تأوي إليها هذه الخلائق وكان أقارب الجند يشاركونه ما تخصصه له الحكومة من غذاء، ولما كان الطعام لا يكفيهم جميعاً فكثيراً ما كان يتسول الأطفال وتنزلق النساء إلى مهاوي الفساد وتنتشر الأمراض الخبيثة وغير الخبيثة بين تلك الجموع المحتشدة»[1].

وقد عبّر كثير من الفلاحين عن رفضهم التجنيد في جيش محمد علي بشتى صنوف المقاومة السلبية، حيث كانت المقاومة الإيجابية غير ممكنة أو تكاد تكون مستحيلة، فلجأوا إلى تقطيع أصابعهم وخلع أسنانهم وفقء أعينهم[2] ويبدو أن هذا أصبح ظاهرة عامة وليست حالات فردية، لهذا لجأ محمد علي إلى إنزال أشد العقوبات بمن يلجأون إلى هذه الوسائل وصلت إلى حد الإعدام[3]، فكانوا يرسلون إلى معسكرات التدريب «مقرنين

(1) شكري وآخرون، نفسه، ص: 161 ـ 162.

(2) Dodwell, Op. Cit., P. 227.

(3) شكري وآخرون، نفسه، ص: 162.

بالحديد كل اثنين معاً كأنهم مجرمين قذرين»[1].

وليس من العسير تفسير هذه الظاهرة والبحث عن أسبابها الحقيقية، فليس من المقبول أن تكون ـ كما يزعم الكثيرون ـ الجهل وكراهية الخدمة العسكرية بقدر ما هو ينم عن الكراهية التي يكنها المصريون لهذا العهد ممثلاً في محمد علي وسياساته الداخلية التي أنهكتهم بالضرائب الباهظة والتسخير المشين، والخارجية التي لا يرون فيها قضية عادلة ولا مطمحاً وطنياً ولا مصلحة قومية ولا أهدافاً سياسية أو دينية يؤمنون بها بقدر ما هي لتحقيق أهداف تحوم حولها شكوكهم، وإن كانوا لا يدركون حقيقة مراميها وأبعادها المشبوهة. يضاف إلى ذلك أن «الخدمة في جيش محمد علي كانت «تجربة مروعة» لقد كان جيش الباشا جيشاً يجر الجنود إليه جراً ضد رغبتهم وباستخدام حد متدنٍ من الإقناع. كان جيشاً يجندون فيه عملياً مدى الحياة ويجبرون فيه على القتال في حروب تكاد تكون بلا معنى بالنسبة لهم. كان جيشاً يهانون فيه بلا انقطاع ويعيشون في معسكراته في شروط حياة مقززة. كانوا يهانون وتساء معاملتهم ويذلون من قبل هيئة من الضباط تختلف عنهم إثنياً ولغوياً واجتماعياً، ولا يكاد يوجد شيء مشترك يجمعهم بهم، كانوا فوق ذلك يعانون من سوء التغذية ورثاثة ملابسهم وقلّة أجورهم، كان جيشاً لم يعترف بالتضحية التي يقدمها جنوده الذين جرحوا أثناء الخدمة فيه. . . إلخ»[2].

وعلى أية حال نجح محمد علي في تكوين جيش قوي بلغ في مطلع سنة 1824 (24 ألفاً) وفق النظام الجديد مكوّن من ست آليات. بالإضافة إلى الجيش غير النظامي والذي بلغ حوالي عشرة آلاف جندي[3] وعلى الفور وضع محمد علي هذا الجيش موضع التجربة العملية أو بتعبير آخر بدأ في استعماله

---

(1) Dodwell, Op. Cit., P. 227.

(2) فهمي، نفسه، ص: 336.

(3) شكري وآخرون، نفسه، ص: 153؛ الرافعي، نفسه، ص: 384. وقد تضاعف هذا الجيش حتى بلغ في سنة 1839، 235,880 جندي، الرافعي، نفسه، ص: 422؛ وأصبحت مصروفاته تعادل نصف الدخل القومي ككل، تقرير Bowring حسب Dodwell, Op. Cit., P. 209.

لتحقيق الأهداف المرسومة، فأرسل آلياً واحداً إلى السودان، وآلياً واحداً آخر إلى الحجاز، أما القوة الضاربة والبالغ عددها أربع آليات فبعث بها إلى اليونان!

(ب) غَـزو اليُـونـان:

«. . . وإنه لمن المثير للفكر أن يبذل محمد علي هذا الجهد الكبير من أجل إنقاذ المورة من يد الثوار اليونانيين لصالح الدولة العثمانية ولا يفعل الشيء نفسه إزاء الغزوة الفارسية للعراق والمخطط الفرنسي نحو الجزائر»[1]!، و«لماذا لم يرسل محمد علي جيشه لإنقاذ العراق من الفرس مع أن السلطان طلب منه ذلك فعلاً في سنة 1822/ 1823 بينما وافق محمد علي دون تلكؤ كبير في إرسال جيشه وأسطوله إلى المورة»[2].

ولكن الأكثر إثارة للفكر والتساؤل، بل والأعجب أن تتجاهل الإجابة على هذه التساؤلات الأسباب والدوافع الحقيقية، ويلجأ من تصدوا لها إلى انتحال أسباب لا تستند إلى أساس موضوعي أو استقراء تاريخي للأحداث، فهي طوراً استجابة لنداء السلطان[3]، وكل باحث جاد في تاريخ هذه الفترة يدرك أن السلطان العثماني في ذلك الحين أعجز من أن يكلف واليه في مصر بمهمة لا تنسجم مع المخطط الذي وضعه ـ أو وضع ـ لهذا الأخير، خاصة إذا كانت تلك المهمة في نطاق المجال الحيوي لبريطانيا، وقد رأينا منذ قليل كيف أن محمد علي رفض الاستجابة لنداء السلطان لإنقاذ العراق من الغزو الفارسي ووقف هذا الأخير عاجزاً عن أن يضع طلبه موضع التنفيذ! وهي طوراً لإكساب مصر مركزاً مرموقاً في النطاق الدولي[4]، أو لإكساب الجيش المصري خبرة وتجربة بمصارعته القوى الأوربية[5]!، ويمضي آخرون في

(1) نوار، نفسه، ص: 128.
(2) المصدر السابق، ص: 123.
(3) الرافعي، نفسه، ص: 215.
(4) المصدر السابق، ص: 241.
(5) نفسه.

التصورات الواهمة بتصويرها جزءاً من استراتيجية متكاملة وضعها محمد علي للتصدي سياسياً وعسكرياً ومن ثم حضارياً للقوى الأوربية الاستعمارية[1].

صحيح أن محمد علي، من الناحية القانونية، تابع للسلطان العثماني وأنه قام بغزو اليونان استجابة لطلب السلطان، وصحيح أيضاً أن الثورة اليونانية تمرد داخلي في نطاق الدولة العثمانية التي محمد علي أحد ولاتها، وصحيح من ناحية ثالثة أن الثورة اليونانية كانت ذات مضمون قومي ذو طابع ديني صليبي وأنها نالت تأييداً واسع النطاق من قبل الشعوب الأوربية فأُلّفت القصائد وألقيت الخطب لإلهاب حماس الجماهير الأوربية لتأييدها ضد المسلمين ممثلين في الدولة العثمانية، ولكن هناك عوامل أهم بكثير من هذه الاعتبارات العاطفية، تتمثل في مصالح القوى الكبرى وموازين القوى بين هذه الدول متمثلة بشكل خاص في الموقف من الدولة العثمانية ككل والاختلاف أو الاتفاق في كيفية تقسيمها ومداه ومراحله. وبالطبع ليس من مهمتنا هنا تقصّي هذه المواضيع وإبرازها بقدر ما نهدف إلى إبراز الظروف التي سمحت لمحمد علي بالقيام بهذا الغزو والدوافع الحقيقية التي كانت وراءها ومن ثم النتائج التي ترتبت عليها من زاوية السياسة التي انتهجها محمد علي في الفتح والتوسع حتى نتمكن من إضافة ضوء جديد على هذه السياسة يمكننا بالتالي من وضعها ككل في إطارها التاريخي الصحيح.

علاقة الثورة اليونانية بالقوى الأوربية:

حظيت الثورة اليونانية ـ كما سبق القول ـ بتأييد واسع النطاق في الأوساط الشعبية الأوربية، وتصدي كثير من قادة الفكر والأدب للإشادة بها وتمجيدها أمثال Delacroix وفيكتور هيجو Victor Hugo وسانويريان، بل بلغ الحماس لهذه الثورة بالشاعر اللورد بيرون Lord Byron أن تطوع في صفوف الثوار وخرّ صريعاً في سبيل هذه الثورة[2] وكان التركيز على الجانب الديني واضحاً

---

(1) نوار، نفسه، ص: 124.

(2) Richmond, G.C.B., Op. Cit., P. 47.

في أشعار وخطب مؤيدي الثورة باعتبارها حرباً صليبية ضد الإسلام.

أما الجانب السياسي فإن حكومات أوربا الغربية، وعلى وجه الخصوص بريطانيا العظمى، رأت في هذه الثورة خطراً يهدد بتغلغل النفوذ الروسي الذي فشل حتى الآن في الوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط عن طريق التحالف المقدس الذي أعقب مؤتمر فيينا سنة 1815[1]، وأن روسيا ستتذرع بهذه الثورة «لوضع المسألة العثمانية على بساط البحث فينتهي الأمر إلى تجزئة الإمبراطورية، أو على الأقل إلى ترسيخ النفوذ الروسي في القسم الأوربي منها فوقفت بريطانيا من الثورة موقفاً معادياً ورفضت الاعتراف للثوار بصفة المحارب وحبست عنهم كل مساعدة»[2].

وبالعكس كان القيصر الروسي ـ الإسكندر الأول Alexander I ـ الذي يعتبر نفسه حامي حمى الكنيسة الأرثوذكسية ـ يبذل كل التأييد والمساعدة للثوار وخاصة أعضاء جمعية الثورة السرية Philike Hetairia التي تأسست سنة 1814[3] وعيّن منهم وزراء وضباط في جيشه أمثال Capo Distria الذي كان من أكثر الوزراء المقربين إليه، والضابط Xplikantis الذي عين فيما بعد زعيماً للثورة عند اشتعالها في شهر مارس سنة 1821.

وعلى الرغم من أن القيصر الروسي قد تردد في بادئ الأمر بين التأييد لهذه الثورة على أمل الاستفادة منها في سياسته التوسيعية على حساب الدولة العثمانية، والخوف من عدواها في بلاده المحافظة[4] وبتأثير من نصائح المستشار النمساوي مترنيخ، عدو الثورات، مما مكن الجيش التركي من قمعها في بادئ الأمر إلاً أنه ـ أي القيصر ـ اختار جانب الثورة بعد اشتعالها مجدداً واستفحال أمرها.

---

(1) إميل خوري وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 18.

(2) المصدر السابق؛ Richmond, Op. Cit., P. 46.

(3) Richmond, Op. Cit., P. 46.

(4) Dodwell, Op. Cit., P. 69.

مَوقف محمَد عَلي من الثورة اليُونَانيّة:

لعله من المفيد أن نلاحظ أنه عند انبثاق الثورة اليونانية، وخلال الإحجام الروسي عن تأييدها كان محمد علي يتعاطف مع الثوار وذهب في تعاطفه إلى حد السماح لليونانيين المقيمين في القاهرة والإسكندرية بالالتحاق بإخوانهم الثائرين ضد السلطان، بل إنه حرر مماليكه اليونان الذين جاءوا هدية من الجزائر، لهذا الغرض[1]. ويبدو لنا أن محمد علي أراد بموقفه هذا أن يعبّر للأوربيين عن مدى تعاطفه مع كل ما هو أوروبي ومسيحي، وهذا ينسجم مع سياسته وموقفه العام تجاه الأقليات المسيحية في البلاد الخاضعة له وتجاه الأوربيين المقيمين في تلك البلاد حيث يحظون دائماً بالرعاية الأفضل ويحتلون المناصب العليا في الدولة[2].

إلاّ أن هذا الموقف تغيّر إلى ضده بعد أن استفحل أمر الثورة واتضحت مواقف الدول تجاهها، فأصبحت روسيا تؤيدها وبريطانيا ضدها، ومن هنا لم يتلكأ محمد علي في الاستجابة لطلب السلطان بعث جيش من قبله لإخمادها.

ولعلنا نتذكر ما سبق أن قلناه، عند الحديث عن تأسيس الجيش المصري، أن القنصل البريطاني في القاهرة سولت Salt كان له شرف ـ أو تشريف ـ استعراض قطاعات الجيش المصري فور الانتهاء من تدريبها وفق النظام الجديد في أواخر سنة 1823 بصحبة الباشا، وأن أربع آليات من آليات الجيش الست قد بعث بها فوراً لليونان حيث غادرت المياه المصرية في شهر يوليو من العام التالي (1824)[3] وكان هذا إثر صدور فرمان سلطاني في 16 يناير سنة 1824 بتعيين محمد علي قائداً عاماً للقوات العثمانية في اليونان استجابة لنصيحة مترنيخ[4] المتعاضد مع بريطانيا للعمل على إخماد الثورة وبالتالي الوقوف في وجه المطامع الروسية.

---

(1) Ibid, P. 69.

(2) رئيس وزرائه بوغص بك مسيحي أرمني.

(3) الرافعي، نفسه، ص: 216.

(4) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 22.

وقد بلغ أسطول محمد علي في هذه الحملة على حد ما ذكره الرافعي[1] إحدى وخمسين سفينة حربية ومائة وست وأربعين سفينة نقل تحمل من جنود المشاة سبعة عشر ألفاً وأربعة بلوكات من المدفعية وثلاثمائة من الفرسان وقد تضاعف هذا العدد في نهاية هذه الغزوة حتى بلغ اثنين وأربعين ألفاً من الجنود وكلفت الخزينة المصرية 775 ألف جنيه[2].

استطاع إبراهيم باشا بهذا الجيش، وبالتعاون أحياناً مع القوات التركية، أن يحقق انتصارات حاسمة ضد الثوار اليونان بلغت ذروتها بفتح نافرين Navarino في 18 من شهر مايو سنة 1825 ثم واصل تصفية جيوب الثورة في مختلف المناطق حتى كاد يقضي عليها تماماً لولا تجدد ظروف جديدة ومواقف جديدة قلبت الأمور رأساً على عقب.

التَّواطؤ والخيَانة:

بدون شك أبدى إبراهيم باشا في هذه الحرب مهارة فائقة تدل على ما يتمتع به من قدرات القيادة العسكرية كما أبدى جيش محمد علي هذا، الذي يتكون معظم جنوده من العرب المصريين، انضباطاً ومثابرة وصبراً جديرة بالإعجاب وبتلك الانتصارات؛ ولكن هذه الانتصارات ذهبت أدراج الرياح، بل إن هؤلاء الجنود قدموا قرباناً على مذبح الخيانة والتآمر؛ فقد تصادف إبان هذه الحرب أن مات القيصر الروسي الإسكندر الأول Alexander I في نهاية سنة 1825 وخلفه نيقولا الأول Nicholas I المعروف بنزعته الحربية، فخشيت القوى الأوربية الأخرى وبالأخص بريطانيا تطور النزاع في اليونان إلى حرب بين تركيا وروسيا من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبحت بريطانيا في موقف تفاوضي قوي بعد هزيمة اليونانيين المؤيدين من الروس، لهذا بعثت الدوق ولينغتون Duke Wellington إلى بطرسبرج للتفاوض مع الروس حول المسألة اليونانية وتمخض عن هذه المفاوضات اتفاق في 4 أبريل سنة 1826 «وجاء هذا

---

(1) نفسه، ص: 216.

(2) الرافعي، نفسه، ص: 241.

الاتفاق محققاً لأغراض بريطانيا في البحر المتوسط وأولها ألا يكون لروسيا قاعدة أو نفوذ مباشر في إحدى البلاد الواقعة على سواحله»[1].

ونتيجة لهذا الاتفاق طلبت بريطانيا من السلطان أن يتفاهم مع القيصر ـ طبعاً على حساب مناطق أخرى من إمبراطوريته لصالح الروس ـ ولم يستجب السلطان لهذه النصيحة فواصلت بريطانيا ضغوطها ونجحت في العام التالي في إبرام اتفاقية جديدة في لندن 6 يوليو 1827 مع روسيا، وهذه المرة باشتراك فرنسا على أسس اتفاقية بطرسبرج السابقة نفسها مع تعديل جزئي[2] «يقضي بأن تقوم الدول الثلاث بفرض هدنة بين العثمانيين واليونانيين بالقوة المسلحة»[3]، «وبكلمات القنصل البريطاني العام، وجد محمد علي نفسه تدريجياً في وضع صعب للغاية، فالباب العالي يتوقع منه الكثير في الوقت ذاته الذي يشعر فيه بالانزعاج لرغبته في ألا يفعل أي شيء يناقض رغبات الحكومة البريطانية والفرنسية»[4].

لم تباشر القوى الثلاث استعمال القوة المسلحة لفرض الهدنة فقد كانت بريطانيا تدرك أن قوة الجيش العثماني الحقيقية هي قوات محمد علي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تدرك مدى نفوذها القوي لدى هذا الوالي وأنه لا يمكن أن يقف موقفاً جدياً معادياً لرغباتها، فأخذت تساومه على انسحابه من اليونان تارة عن طريق قنصلها في القاهرة Salt وتارة عن طريق الفرنسيين ويتضح من هذه المحادثات التي تمّت خاصة بين محمد علي و Salt والمبعوث البريطاني Major Gradock بشأن الموقف في اليونان بشكل قاطع مدى تهافت محمد علي للاستجابة لأي طلب بريطاني مؤملاً أن تكافئه هذه الأخيرة بالاعتراف به مستقلاً عن الباب العالي[5].

---

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 30.

(2) المصدر السابق، ص: 40.

(3) Richmond, Op. Cit., P. 48.

(4) فهمي، نفسه، ص: 90.

(5) Dodwell, Op. Cit., PP. 88 - 89.

ولكن بريطانيا لا يمكن أن تقدم له أي ثمن حقيقي، فهي لا تريد أن تقطع صلتها بالسلطان فيرتمي طائعاً أو مرغماً في أحضان الروس، كما أنها من زاوية أخرى لا تريد أن تكون مصر مستقلة، حتى وإن كانت تضمن ولاء محمد علي في الوقت الراهن، فهي تريد أن تمسك العصا من وسطها والخيط من طرفيه، فتهدد هذا بهذا وتؤدب هذا بذاك، وكان محمد علي في أحد لقاءاته بـ Salt صريحاً حيث قال: «إنه سينال لقاء مساعداته للسلطان ولاية سوريا فهل بريطانيا مستعدة للتعهد بتقديم هذا الثمن لحياده، فأجاب Salt بأنه ليس لديه تعليمات بهذا الشأن وكل ما يمكنه تأكيده أن بريطانيا ستكون مرتاحة إذا أعلن محمد علي حياده ثم أشار من طرف خفي إلى إمكان اعترافها باستقلاله في مصر»[1].

وقد حاول مندوب مترنيخ إقناع محمد علي بالإجهاز النهائي على الثورة ووضع الدول الثلاث أمام الأمر الواقع، ونصحه بأن هذا يخدم مصالح مصر التجارية وأن الإنجليز لا يمكن أن يؤيدوه ليصبح قوياً مهما بدت نصائحهم مفيدة، فإنهم لا يريدون مصر إلاً ضعيفة، أجاب بكل صراحة ووضوح «إذا بريطانيا لا تريدني أن أفعل ذلك فماذا بوسعي أن أفعل؟»[2].

وفعلاً فعل ما بوسعه أن يفعل، أو ما تريده بريطانيا أن يفعل، فقد طلب من Salt أن يقوم الأسطول البريطاني بالظهور أمام السواحل المصرية[3] وأن تحاصر أساطيل الدول الثلاث «القسم الآخر من أسطوله الموجود في المياه اليونانية»[4].

وهكذا تم التواطؤ ضد الباب العالي وضد الجيش المصري؛ فافتعل جيش الحلفاء المتواجد في المياه اليونانية بقيادة الأدميرال الإنجليزي Dodrington حادثة إطلاق نار عفوية ـ إن كان قد تمَّ شيء من ذلك فعلاً ـ من

---

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 42.

(2) Dodwell, Op. Cit., P. 85.

(3) Ibid, P. 87.

(4) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 41.

قبل الجيش المصري، فشن أسطول الحلفاء هجوماً صاعقاً على أسطول محمد علي في Navarino فدمره تماماً في 20 أكتوبر سنة 1827[1]، ولم يفقد الحلفاء سوى 140 قتيلاً[2] بينما خسر الجيش المصري في حرب اليونان ثلاثين ألفاً[3]، ومما له دلالة أن إبراهيم باشا لم يكن متواجداً في ميدان المعركة[4]! ولا يستبعد أن يكون قد أخذ معه معظم ضباط جيشه وأسطوله الذين هم من غير المصريين، أما الجنود وهم من العرب المصريين فقد قُدّموا طعمة للنيران مقابل لا ثمن إلا . . . . . . ؟.

يحاول البعض أن يجعل من النتائج الإيجابية لغزو اليونان أن مصر نالت مركزاً دولياً وأن محمد علي لم يعد مجرد وال من ولاة السلطان وإنما أصبح منافساً[5] ونداً له؛ وذلك لأن الحلفاء فاوضوا الباشا مباشرة وعقدوا معه اتفاق الانسحاب من اليونان بناء على نصيحة القنصل البريطاني في القاهرة للباشا المستر Barker. والحقيقة أن السلطان محمود رفض بشكل قاطع تدخّل القوى الأوربية فيما اعتبره شؤوناً داخلية في إمبراطوريته، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية أننا نتساءل من الذي يحول حقيقة دون محمد علي والاستقلال بحكم مصر؟ هل هو السلطان العثماني؟ الجواب البديهي أن السلطان أعجز من أن يحول دون ذلك، ومحمد علي من ناحيته لا شك يعمل كل ما في وسعه لنيل هذا الاستقلال، بل هو من أهم أهدافه السياسية، ومحمد علي نفسه يدرك بدون غموض أن بريطانيا وليس السلطان هي القادرة على ذلك وحدها، ولكنه أخطأ التصور والتقدير فالمسرحية لا زالت قائمة وللباشا أدوار يتحتم عليه أن يؤديها في الفصول القادمة.

لقد أدى الباشا دوره في الفصل الخاص باليونان على أكمل وجه فلم تعُد

---

(1) الرافعي، نفسه، ص: 222.
(2) المصدر السابق، ص: 228.
(3) المصدر السابق، ص: 241.
(4) المصدر السابق، ص: 228.
(5) انظر الرافعي، نفسه، ص: 242؛ Richmond, Op. Cit., P. 49.

جيوشه في اليونان إلى حظيرة الدولة العثمانية رغم انتصاراتها الحاسمة هناك[1] وإنما نجح ـ أو في الحقيقة نجحت بريطانيا ـ في إبعاد النفوذ الروسي عن سواحل البحر الأبيض المتوسط حسب اتفاقيتي بطرسبرج ولندن المشار إليهما آنفاً. ولتقدير أهمية هذا الدور الذي قام به محمد علي، علينا أن نتصور ماذا سيكون عليه الوضع في اليونان لو لم يتدخل الباشا، فجيوش السلطان أثبتت فشلها في التصدي لهذه الثورة المدعومة من قبل الروس ومنيت بهزائم متتالية على يد الثوار، وكان نجاح الثورة يعني التواجد الروسي على سواحل البحر المتوسط وهذا ما لا يمكن لبريطانيا أن تتغاضى عنه، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا لا يمكن أن تتدخل بقواتها المسلحة إلى جانب قوات السلطان فإن هذا بدون شك سيثير موجة عارمة من السخط الشعبي في أوربا كلها بما فيها بريطانيا، كما أنه سيخلق تعقيدات على المستوى الدولي قد تؤدي إلى حرب عامة، الكل راغب في عدم حدوثها. وهكذا ندرك أهمية هذا الدور الخطير الذي لعبه محمد علي في أحداث اليونان. فالرابح الأكبر هو بريطانيا، بإبعاد الروس عن حوض البحر المتوسط، والخاسر الأكبر هو الدولة العثمانية التي خسرت اليونان وتُركت نتيجة لموقف سلطانها المتصلب، وانسحاب محمد علي ـ بل انقلابه صراحة ضدها ـ فريسة للروس، والخاسر الثاني هو الشعب المصري الذي قُضي على 30 ألفاً من شبابه في حرب لا ناقة له فيها ولا جمل، بالإضافة إلى الأموال الطائلة التي ابتزت من قوته بأبشع الوسائل. أما روسيا فإنها لم تكن لتقبل هذه النتيجة بدون ثمن ـ متفق عليه سلفاً ـ فما إن وضعت الحرب في اليونان أوزارها، حتى قام الجيش الروسي بهجوم صاعق على القوات العثمانية في البلقان فاحتل سيسلتريا ثم أدرنه في 19 أغسطس سنة 1829[2] وتقدم مسرعاً نحو الأستانة ليخلق وضعاً جديداً، سنتعرض لنتائجه

---

(1) حسب بروتوكول لندن بين الدول الثلاث (بريطانيا وروسيا وفرنسا) في 22 مارس سنة 1829 نالت اليونان استقلالها الذاتي انظر (Marriott, Op. Cit., P. 222) وحسب بروتوكول لندن بين الدول الثلاث إياها في 3 فبراير سنة 1830، أصبحت اليونان دولة مستقلة Ibid, P. 223

(2) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 48.

عند الحديث عن الأدوار التي قام بها الباشا في أماكن أخرى من المنطقة.

وقبل أن نختتم هذا الفصل لا بدَّ من مناقشة الأسباب التي دعت بريطانيا إلى تدمير أسطول محمد علي وجيشه في نافارين.

فكما سبق القول إن محمد علي وافق على تجميد نشاط جيشه في اليونان، وطلب أن يقوم الأسطول البريطاني بالظهور أمام السواحل المصرية لمنع أسطوله من التوجه إلى هناك إلاَّ أن بريطانيا تعمدت تجاهل هذا الطلب وغضت النظر عن إبحار الأسطول من الإسكندرية إلى المياه اليونانية[1] كما أن إبراهيم باشا، قائد جيش محمد علي في اليونان، قد التزم بتعليمات والده «بالتزام خطة السلم وتجنب الاصطدام مع الدول أو التحرش بها حتى ولو طلب إليه الباب العالي ذلك»[2]. كما كتب محمد علي إلى إبراهيم باشا يخبره بألا يطيع أية أوامر تصدر من اسطنبول ما لم يوافق هو عليها أولاً»[3]. فلماذا يستغل القائد البريطاني انطلاق رصاصة طائشة ـ إن صح أن شيئاً من ذلك حدث فعلاً ولم يكن مفتعلاً ـ من جانب جيش إبراهيم باشا فيقوم بهجوم عام شامل يدمر الأسطول عن آخره تقريباً، ويقضي في ثلاث ساعات على آلاف من أرواح أفراده؟ بدون حتى إنذار شكلي أو إعلان الحرب.

لقد أثار هذا التصرف استياء بعض الدول الأوربية واعتبره البعض خطأً سياسياً نزقاً، بل إن بريطانيا نفسها تظاهرت بعدم الرضا عن هذا الحادث حيث أبدى الملك في خطاب العرش في 29 يناير سنة 1828.. . «أسفه العميق لهذا الحادث المؤلم»[4]. كما وجه اللوم للقائد البريطاني ـ Codrington وأدى ذلك أيضاً إلى استقالة الدوق دي كلارنس القائد العام للبحرية البريطانية[5]!، فهل هذا العمل الذي قام به القائد البريطاني مجرد رد فعل نزق لطلقة رصاصة

---

(1) المصدر السابق، ص: 41.

(2) الرافعي، نفسه، ص: 232.

(3) فهمي، نفسه، ص: 89.

(4) إميل خوري، وعادل إسماعيل، ص: 45.

(5) المصدر السابق، ص: 44.

طائشة؟ أم أنه نتيجة تدبير محكم وخطة مسبقة؟ نحن نميل إلى أن هذا الحادث كان مخططاً له من قبل، وأن لا مجال للارتجال في اتخاذه ولكن بريطانيا لا تستطيع أن تعلنه رسمياً، فهي أولاً ليست في حالة حرب مع الدولة العثمانية، وهي ثانياً ستعرّض الحلف الثلاثي وخاصة مع فرنسا للانفراط، وهي أخيراً لا تريد أن تشنها حرباً عامة ضد الدولة العثمانية، وإنما هدفها المحدد هو القضاء على جيش محمد علي وحسب. ويُذكر أن القائد العام البريطاني قد كتب بخط يده على هامش التعليمات الموجهة لـ Codrington من قبل الحلفاء والتي تقضي بتجنب الأعمال الحربية «وهذا لا يمنعك يا عزيزي إدوارد[1] من استعمال البارود متى وجدت الفرصة ملائمة لاستعماله»[2].

وهدف بريطانيا من تحطيم أسطول وجيش محمد علي لا يحتاج إلى عناء كبير لإدراكه، فهذا الجيش الذي حقق انتصارات باهرة ضد الثوار اليونان من الخطورة بمكان أن يعود وقد سلب ثمار هذا النصر بدون أي حرب. فماذا سيكون موقفه من قادته في أي مشروع عسكري مماثل آخر؟ ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا وإن كانت تعرف صدق ولاء محمد علي لها، إلاَّ أنها تدرك أن لمحمد علي أيضاً مطامعه الخاصة، وإنه يتطلع إلى ثمن مقابل الدور الذي أداه وقد أبت عليه ذلك، فإن هذا الجيش المنتصر قد يغريه بالقيام بمغامرات لا تنسجم مع مخططاتها، ومن ناحية ثالثة فإن بريطانيا بصفة عامة تريد مصر بمحمد علي أو بدونه قوية إلى حد يمكنها من التفوق على القوى الإقليمية وضعيفة إلى حد يجعلها غير قادرة على التمرد والعصيان عند تقلب الأحوال.

ومهما يكن من أمر فإن الباشا لم يتأثر بما حل بأسطوله ولم يقدم أي احتجاج[3]، على أمل أن بريطانيا ستحفظ له هذا الصنيع وتكافئه على قدر جهوده وخدماته في وقت ومكان آخرين.

---

(1) أي قائد الحملة Sir Edward Codrington.

(2) المصدر السابق، ص: 44؛ قارن: CF. Marriott, Op. Cit., P. 219.

(3) المصدر السابق، ص: 46.

الفصل الثالث

غـزو الـشـام

(أ) بين الجزائر والشام

الموقف بعد معاهدة أدرنه

(ب) مشروع احتلال الجزائر

(ج) غزو الشام

(أ) بين الجزائر والشام:

لم تكن المسألة اليونانية مجرد حدث عارض انتهت آثاره بحل تلك المسألة إثر واقعة نافارين Navarino في 20 أكتوبر سنة 1827 وما تلى ذلك من تطورات أدت إلى استقلال تلك البلاد التام عن السلطة العثمانية، وإنما كانت بداية أو بعداً جديداً لأحداث خطيرة في عموم المنطقة بأسرها، وهو ما يعرف بالمسألة الشرقية، فقد رفض السلطان العثماني مبدأ تدخل الدول في القضية اليونانية على اعتبارها مسألة داخلية، وبالتالي رفض قبول نتائج عدوان Navarino وطالب الدول المشاركة في هذه الحملة بتقديم تعويض عن الخسائر التي لحقت بالأسطول العثماني، ولهذا السبب نفسه تنكّر السلطان لاتفاقية Akkerman التي سبق ووقعها مع روسيا في 7 أكتوبر سنة 1826 والتي تقضي بمنح الاستقلال الذاتي لإمارات Moldavia, Serbia, Wallachia[1] باعتبار روسيا شريكاً في تلك الحملة، إلاَّ أن السلطان أصبح وحيداً في مواجهة الروس فاتفاق لندن (1827) بين الدول الثلاث تحذير واضح للسلطان من هذه الدول بعدم رفض مطالب القيصر بتطبيق اتفاق Akkerman[2]، ومحمد علي كشف عن نواياه وموقفه بتواطئه مع بريطانيا قبيل معركة نافارينو، وهكذا أصبح السلطان العثماني، بل الإمبراطورية العثمانية في موقف خطير.

---

(1) Seton-Watson, Hugh, *The Russian Empire,* London, 1967, P. 298.

(2) Ibid.

وقد أدرك السلطان أن ليس بإمكانه الاستجابة للمطالب الروسية بعد أن خسر اليونان، فإن هذا يعني ضرورة الانصياع لمطالب القوى الأخرى في أجزاء أخرى من إمبراطوريته، وهكذا أصبح الطريق أمامه مسدوداً إلاَّ المقاومة وإعلان الحرب المقدسة[1] لاستثارة مشاعر المسلمين لصد العدوان عن الخلافة الإسلامية التي أصبحت تتعرض لأشد الأخطار. ومن الواضح أن السلطان لم يلجأ إلى إعلان الجهاد إلاَّ بعد أن أدرك خطورة الموقف وأبعاد الطوق المضروب حوله، وكما هو متوقع لم يكن لهذا النداء أي صدى حقيقي أو تأثير إيجابي فإن العالم الإسلامي يعيش في حالة يرثى لها، بل إن القوة الإسلامية التي يمكن أن تقوم بدور له تأثير هي مصر، إلاَّ أنها وتحت وطأة محمد علي، أصبحت جزءاً من هذا الطوق الملتف حول عنق الخلافة الإسلامية، وقد قبل القيصر الروسي هذا التحدي، إلاَّ أنه اضطر إلى تأجيل إعلان الحرب على الدولة العثمانية حتى شهر أبريل سنة 1828 بسبب الحرب الروسية الإيرانية[2] وفور انتهاء هذه الحرب، أعلن القيصر الحرب على الدولة العثمانية في 26 أبريل، وحققت جيوشه انتصارات ساحقة ضد الجيوش العثمانية وعبر القائد الروسي Diebitch البلقان لأول مرة في أول عام 1829 ثم استسلمت أدرنه (Adrianople) في 14 أغسطس، وأصبحت الجيوش الروسية تدق أبواب العاصمة العثمانية بعنف. وبعد شهر من سقوط أدرنة تمَّ توقيع الاتفاقية المنسوبة إليها (اتفاقية Adrianople) في 14 سبتمبر سنة 1829 بين العثمانيين والروس[3].

لقد حققت هذه الحرب التي توجت بهذه الاتفاقية للروس مكاسب على جانب كبير وخطير من الأهمية؛ فبالإضافة إلى التوسع الإقليمي في آسيا وأوربا، وتأكيد استقلال الإمارات البلقانية، فقد أعطت الروس حرية الملاحة في الدانوب، وحرية عبور المضائق لجميع الدول التي في حالة سلم مع

(1) Marriott, Op. Cit., P. 221.

(2) Seton-Watson, Op. Cit., P. 299.

(3) Marriott, Op. Cit., P. 223.

السلطان، وحرية التجارة الروسية في جميع الأراضي والموانئ العثمانية[1]. ويجب أن نلاحظ أن المادة العاشرة من هذه الاتفاقية قد تضمنت قبول السلطان بالاتفاق الثلاثي المعقود بين روسيا وبريطانيا وفرنسا في لندن في 22 مارس سنة 1829 الخاص بتحديد حدود الدولة اليونانية الجديدة واستقلالها[2].

الموقف بعد معاهدة أدرنة:

لقد كانت هذه المعاهدة هي الثمن الذي تقاضته روسيا مقابل تسوية المسألة اليونانية وفق بروتوكول بطرسبرج سنة 1826، واتفاقية لندن سنة 1827 لصالح الأهداف البريطانية، إلاّ أن هذا الثمن أكبر بكثير مما تريد بريطانيا القبول به فقد شعر Wellington رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت، أن هذه المعاهدة أعطت روسيا مميّزات ضخمة في الدول العثمانية[3]. بل ساد الاعتقاد في الدوائر الغربية أن الدولة العثمانية أصبحت وشيكة الزوال؛ ففي خطاب بعث به وزير الخارجية البريطانية Aberdeen إلى السفير البريطاني في العاصمة العثمانية Robert Gordon في 10 نوفمبر سنة 1830 يقول فيه «إننا لا نتوقع بقاءها (أي الدولة العثمانية) لفترة طويلة[4]» وقد توقّع الفرنسيون أن يتمخض عن الحرب الروسية العثمانية هذه تقسيم الدولة العثمانية[5] «فوضعت دوائر

---

(1) Seton-Watson, Op. Cit., P. 299.
وانظر نص بعض بنود هذه الاتفاقية في الملحق الثاني لهذا الكتاب.

(2) Anderson, M.S., *The Eastern Question*, London, 1966, P. 74.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) ظلت السياسة الروسية تجاه مستقبل الإمبراطورية العثمانية يكتنفها الغموض واعتقد الغربيون أن ليس لدى روسيا سياسة مستقرة بينما الحقيقة أن القيصر الروسي قد شكّل لجنة برئاسة الأمير Count Kochubey V.P. لدراسة الموقف الروسي تجاه مستقبل الإمبراطورية العثمانية. وقدمت هذه اللجنة تقريرها في 16 سبتمبر سنة 1828 وخلاصته أنه ليس من مصلحة روسيا تقسيم هذه الدولة فقد يؤدي ذلك إلى حرب عامة لا تكون نتائجها في مصلحة روسيا فمن الأفضل الإبقاء عليها أطول فترة ممكنة، وظلت هذه السياسية متبعة طوال العشرين عاماً القادمة.

الخارجية الفرنسية في آب (أغسطس سنة 1829) مشروع تحالف ثلاثي بين فرنسا وروسيا وبروسيا ضد السلطان والنمسا وبريطانيا يقضي بتجزئة الإمبراطورية العثمانية. . . وإعطاء روسيا، بالإضافة إلى الإمارات البلقانية والقسم الشرقي من آسيا الصغرى، حق عبور المضايق»[1].

وفي أعقاب هذه المعاهدة بدا وكأن الإمبراطورية العثمانية تسير في فلك النفوذ الروسي مما جعل المستشار النمساوي ـ مترنيخ ـ يتساءل بقوله «إما أن أكون على ضلال مبين وإما أن تكون الأمور قد تطورت على وجه يجعل القيصر منذ هذه الساعة حامي حمى الترك»[2].

(ب) مشروع احتلال الجزائر:

على أثر معاهدة أدرنة أخذت روسيا تسعى إلى خلق صعوبات لبريطانيا بقصد الحد من سيطرتها المطلقة على البحر الأبيض المتوسط فأسرَّ الكونت K. R. Nesselrode إلى الحكومة الفرنسية بأن روسيا لا ترى مانعاً من قيام فرنسا بحملة على الجزائر[3] فوجدت هذه النصيحة آذاناً صاغية لدى الفرنسيين خاصة وأن نزول القوات الفرنسية في اليونان إزاء انسحاب إبراهيم باشا قد أوجد حماساً لديهم باعتبار ذلك مؤشراً إلى عودة فرنسا إلى مكانتها كقوة عظمى[4] من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن فرنسا كانت تتطلع منذ فترة لاحتلال الجزائر لأسباب متعددة، ليس هنا مجال بحثها، لهذا اعتقد الفرنسيون أن الظروف الدولية مواتية للقيام بهذه الحملة، ومن ناحية ثالثة فإن فرنسا لا زالت تتطلع إلى استعادة مكانتها في مصر والتي سلبتها إياها بريطانيا إثر فشل حملة نابليون في مطلع ذلك القرن، كما أن نجاح محمد علي في ضرب القوة الإسلامية في الجزيرة العربية، وضرب الثورة اليونانية ومن خلفها

---

(1) إميل خوري وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 48.
(2) المصدر السابق، ص: 66.
(3) المصدر السابق؛ وAnderson, Op. Cit., P. 71\2.
(4) Seton-Watson, Op. Cit., P. 301.

النفوذ الروسي لصالح بريطانيا، قد أغراها بأن تحاول ممارسة اللعبة نفسها في الشمال الأفريقي.

لهذا ما إن تمَّ إبرام معاهدة أردنة سنة 1829 بين الروس والدولة العثمانية حتى بادر القنصل الفرنسي في القاهرة Drovetti بمفاتحة محمد علي بأن يقوم هذا الأخير باحتلال الشمال الأفريقي ـ ليبيا وتونس والجزائر ـ لحساب فرنسا. وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق ثلاثة أمور على جانب كبير وخطير من الأهمية:

الأول: إن ذلك سيجنب أو على الأقل سيخفف من معارضة بريطانيا باعتبار هذه الأخيرة صاحبة النفوذ الأول في مصر والموجهة الأولى لسياسة محمد علي[1].

الثاني: إن هذا ـ لو تمَّ ـ سيكون خطوة مهمة في طريق استعادة فرنسا مكانتها كقوة عظمى، ويمكِّنها بالتالي من النزول في الميدان كمنافس حقيقي لبريطانيا ليس في البحر المتوسط وحسب وإنما في عموم المنطقة بأسرها وفي المسألة الشرقية ككل.

الثالث: وهذا هو المهم، من زاوية بحثنا هذا، أن استخدام جيش إسلامي ضد بلاد إسلامية سيكون أكثر فعالية، وسيلقى أقل مقاومة مما لو تمّت الحملة على يد جيش فرنسي مسيحي، ثم إن هذا الجيش الإسلامي هو ـ اسمياً طبعاً ـ تابع للسلطان العثماني وهذه البلاد التي سيغزوها هي أيضاً ـ واسمياً أيضاً ـ تابعة لهذا السلطان، وهذا بالتالي سيجعل تحقيق الحملة مضمون النجاح.

وقد كانت أوساط الحكومة الفرنسية متفائلة بنجاح فكرة المشروع وذلك لسببين:

---

(1) لا صحة مطلقاً للمزاعم التي يرددها كثير من المؤرخين من أن فرنسا كانت تمارس نفوذاً فعلياً على سياسة محمد علي باعتبار معظم مستشاريه وخاصة العسكريين كانوا فرنسيين ففرنسا (منذ مؤتمر فينا 1815) وسقوط نابليون كانت دولة من الدرجة الثانية أو الثالثة بينما كانت مصر تأتي في الدرجة الأولى بالنسبة للسياسة البريطانية في المنطقة.

الأول: أن محمد علي طالما أظهر تعاطفه مع فرنسا وإعجابه بها وحرصه على توثيق علاقاته خاصة الثقافية معها، واستخدام مستشاريه من أبنائها ـ وإن كانت تدرك أن هذا لا يخرج عن حيّز العواطف والآمال ـ أما عقله وسياسته العملية فهي مستمدة من وحي لندن وتوجيهاتها.

الثاني: أن فرنسا تدرك مدى عمق خيبة الأمل التي لحقت بمحمد علي من جراء خروجه من حرب اليونان صفر اليدين، بل ومحطم الجيش، فتوقعت أن ينال هذا المشروع ترحيبه الكامل بل وحماسه الشديد.

وفعلاً رحّب محمد علي بهذا المشروع ودارت عجلة المفاوضات حتى تَمَّ التوصل إلى اتفاق أهم بنوده:

(1) يقوم محمد علي بالحملة معتمداً على جيوشه التي سيقودها ابنه إبراهيم باشا، ولا يحق لفرنسا أن ترسل جنوداً برية لمساعدته، ولها أن تؤمّن الحصار على الشواطئ الأفريقية على أن تفكه وتسحب قواها البحرية عن هذه الشواطئ متى رأى إبراهيم باشا أنه بات في غنى عنها.

(2) تقدم فرنسا لمحمد علي دون ثمن أو مقابل أربع سفن حربية كبيرة، سلاح كل واحدة منها أربعون مدفعاً، وتقرضه واحداً وعشرين مليون فرنك، يسددها في أربع سنوات تبدأ في اليوم الذي يتم فيه احتلال مدينة الجزائر.

(3) تتعهد فرنسا بأن تقدم لإبراهيم باشا، إذا دعت الضرورة، ضباطاً وخبراء في المدفعية والهندسة، وسلاحاً وعتاداً.

(4) يتعهد ملك فرنسا بالتدخل وسيطاً في كل خلاف ينشأ بين محمد علي ودولة أخرى وبحماية مصر من كل اعتداء يقع عليها.

(5) يتعهد محمد علي بأن يقيم في أفريقيا الشمالية حكومة على غرار الحكومة المصرية تعطي فرنسا امتيازات اقتصادية في البلاد، وبالقضاء على نشاط القراصنة الأفارقة في البحر المتوسط، وبأن يدفع لخزانة السلطان جعالة

سنوية لا تقل عما يدفعه لها عن مصر[1].

ولا تعنينا التفاصيل الدقيقة التي تلت هذا الاتفاق، وما قيل إن سبب إخفاقه هو الاختلاف بين الباشا والحكومة الفرنسية بشأن اشتراط محمد علي تقديم أربع سفن حربية وعدم استجابة الحكومة الفرنسية لهذا الطلب[2] وإنما الذي يعنينا هو قبول محمد علي القيام بهذا الدور وهو يعنينا من زاويتين:

الأولى: أنه يعطي مثالاً واضحاً على الأدوار التي أعد الباشا نفسه ـ أو أعد ـ لأن يقوم بها كمخلب قط ـ أو حسب التعبير الحديث ـ كشرطي بوليس لتحقيق أهداف الدول الكبرى ضد الشعوب الإسلامية بهدف تركيعها لهذه القوى.

الثانية: أن سبب فشل المشروع، ليس بسبب الاختلاف على عدد من السفن، ولا معارضة الباب العالي، ولا نتيجة لموقف قومي أو ديني، فهو يقول صراحة للمفاوضين الفرنسيين «وثقوا أن قراري. . . لا ينبع من عاطفة دينية، فأنتم تعرفونني وتعلمون أنني متحرر من هذه الاعتبارات التي يتقيد بها قومي. . .[3]» إنما السبب الحقيقي لعدول الباشا عن القيام بهذه الحملة هو فقط اعتراض بريطانيا؛ فقد حاولت فرنسا أن تحيط مشروعها بكل التكتم والسرية، ولكن أخباره لم تلبث أن تسربت وعلمت بها بريطانيا، بل يقال إن الباشا نفسه هو الذي أحاط بريطانيا بالاقتراح الفرنسي[4]، فثارت ثائرتها وهددت «بأنها تدمر أسطوله ساعة خروج هذا الأسطول من مرافئه بالإسكندرية وتقويض ملكه، إذا زحف بجيشه إلى أفريقيا الشمالية وأرسلت تعليماتها بهذا الشأن إلى باركر Barker، قنصلها العام في الإسكندرية، فمضى إلى العزيز في 7 آذار

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 73.
(2) المصدر السابق، ص: 24.
(3) المصدر السابق، ص: 78 ـ 79.
(4) عمر، نفسه، ص: 217.

(مارس) سنة 1830 وصارحه بأن علاقاته مع بريطانيا ستتدهور تدهور فيه كل الخطر عليه وعلى ملكه إذا استمر ماشياً في ركب السياسية الفرنسية»[1] وكانت إجابة محمد علي صريحة وإيجابية، فأكد أنه لا يمكن أن يتطلع إلاَّ إلى إنجلترا، وقال بالحرف «بدون (مساعدة) أصدقائي الإنجليز لا أستطيع أن أعمل أي شيء. . . لقد أدركت منذ فترة طويلة أنني لا أستطيع أن أقوم بعمل عظيم بدون موافقة بريطانيا»[2]! كما أن الباشا أعرب عن قلقه من جراء غموض الموقف البريطاني تجاهه، مع ما قدمه من خدمات عظيمة، وما يبديه من استعداد دائم للسير في أي اتجاه تحبذه بريطانيا ويحقق مصالحها، وأشار بوضوح وجلاء إلى الموقف الراهن والتهديد الروسي القائم واستعداده لأن يلعب الدور الذي تراه بريطانيا للحد من التوسع الروسي، فقال مخاطباً القنصل البريطاني «إن لحكومتك مواقف يغيب عني مقطع الصواب فيها» وبعد أن أشار إلى ضعف السلطنة العثمانية كقوة للوقوف في وجه التهديد الروسي، للمصالح البريطانية أردف، قائلاً «وإني أخاطبك الآن لا بوصفك ممثلاً رسمياً لحكومتك، ولا تحت تأثير البلاغ الذي جئتني به، بل أحدثك حديث الصديق للصديق، إن وزير خارجيتكم لا يعرفني ولو أنه عرفني لأيقن أن الوسيلة الوحيدة لدعم هيبة السلطان وتقويته هي أن يؤيدني ويناصرني، وفي هذا كل الفائدة وكل الخير لبلادكم وسياستكم، فأنا أملك جيشاً من 125 ألف مقاتل يستطيع أن يقف سداً بوجه الروس عند الأستانة وعلى حدود فارس، وفارس هي الميدان الذي ستضطر بريطانيا يوماً أن تنازل فيه روسيا. . .»[3].

ولم تجب الحكومة البريطانية على تساؤلات وعروض الباشا، فهي ليست

---

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 79.

(2) Dodwell, Op. Cit., P. 105.

(3) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 79 ـ 80.

في حاجة إلى نصائحه، لأنها أدرى منه بكثير بأصول اللعبة وأبعادها، وإنما همها الآن أن لا يتحول إلى عميل للفرنسيين مما يهدد مكانتها في مصر ومن ثم في عموم المنطقة بأسرها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع المترتبة على الحرب الروسية ـ التركية الأخيرة، ومعاهدة أدرنة تجعل بريطانيا في أمسّ الحاجة إلى أن يقوم الباشا بدور أكثر ضرورة لها وأكثر إغراء له أيضاً وكان مسرح هذا الدور هو سوريا.

(ج) غـزو الـشام:

من المؤلم حقاً أن يجد القارئ والمثقف العربي، بل وحتى المتخصص في التاريخ العربي الحديث، أن تاريخ الأحداث الكبرى التي صنعت ماضيه وشكّلت حاضره ولا زالت تؤثر على مستقبله قد كتب بشكل يؤدي في محصلته النهائية إلى ضبابية الرؤية، بل ربما إلى انعدامها تماماً، ليس فقط بالنسبة لتلك الأحداث السالفة وإنما أيضاً يؤدي إلى عدم القدرة على تقييم الحاضر وتشخيص العوامل الموضوعية الفاعلة في هذا الحاضر، وبالتالي إلى الشلل التام في القدرة على طرح تصور موضوعي للمستقبل ومن ثم انعدام إمكانية الإسهام في صنع الظروف ـ أو على الأقل التأثير فيها ـ لتحقيق الأهداف التي يصبى إلى تحقيقها، أو بعبارة أكثر وضوحاً: العجز الكامل عن وضع استراتيجية محددة الأهداف واضحة الأبعاد مرسومة الخطوات، وغزو محمد علي للشام أو ما يعرف بالأزمة السورية (بمرحلتيها من 1831 إلى 1833 ومن 1833 إلى 1841) تعطي مثلاً حياً وشاهداً قاطع الدلالة على ما نقول. هذا الحدث هو في حقيقته جزء رئيسي مما عرف بالمسألة الشرقية التي لا تقل خطورة وأهمية عما يعرف الآن بأزمة الشرق الأوسط، بل إن هذه الأزمة الحالية هي ذات ارتباط وثيق وعضوي بتلك الأزمة الأولى، ليس فقط في الحيّز المكاني والسكاني وإنما أيضاً بأبعادها السياسية وملابساتها الإقليمية والدولية. فمما لا شك فيه أن أية معالجة للأزمة الحالية تتجاهل ملابساتها الدولية وصراع القوى الكبرى وتقتصر على دراسة تصرفات وسياسات زعيم من زعماء المنطقة أو دولة أو حتى مجموعة من دول المنطقة هي معالجة

سقيمة ممعنة في السذاجة لا تستحق إعارتها أي اهتمام جدي. وما يقال عن الأزمة الحالية من هذه الزاوية ينطبق بكل تأكيد على الأزمة الأولى، بل أكثر منه فإن الوحدات السياسية المحلية المعاصرة للأزمة الحالية أكثر تأثيراً في الأحداث في تلك المنطقة، نتيجة لانتشار الوعي السياسي والتجارب المريرة التي تعرضت لها المنطقة، من نظيراتها الوحدات السياسية المعاصرة للأزمة الأولى، حيث كانت الدول الكبرى صاحبة نفوذ شبه مطلق، لا على توجيه السياسات الخارجية لدول المنطقة فقط، بل وحتى التأثير على السياسات الداخلية لها.

فلقد درج معظم ـ إن لم يكن كل ـ من تصدى لدراسة غزو محمد علي لسوريا على حصر أسباب ودوافع هذا الحدث في إطار محلي، وطموحات محمد علي الشخصية، فهي في نظرهم ـ استجابة لتطلع مصر الدائم نحو فرض سيطرتها على الساحل السوري إما كحرب وقائية للدفاع عن حدودها الشرقية ضد خطر قائم أو محتمل من تلك الجهات أو عبرها، أو هي استجابة لنمو قوة مصر الذاتية اقتصادياً وسياسياً ومن ثم عسكرياً وتطلعها نتيجة لذلك وبأسبابه نحو التوسع والفتح، أو كما ذهب آخرون: إلى أن سبب ذلك الأوحد، هو طموح محمد علي ورغبته الجامحة في إنشاء إمبراطورية تكاد تكون لامتناهية الحدود[1] وقد صوَّر هؤلاء وأولئك محمد علي وكأنه قوة عظمى تفرض إرادتها على سائر القوى الكبرى صاحبة المصالح في المنطقة، أو أنه هو القوة الوحيدة الموجودة في منطقة ثانوية الاهتمام قليلة الأهمية، بينما الحقيقة أن تلك المنطقة التي يتحرك محمد علي على مسرحها في تلك

---

(1) انظر: محمد كرد علي، **خطط الشام**، بيروت 1970، ج3، ص: 50، حيث يبرر غزو محمد علي للشام بقوله «بحث محمد علي عن وسيلة لذلك (التوسع) فلم يلبث طالعه السعيد أن خلق له سبباً معقولاً لفتح الشام وذلك أن بعض فلاحي الشرقية بمصر ضاقت نفوسهم من أعنات عماله بالجندية والضرائب فهاجروا إلى جهات غزة ملتجئين إلى والي عكا وكان عددهم ستة آلاف فطلب منه محمد علي إرجاعهم خوفاً من كثرة عدد من سيتبعهم إلى الشام فامتنع الوالي عن ذلك بدعوى أن القطرين تابعان لسلطان واحد فاستشاط محمد علي غضباً...»!

الفترة بالذات ـ وكما هي اليوم ـ مجال حيوي بل وخطير لتنافس الدول العظمى في ذلك الوقت.

نحن لا ننفي وجود تلك الأسباب والدوافع المحلية والشخصية، فلا شك أن مصر ـ في عهد محمد علي ومن قبله ومن بعده ـ ترنو دائماً ببصرها نحو الشام، وتجد فيه أو معه تكاملاً استراتيجياً ليس فقط في المجال العسكري ـ أو الدفاعي ـ إنما أيضاً في شتى المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية بل وحتى البشرية، إلاً أن هذه الأسباب والدوافع في تلك الفترة التي نعالجها هي جد ثانوية إن لم تكن عديمة التأثير على الإطلاق.

فكما رأينا عند معالجة موضوع المشروع الفرنسي لقيام محمد علي باحتلال الجزائر، كيف وقفت الحكومة البريطانية من هذا المشروع موقفاً رافضاً، وهددت باتخاذ كل السبل والوسائل لإحباطه. بالتأكيد ليس للحيلولة بين فرنسا وتنفيذ مشروعها باحتلال الجزائر فإنها ـ أي فرنسا ـ لم تلبث بعد أن أفشلت بريطانيا محاولتها في استعمال محمد علي لتحقيقه، قامت هي في العام التالي وفي أواخر شهر يونيه سنة 1830 بغزو الجزائر واحتلالها وإنما ـ وكما سلف القول بدافع من أمرين:

الأول: هو الاستمرار في الانفراد بالسيطرة السياسية ـ على الأقل ـ على مصر محمد علي، وعدم السماح لأية قوة أخرى بتهديد مركزها المتميّز هناك، ليس لأهمية مصر فحسب وإنما أيضاً كطريق رئيسي لمستعمراتها في الشرق وخاصة الهند.

الثاني: هو الاستمرار في استعمال محمد علي لتنفيذ مخططاتها وأهدافها الخاصة. فقد شهدت السنوات الأخيرة من العقد الثالث من ذلك القرن نجاحات مضطردة لسياسة التوسع الروسية كان أحد مؤشراتها الرئيسية الحرب مع تركيا، وما تمخضت عنه من مكاسب سياسية وإقليمية واقتصادية تمثلت في بنود اتفاقية Adrianople سنة 1829 سالفة الذكر. وكانت الجيوش الروسية، قبل إعلان الحرب على تركيا قد حققت انتصاراً كبيراً على القوات الإيرانية أجبرت الشاه الإيراني على توقيع

معاهدة مع الروس في 21 فبراير سنة 1828 تنازل الشاه بموجبها عن مقاطعات هامة من بلاده بالإضافة إلى دفع تعويضات حرب باهظة[1] هذا التفوق الروسي أزعج الساسة البريطانيين ورأوا فيه ليس فقط تهديداً خطيراً لميزان القوى في هذه المنطقة الحساسة من العالم فحسب، بل تهديداً مباشراً لمصالحهم ومناطق نفوذهم التقليدية إن في الهند أو في إطار الدولة العثمانية، فقد اعتبر اللورد Palmerston في خطابه الموجه إلى Temple في 8 أكتوبر سنة 1829[2] أن اتفاقية Adrianople تتناقض مع اتفاقية 1809 بين الدولة العثمانية وبريطانيا، أو بتعبير آخر هي تنسفها، وخاصة فيما يتعلق بقضية عبور المضائق[3] وليس هناك من تفسير لموقف بريطانيا المتراخي تجاه الغزو الفرنسي للجزائر إلاً أنها أصبحت تعتقد أن قضية المحافظة على كيان الدولة العثمانية أصبح موضع تساؤل وإعادة نظر، فلقد أصبحت الدولة بعد معاهدة Adrianople تنضوي تحت مظلة النفوذ الروسي، وقد أدرك محمد علي الموقف جيداً، فعرض على القنصل البريطاني Barker الذي جاء ينذره من مغبة غزو الشمال الأفريقي لصالح فرنسا، بشكل واضح وصريح استعداده للعمل وفق ما تراه بريطانيا للتصدي للتوسع الروسي[4] وقد نقل القنصل البريطاني آراء ومقترحات الباشا لحكومته إلاً أن هذه الأخيرة التزمت جانب الصمت حيالها وذلك في رأينا للأسباب التالية:

الأول: أنها لم تعترف بالباشا حاكماً مستقلاً في مصر.

الثاني: أن بريطانيا لو فعلت ذلك ـ أي قبلت مقترحات الباشا ودخلت معه في حلف مكشوف ضد روسيا ـ فإن ذلك سيفقدها الكثير من

---

(1) Seton - Watson, Op. Cit., P. 296.

(2) Marriott, Op. Cit., P. 236.

(3) انظر نص هذه الاتفاقية في الملحق الثاني لهذا الكتاب.

(4) انظر أعلاه ص: 106، CF. Dodwell, Op. Cit., P. 30.

أوراق اللعبة الهامة؛ فهو سيؤدي إلى قطع الخيط الرفيع ـ أو شعرة معاوية ـ التي تربطها بالسلطان في هذه الفترة، ومن ناحية أخرى فإن أي تحرك عسكري يقوم به الباشا ضد مناطق النفوذ الروسي وهو في هذه المرحلة ـ الدولة العثمانية ـ سيعتبر تحركاً بريطانياً وبالتالي سيؤدي حتماً إلى مضاعفات خطيرة منها أن السلطان سيضطر إلى الارتماء أكثر في أحضان الروس كما أن ذلك سيؤدي بشكل يكاد يكون مؤكداً إلى حرب أوربية عامة.

الثالث: أن بريطانيا لا زالت تعتبر أن الدولة العثمانية ـ مع ضعفها ـ وليست مصر هي الحاجز الطبيعي ضد التوسع الروسي[1]. ويذهب البعض إلى أن التطورات التي أعقبت اتفاقيتي أدرنة Adrianople السابقة الذكر بين روسيا والدولة العثمانية سنة 1829، وتركمانشي Turkmanchy بين روسيا وإيران سنة 1828 وما ترتب عليهما من تصاعد خطير للنفوذ الروسي، مما هدد، ليس الدولة العثمانية، وبالتالي الطرق المؤدية لهذا فحسب، وإنما أيضاً هدد الهند نفسها، يعتبر بدء مرحلة ما اعتبره البعض (المبارزة أو اللعبة العظمى في آسيا) The Great Game in Asia اعتباراً من شهر ديسمبر 1829[2].

بمبرر شبيه بمبرر غزو السودان، حيث كان هدف محمد علي المُعلن هو تعقب فلول المماليك الفارين إلى هناك، كان مبرر غزو سوريا المُعلن، هو إعادة المصريين الفارين من جبروت حكمه وطغيانه، بالإضافة إلى عدد من المبررات الواهية الأخرى مثل غضبه المفتعل من موقف والي عكا من قضية إعادة هؤلاء الفارين، ووعد السلطان له بمنحه باشوية سوريا خلال الحرب اليونانية[3]. تحركت جيوش محمد علي براً وبحراً في شهر أكتوبر سنة 1831

---

(1) Bowle, Op. Cit., P. 449; Anderson, Op. Cit., P. 58.

(2) Engram, E., Op. Cit., PP. 17, 54.

(3) Marlowe, John, *Anglo-Egyptin Relations,* London, 1954, P. 39.

وكان مقرراً لهذه الحملة أن تبدأ في الشهور الأولى من ذلك العام، أي بعد شهور قليلة من الاحتلال الفرنسي للجزائر، إلاً أن وباء الكوليرا الذي تفشى في المنطقة في تلك الفترة أخَّر بدء الحملة بضعة شهور، وقد بلغت قوات الجيش 30 ألفاً (ست آليات من المشاة وأربع آليات من الفرسان) كما بلغ أسطوله ست عشرة سفينة حربية وسبع عشرة سفينة نقل[1]، وقد أبحر هذا الأسطول على مرأى ومسمع من الأسطول البريطاني في شرق المتوسط، هذا الأسطول ـ أي الأسطول البريطاني ـ هو الذي هددت بريطانيا باستخدامه ضد محمد علي وأسطوله إبان مفاوضات الباشا مع الفرنسيين لاحتلال الجزائر لحسابهم، نراه في هذه الحملة يقف متفرجاً وكأن الأمر لا يعنيه في قليل أو كثير، أو كأن المنطقة التي يتحرك إليها وعليها ليست بذي أهمية مع أنها في واقع الأمر وحقيقته تشكل أهم معبرين رئيسيين نحو مستعمراتها في الشرق ودرة تاجها ـ الهند! هذا الموقف السلبي في ظاهره هو في حقيقته موقف إيجابي مؤيد لهذه الحملة، فتفوّق جيش محمد علي وأسطوله على جيش السلطان وأسطوله أمر مفروغ منه[2] فالأمر إذن لا يحتاج إلى تدخل الأسطول البريطاني بشكل مباشر لما في ذلك من محاذير وما يترتب عليه من مضاعفات سبقت الإشارة إليها، وهذا لا يعني أن ليس هناك ضباطاً بريطانيين اشتركوا في هذه الحملة، بل إن قائد إحدى سفن أسطول الباشا (كفر الشيخ) في هذه الحملة كان القومندان برسيك الإنجليزي[3] ويجب ألا نقيس اشتراك ضباط إنجليز في جيش وأسطول الباشا بالمعيار نفسه الذي نقيس به اشتراك ضباط من جنسيات أخرى وخاصة الفرنسيين وأبرزهم Colonel Joseph Seve المعروف بسليمان باشا الفرنساوي، والذي يعتبر مؤسس الجيش المصري وهو

---

(1) الرافعي، نفسه، ص: 249.

(2) في ذلك الوقت كان السلطان محمود يعمل على تصفية الإنكشارية والعمل على تأسيس جيش حديث وفق النظام الأوربي مما أضعف إمكانية تصدي الجيش العثماني لجيش محمد علي انظر: .Marlowe, Op. Cit

(3) الرافعي، نفسه، ص: 285.

«الذي أصبح الرجل الثاني في القيادة بعد إبراهيم باشا، فهناك أيضاً المهندس سيريزي، الذي أقام لمحمد علي الترسانة الجديدة في الإسكندرية، وبلانا M. Planat مدير كلية أركان الحرب، والكولونيل سيجورا Col. Seguera رئيس مدرسة المدفعية، وكلوت بك رئيس المؤسسة الطبية العسكرية وكثير غيرهم من الأوربيين»[1]، فإن هؤلاء بمثابة مرتزقة دافعهم الأساسي البحث عن مكاسب شخصية وطموحات فردية بعد أن عزّ تحقيق ذلك في بلادهم، وخاصة بعد سقوط نابليون وانحدار فرنسا إلى دولة من الدرجة الثانية أو الثالثة. أما اشتراك ضباط من دولة عظمى أو الدولة الأعظم، حيث كانت بريطانيا هي تلك الدولة في تلك الفترة، فإن ذلك بالتأكيد له دلالته ومغزاه، كما أنه في مراحل متقدمة من هذه الحملة ـ أو الأزمة ـ أصبح اشتراك بريطانيا أكثر فعالية. ففي سنة 1834 سمحت الحكومة البريطانية للضباط البحريين البريطانيين بالعمل في أسطول الباشا مع دفع نصف مرتباتهم[2] كما أصدر Palmerstone أوامره في سبتمبر من هذا العام نفسه للأسطول البريطاني في البحر المتوسط بالتصدي للأسطول العثماني فيما لو حاول الهجوم على أسطول الباشا[3].

حقق جيش محمد علي انتصارات سريعة على الساحة السورية[4] وعلى الرغم من صمود عكا قرابة ستة شهور إلاّ أن إبراهيم باشا استطاع التغلب عليها في الأخير وفتحها في 27 مايو سنة 1832. ويبدو أن القنصل البريطاني في القاهرة Barker كان على خلاف مع وزير الخارجية Palmerstone حول النتائج التي يمكن أن تترتب على استعمال الباشا في هذه اللعبة الخطرة، فلم يقم Barker بتأييد محمد علي ولا بتهنئته على فتح عكا مما جعل

---

(1) فهمي، نفسه، ص: 354.

(2) Dodwell, Op. Cit., P. 224.

(3) Anderson, Op. Cit., P. 84.

(4) مما يجدر ذكره أن السلطان أسقط اسم محمد علي من قائمة الولاة إثر غزو سوريا.فقام لغط كبير في مصر حول مشروعية حكم الباشا وأهدافه من غزو سوريا فواجه الباشا هذا اللغط بحركة إعدامات شملت بعض العلماء، انظر: Dodwell, Op. Cit., P. 110.

Palmerstone يوبخه ويعزله من منصبه، ويعيِّن بدلاً منه Col. Patrick Compbell[(1)]. وقد أزعجت هذه الانتصارات روسيا ورأت فيها خطراً حقيقياً يهدد مكاسبها التي حصلت عليها نتيجة الحرب الروسية التركية الأخيرة ومعاهدة أدرنة Adrianople سنة 1829 فكتب Nesselrode إلى السفير الروسي في استانبول في أول نوفمبر سنة 1832 بأنه «مهما تكن ظروف الكارثة فإنها ستكون متصلة بمصالح روسيا والمزايا التي ربحتها روسيا من معاهدة أدرنة Adrianople قد تصبح بفعل تطورات الكارثة موضوع نقاش جديد»[(2)] بالتأكيد هذه ليست نبوءة أو تخميناً من Nesselrode فهذه المعاهدة وما ترتب عليها من نتائج، أخلّت بميزان القوى في هذه المنطقة لصالح روسيا، فهي المستهدفة وهي السبب الجوهري لغزو محمد علي لسوريا. لقد بذل السلطان العثماني محاولات متعددة لإقناع بريطانيا بإيقاف جيوش محمد علي منذ بدء الحملة عام 1831 واستمرت محاولته في العام التالي فقد عرض السلطان على السفير البريطاني في الأستانة Stratford Canning في شهر أغسطس مشروع تحالف عثماني - بريطاني كما قام القائم بالأعمال العثماني في فيينا Mavroyeni بزيارة لندن في أوائل شهر نوفمبر لطلب المساعدة البريطانية ضد جيوش محمد علي، وبعد ستة أسابيع من ذلك وصل إلى لندن أيضاً وللغرض نفسه نعيم باشا. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل، فقد أعارتها الحكومة البريطانية أذناً غير صاغية[(3)] وعلى الرغم من محاولات فرنسا التوسط منفردة أو بالتعاون مع بريطانيا فهذه الأخيرة رفضت[(4)] بشكل قاطع، وليس سبب ذلك لانشغالها بمشاكلها الداخلية أو بانشغالها في المسألتين البرتغالية والبلجيكية كما يذهب البعض[(5)] بقدر ما هو نتيجة لظروف الأزمة نفسها، فإن أي تدخل بريطاني في

---

(1) Ibid, PP. 122/113.

(2) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 94.

(3) Anderson, Op. Cit., P. 79.

(4) Ibid; Seton-Watson, Op. Cit., P. 302.

(5) Ibid.

هذه المرحلة إلى جانب السلطان العثماني هو في مصلحة روسيا كما هو في الوقت نفسه اعتراف ضمني بمعاهدة Adrianople ومن جانب آخر فإن بريطانيا لو أعلنت رسمياً وقوفها إلى جانب محمد علي فإن ذلك يعني تقسيم الإمبراطورية العثمانية وربما يقود إلى حرب مع روسيا وما يترتب على ذلك من مضاعفات على الساحة الأوربية ككل وبريطانيا لا تريد هذا ولا ذلك بأي حال.

ودخلت الأزمة مرحلة جديدة وخطيرة في نهاية ذلك العام، عندما استطاع إبراهيم باشا تحقيق نصر حاسم على الجيش العثماني في نهاية شهر ديسمبر سنة 1832 بقيادة الصدر الأعظم نفسه، محمد رشيد باشا، في قونية، تحطم على إثرها الجيش العثماني بشكل يكاد يكون تاماً، وأصبحت الطريق إلى العاصمة العثمانية تكاد تكون شبه خالية من أية مقاومة جدية. ومع بداية العام الجديد (1833) واصل إبراهيم باشا تقدمه حتى وصل إلى كوتيه Kutiah في أوائل شهر فبراير على بعد 150 ميلاً فقط من استانبول. ومع ذلك لم تغير الحكومة البريطانية من موقفها، وأصرت على تجاهل نداءات السلطات لإنقاذ الموقف مما اضطر هذا الأخير مرغماً إلى اللجوء إلى عدوه التقليدي أو صديقه اللدود القيصر الروسي، فطلب رسمياً في الثاني من فبراير قدوم 30 ألف جندي روسي تأتي عبر الدانوب للدفاع عن العاصمة العثمانية. وفي 20 من هذا الشهر عبر الأسطول الروسي البسفور[1] وهنا، ولهذا السبب توقف زحف جيوش محمد علي وبدأت المفاوضات. ولعله من الجدير بالملاحظة أن فرنسا دأبت على بذل مساعيها الحميدة منذ بدء تلك الأزمة للتوسط بين الخصمين، محمد علي والسلطان، ولما كانت هذه المساعي لا تستند إلى نفوذ سياسي يستند إلى قوة عسكرية فرنسية فقد كانت فرنسا تلجأ إلى تضمين مساعيها ـ وأحياناً تهديداتها ـ بتدخل بريطاني ـ فرنسي مشترك مما أحبط هذه المساعي وجعلها تبوء دائماً بالفشل. وبرغم الوصول إلى شبه اتفاق بين الباشا

---

(1) Anderson, Op. Cit., P. 81.

والسلطان في كوتاهيه في 8 أبريل سنة 1833 يقضي بتثبيت محمد علي على مصر وسوريا بالإضافة إلى الحجاز وجزيرة كريت، وأن تكون منطقة أضنه تحت حكم إبراهيم باشا مقابل انسحاب جيش محمد علي من بقية الأناضول[1] إلاَّ أن هذه التسوية لم تكن لترضي محمد علي فقام ابنه إبراهيم بالاستعداد لمواصلة الزحف نحو اسطنبول وفي أثناء ذلك وصل إلى العاصمة العثمانية القائد الروسي General A. F. Orlov في 5 مايو سنة 1833 للتفاوض مع الحكومة العثمانية لعقد اتفاقية بينها وبين روسيا مما جعل محمد علي في اليوم التالي (6 مايو) يوافق على مشروع اتفاقية كوتاهيه[2]. ومما يجب ملاحظته أن ما تم في كوتاهيه ليس صلحاً حقيقياً بقدر ما هو هدنة مؤقتة بين طرفين لا يملكان الكلمة الفصل في شأن هذه الأزمة التي أصبحت بؤرة المسألة الشرقية برمتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاتفاق لم يحقق لأي من الطرفين حداً أدنى مما يطمح إلى تحقيقه؛ فمحمد علي رغم انتصارات جيوشه الساحقة، ورغم استيلائه على مناطق شاسعة وهامة لا زال في حكم التابع للسلطان، ووضعه في المناطق المفتوحة لا زال قلقاً، وليس له من أمل في تثبيت هذا الوضع وإنهاء تبعيته للسلطان إلاَّ التطلع إلى حسن نوايا بريطانيا تجاهه، واقتناعها بجدوى الاعتماد عليه، كما أثبت ذلك عملياً في الجزيرة العربية ضد السعوديين وفي اليونان ضد الروس، وهناك في الشام أيضاً ضد الروس، حيث قال ذلك صراحة لقنصل بريطانيا وفرنسا في إبان هذه الأزمة «إن هدفي الوحيد هو تحرير الدولة من سيطرة الروس الذين يتحكمون بشؤونها تحكم الأسياد»[3]. أما من جانب السلطان فإنه وجد نفسه مرغماً أمام انهيار جيوشه لقبول هذا الاتفاق وإلاَّ فهو لا يرى في محمد علي إلاَّ والياً متمرداً يجب إخضاعه عند أول فرصة تسنح. ولقد لعب الروس دوراً خطيراً نشطاً ومباشراً في تجميد الأزمة حتى قبل الإنزال الروسي في العاصمة

(1) عمر، نفسه، ص: 177 ـ 178.

(2) Seton-Watson, Op. Cit., P. 303.

(3) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 103.

العثمانية، فبعد واقعة كوتاهيه وصل إلى استانبول ومنها إلى مصر General Muraux في 13 يناير سنة 1833 حيث اجتمع بمحمد علي وأقنعه بضرورة تجميد نشاطه العسكري ضد السلطان[1]. ومن الواضح أن أهداف هذا النشاط الروسي بجانبيه العسكري والدبلوماسي يهدف إلى شيء واحد وهو المحافظة على المكاسب التي تحققت لهم نتيجة لاتفاقية أدرنة (1829). أما الغائب ـ الحاضر الأكبر فهو بريطانيا، فلم تشأ أن تكون طرفاً مباشراً في هذه الهدنة (اتفاقية كوتاهيه)، فالهدف الرئيسي من غزو محمد علي لسوريا هو إبطال مفعول اتفاقية أدرنة وإعادة المضائق إلى وضعها السابق لتلك الاتفاقية، والحد من النفوذ الروسي في البلاط العثماني، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن استيلاء محمد علي على هذه المناطق الشاسعة والهامة من الإمبراطورية العثمانية جعلها (أي هذه المناطق) في مأمن من الهيمنة الروسية وهذا من وجهة نظر بريطانيا بالغ الأهمية والحساسية وهو بالتالي يمثل ورقة رابحة في يدها في أية مفاوضات أو مواجهة قادمة مع الروس.

وحتى هذه اللحظة كانت كل من روسيا وبريطانيا لا زالتا تعتقدان أن من مصلحتهما (كل من زاويته) الإبقاء على الإمبراطورية العثمانية، وأن الوقت لم يحن بعد لتقسيمها؛ فالقيصر الروسي لا زال ملتزماً في سياسته تجاه الدولة العثمانية بنصائح لجنة Kochubey[2] التي تؤكد أن من مصلحة روسيا الإبقاء على الإمبراطورية العثمانية أطول فترة ممكنة، وأن تقسيمها سيلحق بروسيا أفدح الأضرار إذ قد تصبح حدودها الغربية والجنوبية عرضة لأخطار لا يمكن التنبؤ بها، كما أن بريطانيا من ناحيتها لا زالت تعتقد أن هذه الدولة مع ضعفها تمثل أفضل حاجز ضد التوسع الروسي، كما أن هاتين الدولتين مقتنعتان تماماً أنه لن يتم تقسيم لهذه الدولة إلاَّ عبر حرب أوربية عامة.

وكانت احتمالات الموقف إثر هدنة كوتاهيه أحد أمرين:

---

(1) Anderson, Op. Cit., P. 81.

(2) انظر أعلاه، ص: 151، هامش رقم (5).

الأول: أن تعيد روسيا النظر في علاقتها بالدولة العثمانية وأن تتخلى بشكل أو بآخر عن المواقع التي اكتسبتها باتفاقية Adrianople سنة 1829 ومن ثم تسوية الأزمة ككل، وإعادة محمد علي إلى حجمه الحقيقي عن طريق التفاوض مع بريطانيا كطرف أساسي ومباشر في الأزمة، وهذا الأمر في تلك الآونة لم يكن وارداً؛ فروسيا لم تهزم عسكرياً ولم تعزل سياسياً، ولم تقع في ضائقة اقتصادية أو أزمة داخلية توجب اتخاذ مثل هذا الموقف المتراجع.

والثاني: أن تعزز روسيا مواقعها المكتسبة باتفاقية Adrianople وتجعل من نفسها الحامي الوحيد للإمبراطورية المتداعية وتتحمل بالتالي ما يترتب على ذلك من نتائج.

وقد اختارت روسيا الخيار الأخير، ففي 5 مايو سنة 1833 وصل إلى اسطانبول المبعوث الروسي A. F. Orlov كسفير فوق العادة وقائد للقوات الروسية للتفاوض مع الخلافة العثمانية بشأن عقد اتفاقية جديدة بين الدولتين، وتمخضت المفاوضات التي استغرقت قرابة شهرين عن توقيع اتفاقية Unkiar Skelessi[1] الشهيرة في 8 يوليو سنة 1833 وهي بمثابة حلف بين الدولتين، وكانت التعليمات التي أعطيت للمفاوض الروسي من قبل حكومته للعمل بموجبها في المباحثات التي سبقت توقيع الاتفاقية بالغة الأهمية والدلالة فهي تقضي بـ:

(1) إقناع الباب العالي بالاعتماد بشكل مطلق على التأييد الروسي.

(2) التصدي للنفوذ الفرنسي في القسطنطينية.

(3) تثبيت التأييد النمساوي (للروس) وتحييد بريطانيا (العدو الدائم) عن طريق التأكيد بأن الهدف الوحيد للتدخل الروسي هو المحافظة على الإمبراطورية العثمانية.

(1) انظر نص هذه الاتفاقية في الملحق الثاني لهذا الكتاب.

(4) الاحتفاظ لروسيا (بحق) الانفراد بالعمل ومقاومة أي اقتراح يقضي بالتدخل المشترك.

(5) إبقاء القوات الروسية في اسطنبول حتى الوصول إلى اتفاقية سلام مع محمد علي. وأهم من هذا كله إقناع السلطان محمود بأن أمله الوحيد في الخلاص يكمن في التأييد الروسي لا غير[1].

فهذه التعليمات توضح بشكل قاطع الأهداف الروسية، وبشكل أهم من زاوية موضوع هذا البحث، النظرة الروسية إلى الأزمة، فمحمد علي ليس هو محورها ولا طرفها الأهم، بل إنها توحي بشكل مباشر إلى استفادة الروس وربما رغبتهم في استمرار بقاء قوات محمد علي أطول فترة ممكنة؛ حيث ربطوا قرار سحب جيوشهم من العاصمة العثمانية بالوصول إلى اتفاقية سلام بين الباشا والسلطان، وهم يدركون جيداً أن أيّاً من الباشا والسلطان غير قادر على صنع هذا السلام.

لقد خطت اتفاقية Unkiar Skelessi بالمسألة الشرقية خطوة كبيرة وضخمة إلى حافة المواجهة بين الدول المعنية.

فقد أكدت اتفاقية Adrianople[2] التي كانت هي السبب الرئيسي وراء غزو الباشا لسوريا. وقررت بشكل قاطع، في أحد بنودها السرية، سيطرة الروس على المضائق؛ حيث ألزمت السلطان بإغلاقها أمام السفن الحربية الأجنبية في حالة الحرب، بينما أعطت الروس حرية العبور[3]، كما أنها جعلت روسيا هي السند الوحيد للسلطان، ففي حالة تعرض تركيا لهجوم فإن روسيا ستهبّ لنجدتها، أي أنها جعلت الإمبراطورية العثمانية محمية روسية. والجدير بالملاحظة أنه ليس في هذه الاتفاقية ولا في التعليمات التي أعطيت لـ Orlov ما يشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى اتفاق الطرفين ـ العثماني والروسي ـ على استرداد المناطق التي استولى عليها الباشا. ولا أحد يتصور

---

(1) Marriott, Op. Cit., P. 23. Footnote No (1).

(2) Ibid., P. 84.

(3) Dodwell, Op. Cit., P. 236.

أن السلطان لم يكن راغباً في ذلك، كما أنه ليس من الممكن إرجاع ذلك إلى عدم قدرة الروس على التصدي لجيوش محمد علي، ولكن ذلك لو تم فإنه سيكون بمثابة إعلان الحرب وإرغام بريطانيا على النزول إلى الميدان، وروسيا في هذه المرحلة ليس من مصلحتها ذلك فقد كسبت الكثير والكثير جداً.

لقد كانت اتفاقية Unkiar Skelessi نصراً ظاهراً للروس، ولكنه نصر يحمل في طياته عوامل الهزيمة، فهو أكبر من أن تتحمله موازين القوى الدقيقة والحساسة في المنطقة، فبريطانيا، صاحبة النفوذ شبه المطلق في شرقي المتوسط والمعترف به من قبل الدول الأخرى، لن تقبل بحال هذا العبور الروسي المرعب إلى حوض شرق المتوسط، وهي التي وقفت بحزم أمام محاولات التسلل عبر الثورة اليونانية، ثم رفعت عصا تمرد محمد علي إثر اتفاقية Adrianople لهذا صمم Palmerstone منذ سماعه بأنباء هذه الاتفاقية على العمل على تمزيقها ومسح آثارها[1].

وقد استغرق ذلك قرابة سبعة أعوام قلقة مشحونة بالتوتر والمناورات السياسية والضغوط الدبلوماسية بلغت ذروتها باتفاقيات لندن سنة 1840/ 1841 حيث تمّت التسوية بين القطبين الكبيرين ـ بريطانيا وروسيا ـ والدول التابعة لهما، وتلقى محمد علي مكافأة مجزية وعادلة على ولائه وإخلاصه غير المحدود لخدمة السياسة البريطانية، وإن كان قد اكتشف في الأخير أن ما كان يعتقد في نفسه من القدرة والدهاء السياسي على الاستفادة من الظروف واللعب على (ذقون) الجبابرة، هو ضرب من الخبل السياسي وجنون العظمة الأجوف ولكن بعد فوات الأوان.

«وكان محمد علي قد كتب ذات مرة في أثناء حرب المورة إلى نجيب أفندي في اسطنبول قائلاً: برغم إنني ربما كنت أفهم جيداً في الشؤون التجارية الأوربية، فإنني جاهل حين يصل الأمر إلى الوضع السياسي»[2].

---

(1) Marriott, Op. Cit., P. 13.

(2) فهمي، نفسه، ص: 103.

الفصل الرابع

القمة والسُّقوط

- من صُلح كوتاهيه ومعاهدة Unkiar-Skelessi حتى اتفاقية لندن.
- التناقض فالصّدَام

من صُلح كوتاهيه ومعاهدة Unkiar-Skelessi حتى اتفاقية لندن

لقد بلغت قوة محمد علي العسكرية وسياسته التوسعية حدها الأقصى سنة 1833 (هدنة كوتاهيه) فقد أصبح جيشه أقوى قوة ضاربة في المنطقة، فلم يعد جيش السلطان يمثل أي تحد جدي للباشا، ولم يحل دون هذا الأخير والاستيلاء على عاصمة الإمبراطورية العثمانية إلاَّ التدخل الروسي وتعقيدات الموقف الدولي، وأصبح يسيطر على منطقة شاسعة تمتد من تخوم الحبشة ومرتفعات اليمن (ولكن دون مضيق باب المندب) حتى الأناضول، وعلى وسط الجزيرة وشرقها (ولكن دون الخليج) ولكن من الناحية السياسية أصبح على شفير الهاوية؛ فهذه المنطقة التي أصبحت تحت سيطرته تحتوي على أهم الطرق المؤدية إلى مستعمرات بريطانيا في الشرق. فإذا كانت هذه الدولة قد امتشقت الحسام ضد الفرنسيين إبان حملة نابليون سنة 1798 ـ 1801 للحيلولة دون سيطرتهم على مصر لأنها فقط تمثل طريقاً إلى الهند كما أنها شجعت محمد علي للهجوم على سوريا واحتلالها لحماية الطريق الآخر من سيطرة الروس بعد اتفاقية Adrianople سنة 1829، فهل من الممكن أن تقبل بخضوع هذين الطريقين لقوة محلية نامية؟ صحيح أن محمد علي دأب منذ البدء على تأكيد حرصه على إرضاء بريطانيا والسير في ركابها، ولكن من ناحية ثانية فإن بريطانيا ـ كدولة عظمى ـ لا يمكن أن تجعل مصالحها الحيوية رهن بحسن نوايا رجل واحد محكوم على أي حال بنزواته الشخصية وطموحاته اللامحدودة في إقامة إمبراطورية عظمى.

كان هناك انسجام مرحلي، حتى تلك الفترة التي نحن بصددها، بين أهداف محمد علي وأهداف بريطانيا في تلك المنطقة من العالم، ولكن كان هناك تناقض استراتيجي بين الجانبين؛ محمد علي من ناحيته كان يهدف إلى إقامة إمبراطورية في هذه المنطقة على أنقاض، وربما تخلف الإمبراطورية العثمانية المتداعية، وقد أدرك أنه لن يستطيع تحقيق ذلك إلاً بالتوفيق بين خطواته لتحقيق هذا الهدف ومتطلبات السياسة البريطانية في المنطقة، ولم يكن محمد علي في الحقيقة بغافل عن إمكانية حدوث تناقض بين أهدافه ومتطلبات السياسة البريطانية في المنطقة خاصة بعد درس اليونان البليغ، ولكنه كما قال سياسة تجاه هذه الدولة سيحرص على تنفيذها[1]. وهذه السياسة التي يشير إليها الباشا تعني أمرين، كما تتضح بشكل جلي من تتبع مجمل المواقف السياسية والتحركات العسكرية التي اتخذها الباشا:

الأول: أن هيمنة بريطانيا على المنطقة حقيقة قائمة وأن أي صدام مع هذه الدولة سيؤدي حتماً إلى الفشل.

الثاني: أن بإمكانه ـ في فسحة أو غفلة ـ من الزمن أن يخلق واقعاً جديداً لا في مصر وحدها بل في عموم المنطقة بأسرها؛ بأن يقيم دولة عصرية على النمط الأوربي عن طريق خلق جيش قوي على النمط الأوربي وتكوين مؤسسات اجتماعية وثقافية ـ وربما سياسية ـ كما هو في أوربا، ومن ثم سوف يتمكن في الوقت المناسب من الوقوف على قدميه وقول كلمته معتمداً على قوته الذاتية وعلى عطف الرأي العام الأوربي في وجه أي موقف عدائي تتخذه حكومات أو أي حكومة أوربية ضد مصر ذات الحضارة العريقة والوجه الأوربي المعاصر!

ومن ناحية بريطانيا فقد كانت سياستها في تلك الفترة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

---

(1) انظر أعلاه، ص: 82.

أولاً: تأمين طريقي الهند الرئيسيين ـ سوريا ومصر ـ بعدم وقوع أي منهما تحت نفوذ دولة كبرى سواء غربية ـ كفرنسا أو شرقية كروسيا، وكذلك عدم وقوعهما جميعاً تحت سيطرة دولة محلية واحدة قد تصبح في يوم من الأيام في موقف معاد لبريطانيا وما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التقليل من خطورتها.

ثانياً: إغلاق المضائق ـ البسفور والدردنيل ـ أمام الأساطيل الروسية.

ثالثاً: إحاطة روسيا القيصرية بحزام من الدول الصديقة للحيلولة دونها والوصول إلى المناطق الحساسة بالنسبة لبريطانيا ـ الهند، الخليج، البحر المتوسط.

وهذه الدول التي تمثِّل هذا الحاجز هي إيران وأفغانستان والإمبراطورية العثمانية. وتأتي الدولة العثمانية في المقدمة من حيث الأهمية، حيث هي تسيطر على قلب منطقة الاهتمام هذه، من رأس الخليج حتى المضائق، بالإضافة إلى مصر، رغم محاولات محمد علي الانفصال عن الدولة فقد رفضت بريطانيا حدوث ذلك تحت أي ظرف لأن مصر بمحمد علي أو بدونه لا يمكن أن تكون البديل للدولة العثمانية، فهذه الدولة بوضعها المتداعي، هي خير ضمان لتأمين المصالح الحيوية البريطانية ودرء الأخطار سواء أوربية أو محلية، أو باسم المحافظة على كيان هذه الدولة. ونتيجة لتسوية الأزمة اليونانية بالشكل الذي تريده بريطانيا كان على هذه الدولة أن تدفع مقابل ذلك لروسيا، وكان ذلك الثمن هو إطلاق يد القيصر الروسي لتسوية خلافاته المعلقة مع السلطان العثماني، فكان الاجتياح الروسي للأراضي العثمانية ولم يجد السلطان أي معين لصد هذا العدوان، فقد وقفت الدول الأخرى وعلى رأسها بريطانيا موقف المتفرج وحتى واليه على مصر محمد علي باشا رفض بشكل قاطع الوقوف إلى جانب سيده!

وكانت النتيجة الحتمية خضوع السلطان لمطالب القيصر الروسي وتوقيع اتفاقية Adrianople (1829) ولم تكن بريطانيا لتقبل بهذا الوضع، فوقوع الإمبراطورية العثمانية تحت مظلة النفوذ الروسي لا يعني فقط قلب موازين

القوى في شرق المتوسط، وتغيير وضع المضائق لصالح روسيا، بل وأخطر من هذا أن الروس سيتمكنون من بسط نفوذهم على أحد طريقي الهند الرئيسيين عبر سوريا وحتى الخليج، وهذا في حد ذاته كافٍ لإثارة الرعب في قلوب مخططي السياسة البريطانية، فكان على هذه الأخيرة أن تسارع إلى الحيلولة دون حدوث ذلك. ومن هنا حدث الانسجام الذي أشرنا إليه في بداية هذا الفصل بين طموحات محمد علي التوسعية ومتطلبات السياسة البريطانية، فكان اجتياح محمد علي لسوريا بموافقة وتشجيع بريطانيا الذي انتهى بهدنة كوتاهيه سنة 1833 ومن ثم بدأ العد التنازلي في العلاقة بين الجانبين أو بدأ التناقض في الأهداف يفرض نفسه.

التناقضُ فالصدَام:

لم يكن محمد علي يريد أن تكون نتائج حملته على سوريا مطابقة أو مشابهة لنتائج حملته على اليونان، فقد قام بحملته ضد الثورة اليونانية - أو ضد النفوذ الروسي - من أجل بريطانيا، وهذا لب أو جوهر سياسته التي تقول إنه يسهر على تنفيذها لكسب تأييد هذه الدولة، ورضي طائعاً مختاراً بالعودة بأقل من خفي حنين، ولكن الوضع في سوريا - من وجهة نظره - يختلف تماماً، فهي تحقق أحلامه في إقامة دولة كبرى وتؤمّن الطريق إلى الهند لصالح بريطانيا، وهو صديقها الصدوق، وهو بالإضافة إلى هذا وذاك يجعله الحليف الطبيعي والقوي ضد التغلغل الروسي، كما أنه قام بهذه الحملة بفهم كامل بأن هذا ما تريده بريطانيا، فلم يبدر منها أثناء ذلك أي إشارة بعدم الموافقة والرضا، فعندما ألح السلطان البائس على السفير البريطاني في الأستانة للتدخل لإيقاف جيش إبراهيم باشا سنة 1833 تلطف هذا الأخير وكتب إليه خطاباً تكفي قراءة سطوره عن قراءة ما بين سطوره لتبيين الموقف البريطاني حيث يقول:

«أطلعني الباب العالي على الأخطار التي يستهدف لها بفعل وجود جيشكم على مقربة من عاصمته وطلب إليّ أن أبذل ما في استطاعتي لإقناع

سموكم بضرورة القيام بعمل يبدد مخاوفه ولما كانت هذه المخاوف منبثقة عن واقع أنتم صاحب الرأي فيه فقد نزلت عند رغبة الباب العالي ووجدت من واجبي أن أكتب إليكم راجياً أن تلبوا طلب جلالة السلطان. . .»[1]!

إن الاستراتيجية السياسية لبريطانيا في هذه المنطقة في الحقيقة لم تتغيّر لا قبل ولا أثناء ولا بعد حملة محمد علي على سوريا، هي تقضي، كما سلف القول، بالمحافظة على الدولة العثمانية بشكلها المتداعي، وإغلاق المضائق، وعدم السماح لقوة خارجية بالسيطرة على مصر أو سوريا، أو محلية بالسيطرة عليهما معاً؛ فقد كتب وزير الخارجية البريطاني بالمرستون إلى السفير البريطاني في باريس Granvill «يجب أن نطلب في الحال من محمد علي أن ينسحب إلى مصر. . . فامتلاك سوريا سيجر معه بالضرورة امتلاك بغداد، وتكفي نظرة واحدة على الخريطة لبيان ذلك ولكن من المشكوك فيه للغاية أن يكون من مصلحة إنجلترا إضعاف السلطان إلى هذا الحد وأن تنشأ دولة جديدة في مصر وسوريا وبغداد. . .»[2].

ولكن الخطأ كان في عدم إدراك محمد علي لهذه الحقيقة، أو أنه كان يدركها بشكل غائم، ويراهن على قدرته إيجاد ظروف جديدة تجعله قادراً على التصدي لبريطانيا في الوقت المناسب، وهذا هو الخطأ المميت الذي وقع فيه الباشا! حيث يتصور أنه يستطيع أن (يلعب) على قوة عظمى فإنه مهما بلغت قوته العسكرية فهي لن تكون إلاّ برية فقط، والتفوق البريطاني المطلق في البحر والمحيط به من كل جانب قادر على تركيعه في الوقت المناسب، كما أنه من جانب آخر يستحيل عليه إيجاد حليف قوي يركن إليه عند اللزوم، ففرنسا مثلاً ـ وهي الحليف المتوقع ـ تدرك جيداً أنها ليست في وضع يمكّنها من الصدام مع بريطانيا في مصر بشكل خاص، فعلى الرغم من جهود بعثاتها العسكرية في تدريب جيش الباشا منذ مطلع العقد الثالث من

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 102.
(2) فهمي، نفسه، ص: 387.

ذلك القرن[1] ونشاطها الدبلوماسي المحموم بدءاً من الأزمة اليونانية وحتى معاهدة لندن، فإنها لم تكن في الحقيقة ذات أثر فعّال في الأحداث، فهي ومنذ هزيمة إمبراطورها الكبير نابليون بونابرت سنة 1815 لا تعدو أن تكون دولة من الدرجة الثانية كما أن الاضطرابات الداخلية والثورات المضادة[2]، التي طبعت تاريخها في تلك الفترة، تجعلها عاجزة عن لعب دور هام في المسألة الشرقية عموماً وفي ما يخص مصر بشكل خاص في تلك الفترة. وإنما هي تحاول أن تصطاد في الماء العكر وتتسلل من النافذة بعد أن خرجت من الباب، مستغلة لذلك شعور المرارة الذي مُني به الباشا على يد بريطانيا في اليونان، وبعد كوتاهيه في سوريا، والتأثير الثقافي الذي تركته الحملة الفرنسية على مصر، وإعجاب الباشا بحضارتها مدفوعة في كل ذلك بأحلام يقظة تراودها لاستعادة مكانتها المفقودة إثر فشل الحملة الأولى.

وقد أخذ الباشا يدرك تدريجياً حقيقة الموقف بعد تلاشي سكرة انتصارات جيوشه على جيش السلطان، فلم تكن هذه الانتصارات سوى قبضة من الهواء، حيث لم يستطع تعضيدها بنصر سياسي، فاتفاقية ـ أو هدنة ـ كوتاهيه لم تعطِ الباشا أي اعتراف من قبل الدول المعنية وخاصة صاحبة القول الفصل في ذلك، بريطانيا، فقد تجنبت بمهارة فائقة أن تلزم نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر بالاعتراف بتلك الاتفاقية فـ «لم ترسل كلمة واحدة لا للقسطنطينية والإسكندرية، ولا السفراء البريطانيين في باريس وفيينا وسان بطرس برج، ولا تكاد توجد ملاحظة خلال سنة 1832 علس [هوامش] البرقيات القادمة من هذه المراكز السياسية وتمس موضوع الحرب السورية»[3] وحينما حان الوقت

---

(1) حرصت الحكومة الفرنسية على إضفاء الصبغة الفنية والشخصية على أعضاء بعثتها العسكرية في مصر مع أنها في الحقيقة ذات أهداف سياسية يوجهها بليار عن طريق رئيس البعثة بوايية ولكن بتكتم شديد خشية إثارة شكوك القنصل البريطاني. محمد فؤاد شكري، وآخرون، نفسه، ص: 157.

(2) البطريق، عبدالرحمن، **التيارات السياسية المعاصرة**، بيروت، سنة 1974، ص: 26 ـ 28.

(3) خالد فهمي، نفسه، ص: 104.

المناسب لتصفية الحساب مع الباشا لم يتردد الوزير البريطاني Palmerstone في التنكّر لها، حيث يقول في حديث له مع السفير الفرنسي بعد ست سنوات من تلك الاتفاقية ما نصه « . . .إن الاعتداء الذي تُلقي البرقيات تبعته على الأتراك له أهميته. . . ولكن من حقنا أن نقول إننا لم نكن شهود اتفاق كوتاهيه ولا من ضامني تنفيذه وإننا لم نقم في أي وقت بأي عمل يُفهم منه أننا عدلنا عن الاعتراف بأن الغالب ما زال من رعايا المغلوب أو أن المغلوب فَقَد سيادته على الغالب وكل ما فعلناه أننا قبلنا الأمر الواقع»[1].

ولكن تغيير هذا الواقع الذي يشير إليه الوزير البريطاني وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حدوثه يحتاج إلى استئصال الأسباب التي أدت إلى حدوثه، وهي تفوّق النفوذ الروسي في الإمبراطورية العثمانية إثر اتفاقية Adrianople ولكن انتصار محمد علي في كوتاهيه، على الرغم من أنه أمن سوريا من التسلط الروسي، لم يحقق الهدف الأكبر هو إلغاء مفعول اتفاقية Adrianople وتخليص الإمبراطورية العثمانية من قبضة القيصر الروسي، بل الذي حدث هو العكس تماماً، فقد انتهز القيصر الفرصة وعزز، كما رأينا، هذه الاتفاقية باتفاقية أكثر خطورة وأبعد أثراً وهي اتفاقية Unkiar Skelessi فأصبح بقاء سوريا في تلك الظروف بيد محمد علي مطلب مرغوب من العملاقين، الروسي لتبرير بقاء سيطرته على الدولة العثمانية باسم حمايتها من جيش الباشا، والبريطاني كورقة رابحة للمساومة حينما تتهيأ الظروف المناسبة، ونتيجة لهذا المأزق السياسي الذي وقع فيه الباشا أخذ يتخبط في سياسته، ويبدو أنه كان عاجزاً عن إدراك شروط اللعبة وأبعادها، فتصور أن توقيع اتفاقية Unkiar Skelessi فرصة مناسبة لقيام حرب عامة يستطيع أثناءها تثبيت انتصاراته في سوريا، وربما إضافة مناطق جديدة «فاقترح على الحكومتين الفرنسية والبريطانية أن تهاجما روسيا ووضع تحت تصرفهما كل قواه العسكرية»[2] وبالطبع لم يحظ هذا الاقتراح الساذج بأي اعتبار جدي من قبل

---

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 146.
(2) المصدر السابق، ص: 118.

الدولتين المخاطبتين فلجأ إلى وسيلة أخرى للخروج من الطريق المسدود الذي وصل إلى نهايته، وقد تصوّر أن حالة التوتر القائمة بين الروس وبريطانيا وحلفائهما تسمح له بتحقيق أمنيته الغالية في الاستقلال، فقدّم في 3 سبتمبر سنة 1834 مذكرة إلى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا في مصر يشعرهم فيها بعزمه على الاستقلال عن السلطان مقابل امتيازات يعطيها للدولتين ـ بريطانيا وفرنسا ـ «ولأن هذا الاستقلال الضمان الوحيد ضد تقدم روسيا في الشرق عبر آسيا الصغرى وبلاد فارس»[1] وكانت ردود الفعل على مذكرة الباشا من جميع الدول المعنية في غير صالحه؛ فروسيا هددت بتطبيق معاهدة Unkiar Skelessi إذا أقدم الباشا على الانفصال عن الدولة العثمانية، وبريطانيا ساءها أن يجعل من نفسه معبّراً عن مصالحها، فهي تدرك ما لا يدركه الباشا وليست في حاجة إلى نصائحه فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية ومصالحها الحيوية، أما فرنسا فهي أيضاً غاضبة ـ ولكن طبعاً بعد أن علمت برد الفعل البريطاني من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي (شرهانة) أي عاتبة على الباشا لأنه «وجه المذكرة إلى القنصل البريطاني العام في مصر قبل أخذ رأي القنصل الفرنسي فيها[2]»!

لقد كانت هذه الأزمة محكاً حقيقياً لقدرات محمد علي السياسية وعبقريته المزعومة، وأثبتت بشكل جلي، أن انتصاراته العسكرية سواء في الجزيرة العربية أو اليونان أو أخيراً في سوريا لم تكن لتتم لولا تطابقها مع أهداف السياسة البريطانية، وعندما تعارضت هذه الأهداف مع طموحات الباشا تبيّن له وبعد فوات الأوان أن جميع إنجازاته ـ وبعد ربع قرن ـ مجرد قبضة من الهواء، كما قلنا آنفاً. وفي محاولة يائسة للخروج من هذا المأزق، حاول الباشا ترميم علاقته بالسلطان العثماني فطلب إجراء مفاوضات مباشرة سنة 1836 بمعزل عن جميع الدول، وعرض تقديم مبلغ 600 ألف كيس مقابل الاعتراف بحق الوراثة في مصر وسوريا كلها، فرفض السلطان هذا العرض[3]

(1) المصدر السابق، ص: 120 ـ 121.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق، ص: 127 ـ 128.

وكان هذا الطلب في الحقيقة مستحيلاً؛ فلا هو ولا السلطان بقادرين على حلّ الأزمة التي أصبحت ذات طابع دولي. وكان ردّ فعل الحكومة البريطانية واضحاً ـ بل وعنيفاً هذه المرة ـ تجاه تخبط محمد علي وتهديداته بالاستقلال، حيث كتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى قنصلها في مصر Campbell «إذا حاول محمد علي أن يضع ما قال موضع التنفيذ، وإذا نتج عن هذا التنفيذ قيام حرب بينه وبين السلطان، فإن بريطانيا مصممة على الوقوف جنباً إلى جنب مع محمود الثاني لتساعده على فرض القانون والنظام وإزالة كل حيف لحق أو قد يلحق به وبحقوقه، والضرب على يد من يريد تجزئة الإمبراطورية العثمانية. . .، إن الباشا يكون على ضلال مبين إذا ظن أن ما بين بعض الدول الأوربية من تزاحم وتحاسد سيمنعها من الانتصار للسلطان ومده بالمساعدة اللازمة للدفاع عن حقوقه المشروعة»[1].

وكرر محمد علي المحاولة نفسها بعد عامين، فقد أخذت الأمور بالنسبة له تتأزم بشكل خطير من الناحيتين الداخلية والخارجية، فتفجرت الثورات والعصيان في سوريا من جميع الطوائف ضد حكمه، وأصبح في عزلة سياسية كاملة من ناحية علاقاته الخارجية، كما أنه أصبح في قلق شديد على مستقبله ومستقبل عائلته ككل؛ فقد تقدمت به السن ولم ينل أي ضمان حقيقي لحكمه ومستقبل عائلته، فأبلغ في 25 مايو سنة 1838 قنصلي بريطانيا وفرنسا عزمه على الاستقلال، كما أبلغ في اليوم التالي قنصلي روسيا والنمسا «وكان هدف هذا البلاغ أن تتدخل الدول الأوربية بينه وبين السلطان لتسوية عادلة، فيعدل عن الاستقلال مقابل الاعتراف له بحق الوراثة، وأدرك مترنيخ اللعبة فكتب إلى سفيره في باريس أن الباشا «يلعب مع الدول لعبة سياسية من الطراز الشرقي[2]» ولكن بعد أقل من شهرين أرغم على سحب الإعلان وذلك في 16 يوليو سنة

---

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 129؛ وانظر أيضاً: Dodwell, Op. Cit., P.171.

(2) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 130.

1838 وبحضور القنصل البريطاني Campbell والروسي Medem[1].

لقد أصبحت الظروف كلها ضد الباشا، وأخذت الأزمة تأخذ بخناقه من كل جانب، ولم يعد له أي سند حقيقي لا في الداخل ولا في الخارج، فسياساته الداخلية سواء في مصر نفسها أو في المناطق المفتوحة كانت تقوم على العسف والجبروت وابتزاز الأموال ومصادرة الأراضي لتسخيرها لبناء مجد شخصي، فلم يكن هو في الحقيقة مخلصاً لأي شيء إلاّ لنفسه وعائلته، فلم يكن صاحب عقيدة يناضل من أجلها، أو مبادئ يعمل على تحقيقها، ولم تكن الشعوب ـ بما فيها الشعب المصري ـ التي يسيطر عليها بالنسبة له إلاّ مجرد وسائل لإشباع نهمه في المال والسلطة، وإمداد جيشه بالرجال لتحقيق طموحات طموحة جداً أكبر من إمكانياته بل وأكبر من مؤهلاته، ليست الشخصية فقط وإنما الاجتماعية والسياسية. وقد علّق كل الآمال على بريطانيا فارتمى في أحضانها بدون الحصول على أي ضمان من قبل هذه الأخيرة، واعتقد أنه ليس في حاجة إلى أي كائن سواها فلم يعمل بشكل جدي على بناء قاعدة شعبية تقف إلى جانبه عند اللزوم، فقد مارس أبشع أنواع الاضطهاد والتقتيل والتشريد في الجزيرة العربية، وخيب آمال السوريين الذين اعتقدوا أنه رسول إنقاذ من فساد الحكم التركي فأصبحوا كالمستجير بالرمضاء من النار، فقد ارتفعت الضرائب في عهده نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في السابق[2] فأخذوا بعد فترة وجيزة من حكمه يتمنون عودة الحكم العثماني بما فيه من فساد ومظالم، فتأججت الثورات، ويجب عدم المبالغة في دور الأجانب وخاصة الإنجليز في إشعال هذه الثورات فهم فقط أسهموا في توسيعها وإذكائها، وإنما كانت طبيعة حكمه هي السبب الحقيقي في إشعالها، وحتى إنجازاته في مصر نفسها كالبعثات التعليمية إلى أوربا ومصانعه لم تكن سوى نوع من (الديكور) لبلاط الباشا العظيم ويقول الأكاديمي المصري خالد فهمي؛ في مؤلفه الحديث «كل رجال الباشا» ص 370 و371 «وربما يزداد وضوح آراء

---

(1) Anderson, Op. Cit., P. 93.

(2) الوردي، علي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، ص 32.

الباشا في رعاياه المصريين بمراجعة المنطق الكامن خلف سياساته في التعليم. فالباشا بالرغم من تمجيده في كثير من الأحيان لقيامه بنشر التعليم وفتح مدرسة إثر أخرى بإرسال الطلبة إلى أوربا وإنشا مطبعة حديثة وأول جريدة منتظمة الصدور في الشرق، كان يحتفظ مع ذلك بتحفظات قوية تجاه تعليم العامة. ففي خطاب إلى ابنه إبراهيم يجيب فيه على طلبه فتح مدارس جديدة وإدخال المزيد من السكان المصريين المحليين فيها، قال إنه لا ينوي مطلقاً أن ينشر التعليم بين العامة في مصر... وأضاف أن عليه أن يقنع بتعليم عدد محدود من الناس يستطيعون أن يتولوا مناصب رئيسية في الإدارة وينبذ فكرة التعليم العام... وحتى بعد أن أنشأ هذه المدارس كان كثيراً ما يعبر عن استيائه لأنها ممتلئة في معظمها بطلاب مصريين يتحدثون العربية»، وكما قال أحد الكُتَّاب الغربيين «وكان تجنيده للجيش وأعمال السخرة ألحقت أبلغ الأضرار بالفلاحين، وكان اهتمامه بالثقافة الأوربية نفعية وسطحية والمدارس التي أنشأها كانت فقط لتخريج العسكريين والمطبعة التي أنشئت في بولاق سنة 1822 خصصت أصلاً لطبع النشرات العسكرية...»[1] لهذا فإن ما اعتبره الباشا تغييراً في السياسة البريطانية ـ وهو لم يكن كذلك في الحقيقة ـ كما بيّنا فيما سبق ـ كان هذا ضربة مميتة للباشا، فقد أحس أنه فَقَد كل شيء، وأصبحت السنوات السبع (من اتفاقية كوتاهيه حتى معاهدة لندن) من أبشع سنوات حياته السياسية وأصبح لا يدري من أين ستهبّ الريح على سفينته التائهة في محيط السياسة الدولية.

كانت السنوات التالية لاتفاقية كوتاهيه فترة جمود على الجبهة العسكرية بين الباشا والسلطان، أو بين العملاقين روسيا وبريطانيا، ولكنها من الناحية السياسية كانت فترة نشاط محموم بينهما وعلى مستوى الدول الأوربية بشكل عام؛ فمن أجل الوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف ـ وخاصة الطرفين الرئيسيين ـ روسيا وبريطانيا ـ إلاَّ أن هذه الأخيرة لم تكن على عجلة من أمرها

---

(1) Anderson, Op. Cit., P. 56.

وفضّلت التريث حتى تتوافر الظروف المناسبة للعمل الحاسم، وكان أهم ما يشغلها هو احتواء عنفوان المد الروسي السياسي والعسكري، الذي حقق منذ اعتلاء القيصر نيقولا Nicolas الأول العرش سنة 1825 نجاحات واسعة؛ لم تكن معاهدة Unkiar Skelessi إلاَّ أحد معالمه الرئيسية، كما نجح الروس في تعزيز هذه الاتفاقية إثر اجتماع القيصر الروسي والإمبراطور النمساوي Munchengrats Francis II في 18 سبتمبر سنة 1833 حيث أصدرا إعلاناً تعهدا فيه بمساعدة الدولة العثمانية للمحافظة على وحدتها وبالحيلولة دون كل محاولة تهدف إلى تقسيمها[1] كما أن المستشار النمساوي مترنيخ، عند تأزم الموقف بين روسيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، إثر توقيع اتفاقية Unkiar Skelessi ألقى باللائمة في توتر الموقف على تلك الدولتين الأخيرتين[2] وهذا في حد ذاته نجاح كبير للدبلوماسية الروسية، لما يتمتع به المستشار النمساوي من وزن في الأوساط السياسية الأوربية، وحتى في الشرق استطاعت الدبلوماسية الروسية كسب نفوذ كبير في بلاط الشاه الإيراني وشجعته على الهجوم على قلعة Heart سنة 1837 التي تعتبر إحدى الطرق الهامة المؤدية إلى الهند[3].

وعلى الجانب الآخر كانت الدبلوماسية البريطانية تعمل جاهدة ولكن بهدوء ورصانة لاحتواء هذا النشاط، متجنبة المجابهة المباشرة؛ فعلى الرغم من توقيع اتفاقية Unkiar Skelessi بين روسيا والدولة العثمانية والتي أصبحت بموجبها هذه الأخيرة تحت مظلة النفوذ الروسي، فإن بريطانيا لم تحجم عن تقديم المساعدات العسكرية لجيش السلطان لإعداده وتدريبه، وكان السلطان من جانبه يتوق لإيجاد أي تعاون مع الإنجليز، إلاَّ أن الحذر والتمنع دائماً يأتي من قبلهم، نظراً لتعقيدات سياستهم تجاه المسألة الشرقية وجوانبها المتعددة على المستوى الأوربي والآسيوي بصفة خاصة. ودخلت العلاقات العثمانية

---

(1) Anderson, Ed., *Great Powers and the Near East*, P. 44.

(2) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 134.

(3) Anderson, *The Eastern Question*, P. 41.

البريطانية طوراً جديداً ويكاد يكون حاسماً سنة 1838 إثر توقيع اتفاقية تجارية بين الجانبين في 16 أغسطس من ذلك العام، نالت بريطانيا بموجبها امتيازات واسعة، حيث أصبح لها حرية التجارة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية بما فيها مصر وسوريا، وحرم الاحتكار في الإمبراطورية، وحددت الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية الواردة إلى الأراضي العثمانية بنسبة 3% من ثمنها و9% عند بيعها في الداخل، كما أعطت هذه الاتفاقية للبريطانيين حق التملك في جميع أنحاء الإمبراطورية، وتكفلت بحماية أشخاصهم وممتلكاتهم[1]. كانت هذه الاتفاقية على جانب كبير من الأهمية متعددة الأهداف والنتائج؛ فبالإضافة إلى ما يترتب عليها من مكاسب تجارية هائلة، حيث تضاعفت الواردات البريطانية لميناء استانبول وحده خلال أقل من العقدين القادمين عشرة أضعاف ما كانت عليه قبلها[2]. كما كانت هذه الاتفاقبة إشارة واضحة للروس بأنه ليس من حقهم، وبالتالي لن يكون في إمكانهم الاستمرار في الهيمنة على الدولة العثمانية والتمتع بامتيازات لا يتمتع بها الآخرون، ومن زاوية أخرى كانت تلك الاتفاقية ضربة موجهة وموجعة لمحمد علي ونظامه الاحتكاري، وبرغم ذلك لم يكن في وسع الباشا وهو في موقف الحيرة والضياع إلاَّ القبول بالأمر الواقع، وإبداء الاستعداد لتطبيقها في المناطق الواقعة تحت سيطرته[3]. ونتائج هذه الاتفاقية ليست اقتصادية تجارية فحسب، بل ربما أن مضامينها السياسية أبعد أثراً وأشد خطورة من ذلك، فهي خطوة إيجابية من قبل بريطانيا لإضعاف الباشا تميهداً لضربه وتحديداً صريحاً لموقفها النهائي من الأزمة، وأنها لن تقبل أي مساومة فيما يتعلق بمسألة تقسيم الإمبراطورية، وأحلام محمد علي في الانفصال والاستقلال. وإمعاناً في إحكام الحصار السياسي ضد الباشا، تجنبت بريطانيا حتى مخاطبته مباشرة

---

(1) Seton-Watson, Op. Cit., P. 306;
وانظر نص هذه الاتفاقية في الملحق الثاني لهذا الكتاب.

(2) Anderson, Op. Cit., P. 93.

(3) Ibid.

عندما قام بتحريك قواته في الجزيرة العربية نحو الخليج واليمن في محاولة لجس نبض بريطانيا في العام الماضي (سنة 1837) على أمل تحريك الموقف الذي تعمدت بريطانيا تجميده والدخول معها في حوار يخرجه من مأزقه، إلاَّ أنها تجاهلته تماماً وطلب Palmerstone من الباب العالي إصدار أمر صريح لمحمد علي بأن بريطانيا لا توافق مطلقاً على المساس بسيادة السلطان على تلك المناطق[1]. وبرغم أن السلطان ـ كما هو واضح وجلي ـ في هذه الفترة لا يملك أي تأثير على الباشا، إلاَّ أن هذا الأخير استجاب للأمر ـ أو الإنذار ـ فعندما طلب قائده خورشيد باشا إرسال سفينتين حربيتين لإنزالهما في مياه الخليج كان جواب الباشا: أن هناك «محظورات» تحول دون ذلك، مما أدهش خورشيد وجعله يتساءل عن ماهية هذه المحظورات، فجاء الجواب صريحاً «أن الإنجليز لا يقرون إرسال أية سفنية مصرية لا إلى خليج البصرة ولا إلى الخليج العربي»[2].

كان محمد علي، منذ بروزه على المسرح السياسي، يحاول جاهداً إظهار نفسه أمام الغربيين بصفة عامة، والإنجليز بصفة خاصة، بمظهر المصلح المستنير وسط شعوب من الجهلة والأغبياء[3]، وإنه رسول الحضارة الغربية لنشر لواء التقدم والازدهار عن طريق بعثاته التعليمية إلى أوربا ومحاباة الجاليات الأوربية[4] في المنطقة، والتقليد الأعمى لكل ما هو أوربي سواء في السلوك الشخصي، أو في المسارعة في الأخذ بنصائح وآراء المستشارين والمغامرين الأوربيين فيما يتعلق بتأسيس المشاريع الصناعية والاقتصادية دون دراسة جدية بمتطلباتها الأساسية ونتائجها الواقعية، وقد أكسبته هذه السياسة وأكسبت مصر أيضاً ـ مع ما ألحقته من أضرار بليغة مدمرة بمصر نفسها

---

(1) Dodwell, Op. Cit., P. 134.

(2) عسه، أحمد، **معجزة فوق الرمال**، بيروت، 1966، ص: 35.

(3) Dodwell, Op. Cit., P. 195.

(4) يدفع الأوربيون في مصر 3% بينما يدفع المسلمون 4%، شكري وآخرون، نفسه، ص: 380.

وبالمنطقة ـ رأياً عاماً أوربياً مناصراً، وقد أشار Palmerstone إلى هذه الناحية في حديث له مع السفير الفرنسي في شهر مارس سنة 1839 حيث يقول «وفي بريطانيا كما في فرنسا ناس يريدون أن تتسع وتمتد قوة القطر المصري، والحكومة البريطانية لا ترى هذا الرأي وأن وجوده يكون عقبة من العقبات الكثيرة في طريق سياستها الشرقية»[1].

وكان على الحكومة البريطانية لتجنب المعارضة البرلمانية وسخط الرأي العام البريطاني إذا أقدمت على تنفيذ مخططها بتصفية الباشا أو تحجيمه، أن تدمر هذه الصورة وتخلع كل أردية التقدم والتحضر الزائفة التي يتستر تحتها الباشا وإظهاره بمظهر ـ أو على حقيقته ـ الطاغية «الذي تقوم سياسته على الحرب والفتح والنهب والغنيمة والاضطهاد والاحتكار»[2] ـ كما يرى ذلك القنصل البريطاني Campbell في مصر. فأثارت موضوع الرق والممارسات اللاإنسانية التي تقوم سلطات الباشا بها في أفريقيا فكتب Campbell في أول ديسمبر سنة 1838 إلى Palmerstone «ولي الشرف أن أبلغ فخامتكم أنني لم أكد أعلم بأن جنود الباشا في قلب أفريقيا، أي في بلاد النوبة ودنقله وما إليها يستخدمون في جمع العبيد وأن أجورهم تدفع من الإيراد الناتج عن بيع هؤلاء العبيد حتى رأيت الواجب يتقاضاني أن أسارع إلى عرض الأمر على الجانب العالي بصفة جدية. . .»[3] نعم! هكذا استيقظ الضمير البريطاني، وتحركت المشاعر الإنسانية بعد تجاهل تام لما يزيد على ربع قرن لفظائع الباشا وجنوده في السودان وأفريقيا، والجدير بالملاحظة أن الوزير البريطاني Palmerstone قد أحاط السفير الفرنسي في لندن بمضمون خطاب Campbell[4] لأن هذه الرسالة قد أشارت إلى أن الفرنسيين المقيمين في مصر يمارسون تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، وكأنه بذلك يتهم ضمناً حكومة فرنسا بالضلوع، مع الباشا

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 145.

(2) Dodwell, Op. Cit., P. 163.

(3) شكري، محمد فؤاد وآخرون، نفسه، ص: 579.

(4) المصدر السابق، ص: 583.

في هذا العمل المشين! فخير لها الابتعاد عنه. وأهم من هذا أن الحكومة البريطانية بعثت إلى مصر بأحد أعضائها البرلمانيين البارزين لدراسة الأوضاع في مصر وتقديم تقرير شامل عنها وكان هذا العضو هو الدكتور Bowring. وبعثُ عضوٍ برلماني للقيام بهذه المهمة واضح الدلالة والمغزى، فتقريره خاصة من ناحية تقويم إنجازات محمد علي وشخصه يهدف إلى لجم أي معارضة سياسية داخل البرلمان لسياسة الحكومة تجاه الباشا، وقد وصل Bowring إلى مصر سنة 1837 وظل فيها حتى شهر مارس سنة 1838 وأعد تقريراً شاملاً على جانب كبير من الأهمية، وقدّمه إلى حكومته في شهر مارس من العام التالي (1839) بعنوان «تقرير عن الأوضاع في مصر وجزيرة كريت» Report on Egypt and Crete[1] والمغزى السياسي لإعداد هذا التقرير وعرضه على البرلمان في هذه الظروف بالذات، بالإضافة طبعاً إلى الجوانب الجدية فيه، مثل حالة مصر وإمكانياتها الاقتصادية، وأهميتها الاستراتيجية، وأحوال سكانها. . . إلخ، هو تصوير محمد علي بالحاكم الطاغية المستبد الذي أنهك شعبه بالسخرة والضرائب الباهظة والتجنيد الإجباري والأساليب اللاإنسانية في سبيل تحقيق طموحات شخصية نتج عنها الحرب والدمار للشعوب التي يحكمها وإقلاق وتهديد للسلام الأوربي، وقد كتب بالمرستون إلى سفيره في باريس «بالنسبة لي فإنني أكره محمد علي، الذي أعتبره مجرد بربري جهول لا أكثر. . . وأجد في الحضارة التي يتفاخر بها أسوء أشكال الدجل وأنا على يقين من أنه بلغ من العظمة كطاغية ومستبد أقصى ما استطاعه أحد في إتعاس الناس»[2]. سواء كان هذا صحيحاً أو غير صحيح فبريطانيا كانت على معرفة كاملة بنوع حكم محمد علي وممارساته طوال السنوات الطويلة الماضية، بل والحق يقال إن مظالم محمد علي لشعب مصر بدأ يخف نيرها تدريجياً بحكم طول فترة الاستقرار السياسي الذي صحب حكمه. وهكذا لم تأتِ نهاية العقد الرابع من ذلك القرن إلاّ وأصبح محمد علي في

(1) لأهمية هذا التقرير يجد القارئ مقتطفات منه في ملحق هذا الكتاب.

(2) فهمي، نفسه، ص: .

الحقيقة والواقع قد انتهى سياسياً وشل تماماً عن القيام بأي تحرك إيجابي يخرجه من الطريق المسدود الذي هو نفسه المسؤول الأول عن الوصول إليه.

كان بإمكان بريطانيا القيام بتسوية منفردة للأزمة، فليس محمد علي بقادر ولا حتى براغب في مواجهتها عسكرياً، ولكنها تجنبت ذلك لتحقيق عدد من الأهداف دفعة واحدة بإشراك جميع الأطراف المعنية، وهذه الأهداف التي تريد بريطانيا تحقيقها يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: إبطال معاهدة Unkiar Skelessi بين الدولة العثمانية وروسيا عن طريق إشراك هذه الأخيرة في التسوية الشاملة.

ثانياً: القضاء على النفوذ الفرنسي الذي أخذ يزداد في مصر بعد اتفاقية كوتاهيه، وذلك عن طريق إشراك فرنسا في التسوية، أو عزلها عن المجموعة الأوربية، وبالتالي تحجيم نفوذها لا في مصر وحدها وإنما في التسوية الأوربية والمسألة الشرقية ككل.

ثالثاً: تحطيم قوة محمد علي العسكرية فهي، وكما قلنا أكثر من مرة لا تريد أن تقوم في مصر حكومة قوية تسبب لها المتاعب وتهدد مصالحها بالخطر في المستقبل[1]، ولكنها لا تريد أن تتحمل مسؤولية ذلك تاريخياً، فتصبح سابقة يمكن لدولة أخرى القيام بمثلها في ظروف مشابهة، ومن ناحية أخرى فإن قيامها منفردة بعمل عسكري ضد محمد علي سيعقد الأزمة بدلاً من حلها، وسيطرح موضوع تقسيم الإمبراطورية العثمانية على بساط البحث وهو ما تحاول بريطانيا تجنبه بأي حال.

نجحت الدبلوماسية البريطانية في استثمار المواقف المتطرفة التي دأبت فرنسا على اتخاذها ضد روسيا سواء في البلاط العثماني أو في مساندة القوى الثورية في بولندا وفي روسيا نفسها، كما تجنبت القيام بأي عمل استفزازي

(1) عندما زار القيصر الروسي لندن سنة 1844 أكد له رئيس الوزارة البريطانية Sir Robert Peel أنه بحكم وجود مصالح حيوية لبريطانيا في مصر فإنها لا توافق مطلقاً على وجود حكومة قوية فيها، Seton-Watson, Op. Cit., P. 310.

ضد روسيا فيما يتعلق بالدولة العثمانية، فرفضت الاستجابة لمحاولات السلطان عقد اتفاقية عسكرية بعد الاتفاقية التجارية لسنة 1838[1]، إلاً أن هذا لم يحل دون تدهور العلاقات بين الجانبين الروسي والبريطاني خاصة بسبب الحرب الفارسية ـ الأفغانية في هِرات Herat[2] فعقد اجتماع قمة بين القيصر الروسي والإمبراطور النمساوي في Teplits في شهر يوليو سنة 1838 أكدت الدولتان فيه معارضتهما لسياسة الباشا التوسعية وإمكانية تطبيق معاهدة Unkiar Skelessi، كما رفضت روسيا اقتراحاً بريطانياً قدمه Palmerstone مرتين في صيف سنة 1838 بعقد مؤتمر دولي لحل النزاع بين الباشا والسلطان[3].

إلاً أنه في العام التالي (1839) دخلت الأزمة طورها الحاسم حيث أدرك السلطان أن الظرف الدولي أصبح مناسباً وفي صالحه خاصة كما قلنا بعد الاتفاقية التجارية مع بريطانيا في العام الماضي وموقفها الودي تجاهه والذي عبّرت عنه بالمساعدات العسكرية والتدريبية لإعداد جيشه للجولة القادمة، كما أن محمد علي أدرك خطورة الوضع، ولكنه كان عاجزاً عن القيام بأي تحرك سياسي، فلم يكن أمامه إلاً الاستعداد للمجابهة وتقوية استعداداته العسكرية. وعلى الرغم من انتصار جيشه الحاسم على الجيش العثماني في نصيبين في 24 يونيو سنة 1839، ووفاة السلطان محمود الثاني في مطلع الشهر التالي وتسليم الأسطول العثماني للباشا، إلاً أنه مع ذلك كله لم يكن قادراً على استثمار هذا النصر أو حتى تثبيت مكتسباته العسكرية بسبب عزلته السياسية، فطلبت منه بريطانيا وفرنسا سحب قواته فوراً من آسيا الصغرى وهددتا بحصار الإسكندرية[4]. وكان يبدو ـ ظاهرياً ـ أن الأمور مواتية لحل النزاع بين السلطان والباشا في مفاوضات مباشرة، خاصة بعد وفاة السلطان محمود

---

(1) Ibid, P. 307.

(2) Ibid, P. 206, CF. Mosely, Philip. E., *Russian Diplomacy and the Opening of the Eastern Question, in 1838 - 1839,* Harvard University Press, P. 96.

(3) Seton-Watson, Op. Cit., P. 306.

(4) Dodwell, Op. Cit., P. 121.

الثاني، ولكن ذلك في الحقيقة كان أمراً بعيد الاحتمال؛ فالسلطان ووزراؤه ليست لديهم أية ثقة بالباشا ولا يستبعدون أن يكون على اتفاق مع الدول «إذا كان قد أعطاها ما يرضيها من الضمانات بأن يحترم ما لها من مصالح»[1] ولم تكن هذه الشكوك في غير محلها، فالباشا لم يكن ليتردد في إعطاء أية دولة ما تشاء من الامتيازات إذا كان ذلك سيحقق طموحاته وأطماعه، وعلاوة على ذلك فإن الدول المعنية وعلى رأسها بريطانيا لم تكن لتسمح بقيام اتفاق بين الباشا والسلطان، وقد نجحت هذه الأخيرة (بريطانيا) في استصدار مذكرة موجهة للباب العالي من الدول الخمس (بريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا) في 27 يونيو سنة 1839 قدّمها سفراء هذه الدول تقول «الموقعون أدناه تسلموا هذا الصباح تعليمات حكوماتهم بأن يتشرفوا بإبلاغ الباب العالي أن الدول الكبرى الخمس قد توصلت إلى اتفاق بشأن شؤون الشرق ويطلبون تأجيل أي حلّ بدون موافقتهم وأن ينتظر نتيجة اهتمامهم بمصالحه التي تدركها الدول»[2].

كانت هذه المذكرة نصراً كبيراً للدبلوماسية البريطانية تجاه هذه الأزمة؛ فحتى فرنسا التي طالما حاولت الوقوف إلى جانب الباشا وقعت في شرك السياسة البريطانية[3].

أما روسيا ـ وهي الطرف الرئيسي الثاني في الأزمة ـ فقد طرأ على سياستها تحول جديد خلال ذلك العام؛ فهي قد أصبحت في شبه عزلة سياسية فلم يكن يمثّلها في كل من لندن وباريس وفيينا في فترة من ذلك العام (1839) إلاّ قائمين بالأعمال بدلاً من السفراء[4] كما أن الأوضاع الاقتصادية بل والعائلية بالنسبة للقيصر كانت في وضع سيئ[5] بالإضافة إلى انشغال قواته

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 167.

(2) Anderson, *The Great powers and the Near East*, P. 46.

(3) تنكرت فرنسا لهذه المذكرة فيما بعد ولكن ذلك لم يؤثر على مفعولها.

(4) Anderson, *The Eastern Question*, P. 98.

(5) Ibid.

على الحدود الفارسية وبقمع ثورات الكرج والشراكسة في القوقاز[1]. كل هذه العوامل جعلت القيصر الروسي يدرك أنه غير قادر على تطبيق معاهدة Unkiar Skelessi فيما لو طلب منه السلطان العثماني ذلك، وأكثر من هذا فقد أدرك القيصر بعد تجربة السنوات الست الماضية، منذ توقيع تلك الاتفاقية، أن روسيا وبريطانيا لا تستطيع أي منهما منفردة السيطرة على الدولة العثمانية[2] وقد أشار إلى ذلك بوضوح الرئيس الروسي Nesselrode في تقريرين رفعهما للقيصر في شهر أغسطس سنة 1839[3] لهذا أخذت روسيا تعمل في سبيل التقارب مع بريطانيا للتفاهم على حلّ الأزمة، فأوعزت إلى قائد قواتها على الجبهة الإيرانية الجنرال بروفسكي أن يتوقف عن القيام بأي عمل عسكري يثير بريطانيا[4]، كما قام القيصر ببعث مندوب خاص هو Baron Brunnov إلى لندن بعروض سخية تتضمن عدم إصرار روسيا على تجديد معاهدة Unkiar عند انتهائها سنة 1841[5] وإعادة النظر في المضائق. بل وأكثر من هذا، كانت التعليمات المعطاة للمندوب الروسي تقضي بأنه إذا وجد استعداداً حسناً لدى Palmerstone للتفاهم فيقترح عليه «اعتراف روسيا لبريطانيا بالحرية المطلقة في كل ما تريد القيام به على سواحل سوريا ومصر»[6].

وأصبحت العقبة الرئيسية في سبيل التسوية هي فرنسا التي لم يكن لها في الحقيقة استراتيجية محددة، فهي تتخبط في مواقفها فتارة هي النصير الوحيد للباشا، مع عجزها أن تكون نصيراً مفيداً، وتارة تقف مع بريطانيا باعتبارها دولة غربية، وفي جميع الأحوال جعلت من نفسها المتصدي الأول للخطر الروسي. وقد حاولت بريطانيا إقناعها بأن الروس جادون في التسوية، ففي

---

(1) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 134 ـ 135.

(2) Seton-Watson, Op. Cit., P. 307; CF. Anderson, *The Great Powers*, P. 45.

(3) Anderson, *The Eastern Question*, P. 98.

(4) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 157.

(5) Anderson, Op. Cit., P. 89.

(6) إميل خوري، وعادل إسماعيل، نفسه، ص: 185.

حديث ـ سبقت الإشارة إليه بين Palmerstone والسفير الفرنسي في لندن في 14 مارس سنة 1840 يقول الأول: «. . . ولكني أؤكد أنها (أي روسيا) تريد الخروج من المركز الحرج الذي وضعت فيه نفسها في الشرق، فمعاهدة Unkiar Skelessi أصبحت ثقيلة عليها، وإذا وقعت اضطرابات في تركيا، أو إذا هددت الجيوش المصرية عاصمة السلطنة فاضطر الباب العالي إلى طلب المساعدة الروسية عملاً بأحكام هذه المعاهدة، فإن القيصر الروسي مصمم على استجابة الطلب لأنه يشعر بأن الشرف يقضي عليه بذلك، ولكنه لن يفعل عن طيب خاطر لعلمه بأننا، أي أنتم ونحن، غير مستعدين لإطلاق يده في الأمر، وهو لا يريد أن ينازلنا، ولهذا تراه يبحث عن موقف أوفر سلامة أو أقل خطراً، ومصلحتنا ومصلحتكم ومصلحة أوربا تقضي بأن نسهل عليه الأمر[1]».

ولكن فرنسا لا تريد تسهيل الأمر لأنها تُدرك جيداً أنها أيضاً من الخاسرين في أي تسوية تتم في الظروف الراهنة، وأن بريطانيا ستنفرد بالغنيمة مبدية الكثير من المكر والخداع والتظاهر بالصداقة معها، ومستغلة أيضاً هذه الصداقة المزعومة. وقد وضع السفير الفرنسي في اسطنبول الأميرال Admiral Roussin النقط فوق الحروف في هذا الموضوع في رسالة إلى رئيسه سولت، رئيس وزراء فرنسا، في يوليو سنة 1839 حينما قال: «أتمنى ألا يحدثني أحد بعد اليوم عن تحالفنا مع البريطانيين، لأني لم أعثر بعد على من يثق بهذا التحالف، وأنا شخصياً أبعد الناس عن الإيمان به وأخشى إذا تحدثنا عنه هنا أن نصبح موضوعاً للضحك والتندر»[2].

حقاً أن تشبث فرنسا بالصداقة مع بريطانيا من جهة وإظهار نفسها بالمدافع الحقيقي عن الباشا من جهة أخرى، هو موضوع دسم للسخرية والتندر. إلاّ أن الدبلوماسية البريطانية لم تكن بعاجزة عن تطويق هذا التصلب الفرنسي،

---

(1) المصدر السابق، ص: 208.

(2) المصدر السابق، ص: 156 ـ 157.

فقد استطاع Palmerstone سحب البساط من تحت قدميها وتركها عارية عاجزة تعيش على أوهام أن أوربا لن تقدم على شيء خطير فيما يخص المسألة الشرقية دونها! وحتى السفير الفرنسي في لندن أدرك خطر تصلب حكومته ولا واقعيتها فهو يقول «إني أرى العالم على قدمي بريطانيا يبدي استعداده لعمل ما تشاء، أما نحن الذين ندعي صداقتها الخالصة فإننا نقول لها لا»[1]، وفي هذا الإطار، إطار تطويق التصلب الفرنسي وتليينه أو إحباطه، أوعز Palmerstone إلى قائدي حامية مالطة وجبل طارق بإمداد المجاهد عبد القادر الجزائري بالذخيرة لمواصلة الثورة ضد فرنسا[2]. واحتياطاً من أي مغامرة تقوم بها فرنسا، إما مدفوعة بتحرج موقفها السياسي في أوربا، أو بأحلامها في العودة إلى مصر ـ مع استبعاد ذلك في الظروف الراهنة ـ ولأسباب استراتيجية أخرى تتعلق بإحكام القبضة على المعابر المائية المؤدية إلى الهند قامت بريطانيا سنة 1839 باحتلال ميناء عدن الهام.

وفي الداخل على الساحة السورية، تحرج موقف الباشا بتجدد الثورات والاضطرابات، وشكّل اللبنانيون جيشاً أطلقوا عليه (جيش الخلاص) وأعلنوا الثورة في مايو سنة 1840. وبالرغم من أن أصابع الاتهام تشير إلى بريطانيا في تشجيع التمرد والعصيان، إلاّ أنه من غير شك أن المظالم التي أوقعها الباشا بالشعب السوري هي المحرك الرئيسي الأول المؤجج للثورة، فقد أُنهكوا بالضرائب الباهظة التي تضاعفت في عهده أكثر من ثلاث مرّات عنها تحت حكم العثمانيين[3].

وهكذا أصبح الباشا في وضع متردّ للغاية، فقام بمحاولة أخيرة تنم عن يأس كامل للتفاوض مع السلطان مباشرة، مع أنه يدرك بعدم جدوى ذلك، فبعث في 16 يونيو سنة 1840 بمندوب للباب العالي عارضاً خضوعه للسلطان محملاً رسوله هدية مقدارها 400 ألف قرش ومبدياً استعداده لإعادة الأسطول

---

(1) المصدر السابق، ص: 215.
(2) المصدر السابق، ص: 156.
(3) المصدر السابق، ص: 221.

العثماني في اليوم الذي يريده السلطان، ولا يطلب مقابل ذلك سوى منحه حكم مصر وسوريا وراثياً مقابل خراج يحدده السلطان[1].

إلاً أن الأمر قد تمت تسويته هناك في لندن، حيث قدم Palmerstone مشروع اتفاقية للسفير الروسي في 19 يناير من هذا العام كانت أساساً للمفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية لندن الشهيرة في 15 يوليو 1840[2] بين كل من بريطانيا وروسيا ومعهما النمسا وبروسيا. وكانت هذه الاتفاقية تقضي بمنح محمد علي باشوية مصر وراثياً وعكا مدى حياته فقط، فإذا مضت عشرة أيام ولم يقبل الباشا هذا العرض، فقد حقه في حكم عكا، فإذا مضت عشرة أيام أخرى يُعطى مهلة عشرة أيام أخرى لحكم مصر وراثياً، فإذا انتهت تلك المدة بدون أن يعلن قبوله لذلك سقط حقه تماماً حتى في حكم مصر نفسها.

والحق أن الظروف التي تمّت فيها هذه التسوية والطريقة التي تمَّ بها تقديم تلك الشروط لم تكن لتسمح للباشا بالقبول الفوري، وكان هذا مقصوداً في حد ذاته، فإن بريطانيا لا تريد أن تبقي سوريا، أو حتى جزء منها مرتبط بمصر حتى ولو للفترة المتبقية من عمر الباشا المسن.

وبعد نفاذ المدة المحددة، تقدمت قوات الدول المشتركة في الاتفاقية وعمودها الفقري الأسطول البريطاني بقيادة Sir Charles Smith بضرب جيش محمد علي وحصاره في سوريا في 3 سبتمبر سنة 1840[3]. حتى وافق على البديل الثاني وهو الاكتفاء بحكم مصر وراثياً وشروطه المذلة الأخرى القاضية بخضوع الباشا وخلفائه للسلطان، وتحديد قواته البرية والبحرية. . . إلخ، ووقع يوغص بك وزير خارجية محمد علي مع القائد البريطاني الأميرال نابير Admiral Napier في 27 نوفمبر سنة 1840 اتفاقية انسحاب قوات الباشا من سوريا.

(1) المصدر السابق، ص: 235.
(2) انظر نص الاتفاقية في الملحق الثاني لهذا الكتاب.
(3) Marlowe, Op. Cit., P. 46.

وفي 13 يونيو سنة 1841 وُقّعت اتفاقية بين الدول الأوربية الكبرى خاصة بالمضائق، وكانت تلك الاتفاقية نصراً حاسماً للدبلوماسية البريطانية؛ فقد نسفت تماماً جميع آثار اتفاقيتي Adrianople (1829) و Unkiar Skelessi (1833) اللتين أثارتا غيظ بريطانيا وهددتا مصالحها الحيوية في هذه المنطقة من العالم، وكانتا السبب الجوهري في نشوء هذه الأزمة واستمرارها طوال عقد كامل تقريباً.

والجدير بالملاحظة أن بريطانيا لم تكن راغبة في إسقاط الباشا نهائياً، فعندما أصدر الباب العالي قراراً بعزله إثر رفضه قبول اتفاقية لندن، قدّمت بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا مذكرة للسلطان في 3 يناير 1841 يطالبون فيها بالعدول عن هذا القرار(1)، فصدر في 13 فبراير خط شريفي بإقامة محمد علي حاكماً وراثياً في مصر(2). فبريطانيا ليست معادية للباشا كشخص ولا كنظام حكم، فصفاته الشخصية ونظام حكمه تتلاءم مع متطلبات سياستها في مصر بالذات؛ فهو حاكم قوي يستطيع فرض الاستقرار السياسي، كما أن نهجه السياسي المعادي للإسلام كأيديولوجية سياسية ومفهوم حضاري وتعلقه بمظاهر المفاهيم الغربية في الحكم والإدارة والمؤسسات الاجتماعية والثقافة يكفل إضعاف روابط مصر بتراثها وعلاقاتها بأمتها وبالتالي يفقدها هويتها الحقيقية ويجعلها تدور في حلقة خبيثة مفرغة تبحث عن نفسها، فهل نجحت؟

---

(1) عمر، نفسه، ص: 183.

(2) Anderson, Op. Cit., P. 164; CF, Marlowe, Op. Cit., P. 48.
وانظر نص هذا الخط في الملحق الثاني لهذا الكتاب.

استخلاص وخاتمة

يتبيّن من العرض السابق لسياسة الفتح والتوسع التي انتهجها محمد علي باشا في جميع المناطق التي كانت مسرحاً لهذا النشاط (الجزيرة العربية، السودان، اليونان وسوريا) أن الباشا كان يسير في تلك السياسة وفق استراتيجيتين متطابقتين في الظاهر متناقضتين في النهاية بحكم اختلاف الأهداف الموضوعة لكل منهما. إحداهما واضحة المعالم محددة الأهداف، وهي ما يمكن أن نعرِّفها بأنها (الاستراتيجية السياسية لبريطانيا العظمى في المنطقة بعد الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798 ـ 1801) وتقضي بما يلي:

أولاً: عدم السماح لأية قوة أوربية بالاستيلاء على مصر، أو أن يكون لها نفوذ سياسي يهدد مصالحها (أي بريطانيا) في تلك البلاد، أو يعيق مواصلاتها عبرها إلى الهند.

ثانياً: المحافظة على كيان الدولة العثمانية بوضعها المتداعي، وتعزيز النفوذ البريطاني في تلك الإمبراطورية، عن طريق الوسائل التقليدية (الامتيازات والاتفاقيات التجارية كاتفاقيتي سنة 1809 وسنة 1838).

ثالثاً: إبقاء مصر في إطار الدولة العثمانية، وعدم السماح بانفصالها تحت أي حكم. وكانت هذه السياسة قد بدأت تتبلور حتى قبل مجيء محمد علي للحكم، ففي رسالة بعث بها السفير البريطاني في اسطنبول Drummond إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد الجلاء الإنجليزي الأول عن مصر سنة 1803 بعد معاهدة Amiens يقول: «إن استقلال المماليك في مصر لا ينسجم مطلقاً مع سياستنا، وأي ارتباط نريد إبقاءه

مع مصر سيكون أكثر فعالية وأسهل تنفيذاً عن طريق الباب العالي . . . فبقاء مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية سيجعل تعرّضها لغزو أجنبي أقل احتمالاً مما لو كانت مستقلة تحت حكم المماليك»[1].

وبعد أن نجح محمد علي في الاستيلاء على الحكم، والقضاء على منافسيه، وتمّ التفاهم مع الإنجليز أثناء حملة Fraser سنة 1807، واستعداده المطلق لعمل كل ما يريدون بشرط حمايته من الأعداء المحتملين الخارجيين (الأتراك والفرنسيين) وأصبح هو الحاكم المطلق في مصر، أصبح هناك بعداً جديداً لسياسة بريطانيا تجاه المنطقة، ولكن في إطار استراتيجيتها السياسية المرسومة، وهذا البعد هو إمكانية تسخير إمكانيات مصر وموقعها الاستراتيجي والجغرافي الممتاز، وطاقتها البشرية الكثيفة، لتحقيق تلك الأهداف أو الاستراتيجية، وتمثل ذلك في ضرب الدولة السعودية باعتبارها حركة انفصالية في جسم الدولة العثمانية من ناحية، وللخطر المباشر الذي أصبحت تمثله بالنسبة لطرق مواصلاتها ـ البحر الأحمر والخليج، والطرق البرية المتفرعة من هذا الأخير من ناحية أخرى، كما تمثّل ذلك أيضاً في ضرب الثورة اليونانية ومن خلفها النفوذ الروسي، المتعطش لمياه البحر المتوسط، وأخيراً تمثل ذلك في ضرب الدولة العثمانية نفسها باحتلال سوريا وتهديد عاصمتها استانبول، وذلك لإنقاذ هذه الدولة من براثن الدب الروسي. وعندما تحقق هذا كله بالتسوية الشاملة التي تمّت وفق اتفاقية لندن سنة 1840 وأدى محمد علي باشا مهمته بالكامل، أعادته بريطانيا إلى حجمه الطبيعي أو إلى نقطة الصفر التي انطلق منها منذ ثلاثين عاماً تقريباً. أعادته حاكماً لمصر فقط، تابعاً للسلطان العثماني، مقيداً بشروط قاسية في وضع أضعف بكثير مما كان عليه قبل[2] بدء رحلته الطويلة.

وثانيتهما (أي ثانية الاستراتيجيتين التي قلنا إن محمد علي يشير وفقهما) هي ما يمكن أن نسميه (استراتيجية محمد علي نفسه في الفتح والتوسع) وهذه

(1) Marlowe, Op. Cit., P. 30.

(2) Marlowe, Op. Cit., P. 30.

التسمية فيها، في الحقيقة، الكثير من التجاوز، فنحن نشك أن محمد علي كان لديه في أية لحظة من حياته السياسية تصور متكامل للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ـ باستثناء التشبث بالحكم طبعاً ـ وإنما الذي نعتقده هو أن لديه تصوراً عاماً لما يمكن أن يحققه، ولكن ذلك وفق خط سياسي واضح لا غموض فيه وهذا التصور العام الغائم يقوم على المعطيات التالية:

أولاً: إن الضعف قد بلغ مداه بالدولة العثمانية وأنها أصبحت على مفترق طريقين:

(أ) إما أن الأمر سيؤدي إلى انفراط عقدها وتنقسم إلى عدد من الوحدات السياسية المستقلة أو شبه المستقلة، وفي هذه الحالة فإن مصر تحت حكمه أصبحت مؤهلة لأن تأخذ نصيباً وتضم بعض المناطق (ربما الجزيرة العربية وسوريا) وهذا يفسر لنا سر مطالبته بإعطائه باشوية سوريا كشرط لغزو الدولة السعودية الأولى.

(ب) أو أنها ستتعرض لحركة انبعاث جديد، وفي هذه الحالة أيضاً، فإنه هو نفسه وما يتمتع به من صفات العبقرية والدهاء (وهذا ما يعتقده في نفسه على الأقل إلى درجة الغرور) وباستخدام إمكانيات مصر، مؤهل لأن يلعب دور البطل في حركة الانبعاث هذه. وهذا ليس بعيداً عن التفكير البريطاني. أثناء تفوّق النفوذ الروسي في الدولة العثمانية. ففي خطاب بعث به بالمرستون إلى بونسلي Ponsonly في أوسط سنة 1833 أنه «ما دام السلطان لديه الإمكانية والإرادة ليظل محتفظاً باستقلاله، فسنعمل كل ما في وسعنا لتأييده ومساندته، ولكن إذا أصبح خاضعاً (Slave) للروس، ولم تعد اسطنبول كما نريد أن تكون، ففي هذه الحالة فإن تأييد محمد علي سيكون هو الخيار الأفضل لتوازن القوى في الشرق»[1].

---

(1) Palmerston to Ponsonly, Private, 21, May, 1 July 1833. Broadlands Mss GCF PO. 656, 658; according to: Engram, *The Beginning of the Great Game in Asia*, P. 258.

ثانياً: إن الهيمنة البريطانية على المنطقة حقيقة قائمة، وإن أي مشروع على جانب من الأهمية يتعارض مع أهداف السياسة البريطانية سيمنى بالفشل المؤكد والعكس بالعكس.

وانطلاقاً من هذا التطور فقد التزم الباشا في سياسته التوسعية بخط واضح يقضي بالتوفيق بين طموحاته التوسعية ومتطلبات السياسة البريطانية في الهيمنة على المنطقة، والتصدي لأي خطر محلي أو خارجي يهدد أو يعرقل هذه الهيمنة. وقد رأينا ذلك واضحاً في غزوه للجزيرة العربية، وفي سوريا حتى هدنة كوتاهيه سنة 1833. أما غزو اليونان فلا نرى في ذلك أي هدف للباشا سوى تقديم الدليل العملي على مدى نفعه للسياسة البريطانية.

إن هذه القناعة السياسية، أو الخط السياسي الذي اعتقد الباشا أن فيه يكمن السر الذي سيمكِّنه من تحقيق الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها في إقامة دولة كبرى، أو إمبراطورية عظمى، على أنقاض الدولة العثمانية، هو في رأينا الخطأ السياسي المميت الذي وقع فيه الباشا، ويكشف عن أمية سياسية وجهل بقانون العلاقات بين الأمم الذي أولى بديهياته تقول إن المصلحة والمصلحة وحدها هي حجر الأساس لأي توافق وانسجام أو تناقض وخلاف بين أي أمتين، فأي مصلحة لبريطانيا في أن يقوم في مصر دولة قوية بالمعنى الحقيقي بمحمد علي أو بدونه؟ نحن لا نستبعد أن مثل هذا السؤال قد خطر في ذهن الباشا مستدلين على ذلك بقوله مرة، ما معناه، إن له سياسة تجاه هذه الدولة (أي بريطانيا) وسيسهر على تنفيذها[1]. وهذا يعني أنه يدرك، ولو بشكل غامض، هذه الحقيقة ولكنه يعتقد أنه بعبقريته قادر على إيجاد الظروف وتوفير الأسباب التي ستمكِّنه في الوقت المناسب، وعندما يبدأ التناقض والصدام بين طموحاته ومصالح تلك الدولة، من الوقوف على قدميه وقبول التحدي، وإذا صحت هذه الفرضية فإنها تنم عن وهم خطير وقع فيه الباشا؛ حيث تصوّر أنه وحده الحاكم الفرد على رأس دولة فقيرة وضعيفة، شبه معدومة المؤسسات

(1) انظر أعلاه، ص: 82.

السياسية، قادر على خداع دولة عظمى بكل ما تعنيه هذه الكلمة، ليس فقط في الإمكانيات المادية والسياسية والعسكرية، بل وأيضاً القادرة على وضع الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها ووضع البدائل التكتيكية لتحقيق أهداف تلك الاستراتيجيات.

ومهما كان الأمر، سواء أكان الباشا قد أدرك حتمية التناقض بين طموحاته ومتطلبات السياسة البريطانية، وسواء أكان قد راهن على إمكانية تغلبه واجتيازه تلك المرحلة أو لم يكن ذلك، فإن الحقيقة الثابتة أن الباشا قد التزم بذلك الخط السياسي، ورضي الارتباط بركب المصالح البريطانية حتى أدى دوره كاملاً من زاوية تلك المصالح، ثم أعيد إلى مواقعه الأولى حاكماً لمصر تابعاً للدولة العثمانية.

وخطورة هذه السياسة التي انتهجها محمد علي ليست محدودة فقط في فشله في تحقيق أحلامه بإقامة دولة كبرى، وإنما الخطورة الحقيقية تكمن في النتائج التي ترتبت على هذه السياسة وتمخضت عن تلك الأحداث، فإن المنطقة التي كانت مسرحاً لهذه السياسة شهدت تحولاً خطيراً وتقهقراً مريعاً إلى الأسوأ أشواطاً طويلة بسبب تلك السياسة.

فالجزيرة العربية التي كانت الضحية الأول التي ذبحت قرباناً لهذا التفاهم بين الباشا والإنجليز، كانت قد شهدت تطورات جديدة وجذرية تمخض عنها قيام وحدة سياسية، لم تشهد الجزيرة العربية لها مثيلاً منذ صدر الإسلام الأول، متمثلاً في قيام الدولة السعودية الأولى عبر كفاح طويل ومرير استغرق أكثر من ستين عاماً، وكانت كل المؤشرات تؤكد أنها في سبيلها إلى توحيد أجزاء المشرق العربي من الأناضول شمالاً حتى بحر العرب في الجنوب، ومن البحر الأحمر وشرق المتوسط في الغرب، إلى الخليج ونهر الفرات شرقاً، دع عنك بقية الجيوب المتبقية في اليمن، وعلى شواطئ الخليج، فقد كادت أن تصبح في حكم المنتهي. فتم بناءً على هذا التفاهم تحطيم تلك الوحدة السياسية وأريد للجزيرة العربية أن تعود إلى سابق عهدها مجموعة من الوحدات السياسية المتنافرة والعشائر والقبائل المتناحرة وقد عادت أو كادت.

وفي الخليج واليمن مكّنت هذه السياسة بشكل مباشر، وفي الحقيقة كجزء مكمل، للاستعمار البريطاني من تثبيت أقدامه بشكل راسخ وقوي وما ترتبت على ذلك من نتائج معروفة ظلت آثارها حتى وقتنا الحاضر.

وفي الدولة العثمانية كانت هذه السياسة واحداً من أهم وأخطر العوامل التي أسهمت في إضعافها، إن لم تكن هي العامل الأهم والأخطر، فالدولة العثمانية بعد اتفاقيات لندن (1840 ـ 1841) هي أضعف بكثير منها قبل الحرب الروسية التركية (1828) هذه الحرب التي كانت نتيجة مباشرة لخيانة الباشا وتواطئه أثناء الأزمة اليونانية، ومن ثم وقوفه في صف أعداء الإمبراطورية أثناء تلك الحرب (الروسية ـ التركية)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن السلطان المعاصر لمحمد علي، وهو السلطان محمود الثاني كان واحداً من أقدر سلاطين بني عثمان، ويقف في صف سليمان القانوني ويطمح إلى تجديد مؤسسات الدولة وبعث روح جديدة فيها، وكان مستنيراً يرغب في الاستفادة من الوسائل والأنظمة الأوربية، إلاّ أن محاولاته أحبطت نتيجة لهذه السياسة التي يسير في فلكها الباشا وخاصة في العقد الرابع من ذلك القرن.

وحتى في مصر نفسها لم تكن انعكاسات هذه السياسة أقل خطورة وأخف ضرراً؛ فإن استمرار تلك الحروب طوال ثلاثين عاماً قد استنفد موارد هذا الشعب المادية، حيث وصلت نفقات الجيش في بعض الفترات، كما أشرنا في حينه إلى نصف الدخل القومي، بالإضافة إلى استنزاف طاقاته البشرية الشابة والزج بها في أتون تلك الحروب، ولتشغيل مصانعه التي أثبتت ـ بشهادة أصدقائه الإنجليز ـ فشلها الذريع من الناحية الاقتصادية[1].

---

(1) انظر تقرير Bowring في الملحق الأول من هذا الكتاب. وقد أشار James August St. John في كتابه:

Egypt and Mohammed Ali or Travels in the Valley of the Nile, London, 1834, Vol. 2. PP. 433 - 460.

(الذي يذكر أنه قابل الباشا أثناء زيارته لمصر) إن من أسباب فشل المصانع التي أنشأها محمد علي هو جهله كما يشير هذا المؤلف إلى أن الباشا كان مكروهاً من قبل معاصريه المصريين.

وإذا كانت هذه هي النتائج المباشرة في المناطق التي كانت مسرحاً لتلك الأحداث، وعلى هذا القدر من الخطورة، فإن النتائج غير المباشرة والبعيدة المدى، كانت أشد خطورة وأكثر تأثيراً على ساحة المنطقة كلها وعلى الأمة العربية بشكل خاص وعلى مصر بشكل أخص، فكما قلنا في مستهل هذا الكتاب إن المنطقة كانت في مستهل ذلك القرن على أبواب مرحلة جديدة وانطلاقة جديدة نحو آفاق جديدة ولكن على أسس ومنطلقات حضارية عريقة وكان أبرز مؤشرات هذه المرحلة هو قيام الدولة السعودية الأولى وحتمية تشبعها بروح العصر، والاستفادة من منجزاته الحضارية فيما لو أتيحت لها فرصة من الزمن كافية، وكذلك بروز محاولات جادة لإصلاح الدولة العثمانية، أبرز تعبيراتها هو السلطان العظيم محمود الثاني نفسه، الذي تعبّر محاولاته عن إدارك عميق لأسباب ضعف هذه الدولة، يضاف إلى هذا وذلك، عودة المنطقة إلى دائرة الضوء كمركز اهتمام عالمي بحكم موقعها الاستراتيجي والجغرافي كحلقة وصل هامة بين الشرق والغرب، كما أنه ومنذ العام 1760 قد «ظهرت في مصر صحوة ثقافية جديرة بالملاحظة احتلت مكانتها، وإن كانت لم تدرس على نطاق واسع. إن سلسلة الموضوعات، وعدد المشاركين فيها، ويقظة الوعي النقدي في ميدان العلم، والذي اختبر بطريقة محدودة. كل ذلك يتطلب تفسيراً جديراً لتطور الثقافة في مصر. ومن الواضح أن الازدهار التجاري في مصر في القرن الثامن عشر أطلق حركة تجديد تتسم بالحيوية في الحياة الدينية، والتي بدورها أثمرت ثقافة دنيوية وليدة»[1]. كل هذه المؤشرات والمبشرات أحبطت كنتيجة مباشرة لسياسة التفاهم هذه والتي جنّد محمد علي نفسه وسخّر إمكانيات شعبه لتحقيق أهدافها، وتحولت عوامل القوة إلى عوامل ضعف ومصادر للخطر، فأصبحت أهمية المنطقة في ذاتها كمعابر رئيسية للتجارة والمواصلات الدولية وسيلة لتمزيقها وإذلال واستعباد شعوبها، فباسم المدنية ونشر الحضارة، التي رفع

---

(1) بيتر جران، **الجذور الإسلامية للرأسمالية**، ص: 137.

لواءها الباشا، أغرقت المنطقة بالمفاهيم السلبية للحضارة الغربية في الفكر والاجتماع والسياسة، في محاولة خبيثة لاجتثاث جذورها الحضارية، وإفقادها هويتها الحقيقية، فأصبحت كطبل أجوف في عرضة التيارات العاصفة القادمة من كل صوب، وأصبحت هذه الأمة كشخص معتوه فقد نعمة العقل وحاسة الإدراك السليم يستجيب لكل ناعق، لا يدري أين يولي شطره، فتفشت الأمراض والأوبئة الفكرية والأيديولوجية والمفاهيم الضيقة للوطنية والقومية والدينية وبث روح الطائفية في الجماعات غير الإسلامية ومحاولات سلخها عن جسم الأمة واستعدائها عليها فأصبحت الأمة شيعاً وأحزاباً يلعن بعضها بعضاً.

في بداية ذلك القرن (التاسع عشر) لم تكن المسافة الحضارية بين هذه المنطقة وأوربا شاسعة بعيدة الشقة (كما هي اليوم) وكانت كل الاحتمالات والمؤشرات توحي بإمكانية اللحاق بها «ولم تكن أوربا في القرن الثامن عشر متقدمة في الطب أو العلم بشكل مثير، ولقد برهنت على أن اختيارات محمد علي في هذه المجالات كانت على ما يبدو مدفوعة بعوامل سياسية أكثر منها بالاعتبارات الفنية... أما الخلاف الأكبر حول التأثير الأوربي فهو المنافسة بين الرأسماليات الأوربية قد أضرت بمصر وتركتها بلداً أكثر تخلفاً»[1]. إلاّ أن الذي حدث لم يكن فقط تدميراً وإضعافاً للوحدات السياسية وإنما كانت تدميراً لمقومات أمة، وأسس حضارة، مما ترتبت عليه شلل كامل عن التقدم الحقيقي إلى الأمام على أقل احتمال إن لم يكن تقهقراً إلى الوراء، بينما واصلت أوربا مسيرتها إلى الأمام بسرعة أكبر وأكبر حتى أصبحت فرضية اللحاق بها موضع شك على الأقل.

والذي حدث لم يكن حتمية تاريخية لا مفر من حدوثها، فإن بريطانيا (وهي المسؤولة الأولى عن تلك الجريمة) لم تكن بقادرة على تحقيق الأهداف التي تمّ تحقيقها وفق هذا التفاهم مع الباشا بشكل سافر ومباشر، فهي لن

---

(1) بيتر جران، نفسه، مقدمة المؤلف للطبعة العربية، ص: 5.

تستطيع القضاء على الدولة السعودية الأولى على الأقل بالشكل الحاسم الذي تمّ للأسباب التي أوضحناها سابقاً، ولم تكن بقادرة على لعب الدور الذي لعبته سواء في اليونان أو في سوريا مع الدولة العثمانية بالشكل الذي تمّ، ومعنى هذا أن إمكانية تطوّر الأحداث بشكل يختلف عن الذي تمّ فعلاً إمكانية واردة جداً وبالتأكيد لن يكون في مستواه ضرراً وضراوة.

الـمـلاحـق

الملحق الأوّل

مقتطفات من تقرير[1]
الدكتور بورينج Bowring
عضو مجلس العموم البريطاني الذي قدّمه لحكومته سنة 1839

التجنيد:

وقد نشطت حركة التجنيد في هذا العام نشاطاً عظيماً، ونقص عدد الذكور مرة ثانية نقصاً كبيراً، وأخذ الناس يلجأون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الالتحاق «بالنظام» بعد أن بطل ذلك بضع سنوات، والتجنيد كما ينفذ بالطريقة المختلفة التي جرى عليها العمل حتى الآن، والتي أعتقد أنها في سبيل الإصلاح، ينتزع من الأيدي العاملة عدداً عظيماً من الرجال، يفوق إلى حد كبير ما تتطلب خدمة الجيش. فكثيرون هم الذي يهجرون أراضيهم، وكثيرون هم الذين يبترون أعضاء من أطرافهم هرباً من التجنيد، أما من يجمعون قسراً فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب. وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة، وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر، وهي مساوئ شنعاء، فعلى الفلاح، إذا كان أيسر حالاً من جيرانه، أن يفدي بالمال نفسه المرة تلو الأخرى.

أثر التجنيد:

لا شك في أن استنزاف موارد الرجال في مصر لتجنيدهم قد أثر في قوى

---

(1) انظر نص التقرير كاملاً مترجم إلى اللغة العربية في كتاب: **بناء دولة محمد علي** للدكتور فؤاد شكري وآخرون، والأصل الإنجليزي في دار الوثائق البريطانية تحت عنوان:
Report on Egypt and Crete, (Public Record Office, F.O. 78/381 Turkey).

البلاد الإنتاجية تأثيراً كبيراً، ذلك بأن بقاء مسائل الشرق دون حلّ حاسم، أدى على الدوام إلى انتزاع الزراع من أراضيهم، كما زاد فيما ألقى على كواهل الباقين من مطالب وأعباء ثقيلة. والواقع أن الأرض المزروعة الآن لا تقل مساحتها عما كانت عليه منذ جيل مضى، بل إنها لتزيد كثيراً في بعض الجهات، إلاَّ أن المشتغلين بزراعتها قل عددهم، كما قلّت مقدرتهم على العمل كثيراً، بسبب ما اعتادوه من الالتجاء إلى تشويه أجسامهم، فراراً من الخدمة العسكرية، التي يبغضها المصريون من أبناء العرب بغضاً لا نظير له، لا لأنهم يخشون ما يتعرضون له بسببها من أخطار فحسب بل ولأنهم يحبون واديهم حباً عميقاً يتجلى في جميع أفراد الشعب. . .

فوضى التجنيد:

ليس هناك ما هو أكثر فوضى من الطريقة التي يسد بها ما يحدث من نقص في أنفار الجيش، إذ يجمع العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل للأسماء أو اقتراع، مما أدى إلى وقوع مظالم صارخة ومآسٍ مفجعة. فالمسيحيون معفون من التجنيد بحكم الشريعة المحمدية، غير أنهم قد يجندون في بعض الأحيان بسبب ما عليه الإجراءات من فوضى. وهنك حالات أجبروا فيها على دخول «النظام» على اعتبار أنهم مسلمون. وقد وصلتني شكاوى من القبط في كثير من الأقاليم، لأن أفراداً من طائفتهم انخرطوا في جيش الباشا قسراً عنهم، فعرضت الأمر على الحكام في مناسبات عدّة، وأوضحت لهم أني لا أفعل ذلك بصفة رسمية، بل لأنه عمل إنساني، ولأني أريد أن أطلعهم على حقائق قد لا يستطيعون الوقوف عليها من أي مصدر آخر. وقد أنزل العقاب بمن ارتكبوا هذه المخالفات، وحصلت أكثر من مرة على وعد باتخاذ وسائل حازمة لمنع تكرارها. . .

تشويه الأجسام لتفادي التجنيد:

إن الآلام التي يسببها الفلاحون لأنفسهم في بعض الأحيان فراراً من التجنيد لا يكاد يصدقها العقل. فقد سمعت في القاهرة عن رجل بتر أصابع

قدميه واحداً بعد الآخر، فكان يبتر في كل يوم إصبعاً حتى أتى عليها جميعاً. وظل يذهب إلى مقر عمله كما جرت بذلك عادته بعد أن لف حول قدميه قطعة من المنسوج إخفاءً لفعلته. واستدعيت في أخميم بعض الفلاحين من أبناء العرب كانت أيديهم ملفوفة في قطع من المنسوج، وسألتهم عن سبب إخفائها على هذا النحو، فنزعوا الخرق عنها، وأروني أيديهم اليمنى وقد قطعوا منها أصابع السبابة عند المفصل الثاني قبل ذلك بزمن يسير، وكانوا يتضاحكون من هذا الأمر كأنه لم يخرج عن حد المزاح، وزادوا على ذلك قولهم إنهم آثروا بتر أصابعهم اليمنى على فقء عيونهم اليمنى. ومنذ سنوات قليلة، كان تشويه الأطفال على أيدي أمهاتهم أمراً شائعاً جداً، ولكني علمت أن هذا العمل قد خفت وطأته إلى حد ما، بعد أن شنقت في الفيوم امرأة ارتكبت ذلك الجرم. أما الإجراء الذي ينتظر أن يكون أقوى أثراً من جميع ما عداه في إبطال عادة التشويه، تلك العادة التي تفزع من هولها القلوب، فهو ما استقر عليه رأي الباشا أخيراً من أن المشوهين لن يفلتوا من التجنيد، فقد كان بأسيوط ألاي كامل يتألف من مجندين مشوهين فقَدَ كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية...

الفلاحون:

ولا يسمح إلاَّ في النادر القليل حتى بإيصال رسالة إلى شخص من ذوي السلطان على يد خادم من أبناء العرب. والرجل مهما حقّر شأنه فلا معدى عن اعتباره من طبقة أرقى من طبقة أبناء البلد ما دام يتكلم التركية. وقد عم الأهلين الإحساس بما هم عليه من ضعة الشأن، وانتشر فيهم روح الخضوع والإذعان، حتى ليخيل إلى الإنسان أنهم يعترفون بحق الأقلية التركية، بما لها من قوة وسلطان، في حكم الأكثرية المصرية، فكثيراً ما يقول المصريون في ذلة وضراعة «ما نحن إلاَّ فلاحون»...

القبط:

لا ريب في أن نفوذ القبط أخذ في الازدياد، وقد يكون لهم في قابل

الأيام أثر غير ضئيل في تاريخ مصر. وقد مرت بهم قرون ذاقوا فيها ألواناً من قسوة الألم ومرارة الاضطهاد والإذلال، وكان الأتراك يعتبرونهم طائفة المنبوذين في الشعب المصري، ومع ذلك فهم قوم من صفاتهم حسن المعاشرة وحب السلام والفطنة والذكاء، أقبح نقائصهم مردها إلى سعيهم وراء ملجأ يعصمهم من النهب والأذى. وثمة شيء من التعاطف بين القبط وأبناء العرب، لعله نتيجة ما يقاسونه جميعاً من آلام...

حقوق الملكية:

ليست حقوق الملكية في مصر واضحة المعالم بينة الحدود، فلم يكن للملتزمين سوى حق الانتفاع بالأرض، أما ملكيتها فكانت من حق السلطان صاحب السيادة العليا. فلما تولى محمد علي زمام السلطة طلب أن تودع جميع الوثائق خزانة الدولة، وأن تدفع لأصحابها معاشات سنوية. وكثيراً ما يحدث أن تنتقل حقوق الملكية هذه من شخص إلى آخر، لقاء مبلغ يعادل ريع الأرض مدة ثلاثة أعوام أو أربعة. أما الأراضي التي ليست في حوزة أحد فيهبها الباشا من شاء في غالب الأحيان. وكثيراً ما يهجر الفلاحون أراضيهم فتقوم الحكومة بتوزيعها على طالبيها الجدد...

توزيع المحصولات:

عند توزيع المحصولات الزراعية، تبدأ الحكومة عادة بتحديد كمية ما يزرع من صنف معيّن في منطقة معيَّنة، كما تقوم بتحديد السعر قبل موعد التسليم. وبمقتضى هذا التنظيم يؤول معظم حاصلات البلاد إلى أيدي الحكومة، بشروط حددتها هي بنفسها. ولما كانت الحكومة تعتبر نفسها المالكة الحقيقية للأراضي، فإنها تنظر إلى الفلاحين في الواقع على أنهم عمّال تحت إشرافها، في وسعهم أن يتخلوا عن الأرض ـ وكثيراً ما كانوا يفعلون...

الاحتكارات والنفوذ القنصلي:

إن احتكار الحكومة المصرية للزراعة وتدخلها المستمر في شؤونها إنما

يرجع الفضل في زيادتهما إلى ما أبداه عدد من قناصل الدول بالإسكندرية من موافقة وتشجيع فقد كان هؤلاء القناصل وكلاء الباشا في غالب الأحيان، كما كانوا يديرون لحسابهم الخاص تجارة واسعة تدر عليهم أرباحاً وفيرة، في الوقت الذي يقومون فيه بتمثيل دول مختلفة. وليس من شك في أن حصولهم على كثير من المزايا التجارية من جانب الحكومة لا بدَّ وأن يكون له أثره في استقلالهم السياسي، كما يقضي على ما لهم من سلطة في أداء وظائفهم الرسمية أداء قد يكون كبير النفع للدول التي يمثلونها. وإذا استثنينا القناصل العامين لكل من إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا وأسبانيا، فإن الآخرين جميعاً، على ما أعتقد، تجار يتاجرون في منتجات البلاد على نطاق واسع، وأكثر ما يكون اتصالهم بالسلطات لتحقيق أغراضهم الخاصة، لا لتحقيق أغراض عامة. وهكذا تقل مقدرتهم على التدخل المثمر إلى حد كبير، وتفقد صفتهم التمثيلية قيمتها، كما يعجزون عن المطالبة برفع أية مظلمة عادية، بشروط تليق بوكلاء مفوضين من قبل دولة أجنبية. غير أنه مما لا شك فيه أن وكلاءنا من هذه الناحية يفوقون سواهم بكثير من حيث الشرف والكفاية. . .

مصلحة الحكومة:

غير أن الحكومة نفسها ذات مصلحة حقيقية في أن تهيئ للنشاط الزراعي مجالاً أرحب وأكثر انطلاقاً من القيود والأغلال. ولا شك عندي في أن الإيرادات تزيد كلما زادت حرية الإنتاج، إذ إن السلع التي تعتبر في الدرجة الأولى من حيث الحاجة إليها عرضة لتقلبات كثيرة لا داعي لها في ظل النظام الحالي. وقد يستحيل في بعض الأحيان شراء الزيت أو الصابون أو البن أو سلع كثيرة غيرها حتى مع الاستعداد لدفع الثمن فوراً. ويبيع الفلاح محصوله بسعر تحدده الحكومة، وهو دائماً سعر منخفض ولكنه كثيراً ما يضطر إلى شراء هذا المحصول ثانية، بالسعر الذي تختاره الحكومة، وهو على الدوام سعر مرتفع، بل إنه قد يعجز عن الحصول عليه في بعض الأحيان، مهما كان الثمن الذي يعرضه.

العمل على إفقار الزراع:

إن إفقار الفلاح على هذا النحو يعود بالضرر على الحكومة نفسها، إذ يتأخر في دفع ما عليه من ضرائب، ويهمل أرضه ثم يهجرها، هذا إلى أن النقص في إيرادات الخزانة، إنما هو نتيجة مباشرة لتدهور زراعة الأرض. . .

الصناعة في مصر:

من العسير أن نغلظ القول حين نتحدث عما قام به الباشا من محاولات في سبيل إدخال الصناعة، واضعاً نصب عينيه تحقيق ما يدعونه الاستقلال عن الدول الأخرى. على أنه من المستطاع أن يشك المرء فيما تنطوي عليه هذه الغاية من حكمة وكياسة، أما الوسيلة فعاجزة كل العجز عن أن تحقق تلك الغاية، مهما كان تحقيقها مرغوباً فيه. ولو ثبت أن ما أنشئ من مختلف المصانع رفع مستوى الأخلاق بين أفراد الشعب، وزود العمال بثقافة تفوق ثقافتهم، وأن الطرق البدائية الأولى أخذت تتناولها يد الصقل والتهذيب، وأن هناك اتجاهاً واضحاً ملحوظاً نحو استخدام رأس المال والانتفاع بجهود العمال على نحو يؤدي في النهاية إلى الخير، لو ثبت ذلك لكان هناك عذر مقبول يبرر ما تكبدته الحكومة من تضحيات، عندما بدأت تقوم بتجاربها. ولكن الذائع المعروف أن تلك التجارب كانت فاشلة باهظة النفقات، فقد كان التقدم محدود المدى، إلاَّ في القليل من الحالات. ولم تزد المصانع شيئاً من موارد البلاد، ولو استخدم هذا القدر نفسه من رأس المال وجهود العمال في الشؤون الزراعية لعاد بربح وفير. والحق أن استثمار رأس المال في الصناعة على أساس غير سليم يكلف مصر خسارة فادحة في كل عام. وكثيراً ما كان محمد علي يبرر تصرفاته ـ عند البحث معه في هذا الموضوع ـ بما لجأت إليه الدول الأخرى من طرق الحماية، ضارباً الأمثال بإنجلترا وفرنسا تأييداً لحجته. هذا إلى أن المساوئ التي تنجم عن إدخال الصناعة قسراً أقل في مصر منها في أي بلد آخر، لأن الخسارة تقع على عاتق الخزانة لا على عواتق المستهلكين، وترد المصنوعات الأجنبية إلى البلاد، بعد أن تدفع ضريبة اسمية قدرها 3% **ولكن الضريبة في الواقع أقل من ذلك كثيراً**. ومن الطبيعي أن تباع مصنوعات

الباشا بالسعر المنخفض نفسه الذي تُباع به المصنوعات الأوربية، وعلى الرغم من ضآلة أجور العمال، ورخص المواد الخام بالقياس إلى أوربا رخصاً كبيراً، فإن المنسوجات القطنية، وهي أهم ما تنتجه مصانع الباشا، تكلفه من النفقات ما لا تكلفه البضائع المستوردة. هذا إلى أن كل رجل ينتزع من العمل الزراعي إنما ينتقل من عمل مثمر مفيد إلى عمل لا ثمرة له ولا فائدة فيه. . .

النهب في جمع الضرائب:

لما كان مقدار الضرائب ومصروفات الحكومة عظيماً، فإن من المستحيل تقدير ما يقع من اختلاس، وما يحدث من خسائر، في أثناء انتقال الضرائب من جيوب الشعب إلى الخزانة العامة.

ومن الممكن أن يقدر المبلغ الذي يدفعه الزراع بما يقل قليلاً عن أربعة ملايين من الجنيهات الإسترلينية، أي أن كل شخص يدفع قدراً من الضرائب يزيد عن جنيهين. وهذا المبلغ يعادل ما يدفعه سكان بريطانيا العظمى، ويكاد يوازي ضعف ما يدفعه سكان فرنسا، وأربعة أمثال ما يساهم به الشعب الأسباني في نفقات الحكومة.

وليس من المستطاع أن يوجد ما هو أقوى من ذلك دليلاً على قدرة وادي النيل من حيث الإنتاج. ولو أنه لم يأخذ من دافعي الضرائب غير المبالغ التي تصل فعلاً إلى خزائن الدولة لكان من المحتمل أن يقتني المنتجون كثيراً من الأملاك. . .

أجور العمال:

إن الأجور التي يتقاضاها العمال من أبناء العرب ضئيلة إلى حد مزر، وكثيراً ما يتأخر لهم بعضها لدى الحكومة. وقد علمت أن الحكومة تتعمد أن تكون دائماً مدينة لعمالها حتى تزيد فيما لها عليهم من سلطان، وحتى تحد من رغبتهم في ترك العمل. . .

موازنة بين الحكم الحالي والحكم في عهد المماليك:

في استطاعتنا أن نقول بحق أن عبء المظالم وأعمال الابتزاز التي تحدث الآن أثقل بكثير منه في العهود السابقة. في ظل بكوات المماليك، كانت هناك مقاطعات يلي أمرها حكام ألين عريكة وأقل جشعاً، وكانت أعمالهم أخف عبئاً على الفلاحين من المطالب التي يفرضها نظام الحكم الحاضر، وهي مطالب مطبوعة على غرار واحد وتؤدى بصورة منظمة، غير أن أعمال العنف التي يرتكبها الجنود، وعدم الاطمئنان إلى سلامة الممتلكات، واستمرار حوادث السلب والنهب والقسوة في معاملة الأفراد كل ذلك كان يعوضه إلى حد كبير ما يتجلى في حالات قليلة من رفق ورحمة. أما قدرة البلاد على الإنتاج فقد اضمحلت كما قلّت مواردها إلى حد لا يمكن تصوره.

الملحق الثاني

معاهدات واتفاقيات

1 ـ المعاهدة التجاريّة والتحالف السري بين بريطانيا والدولة العُثمانية 5 يناير سنة 1809م.

٢ ـ معاهدة أدرنه بين روسيا والدولة العثمانية 14 سبتمبر 1829م.

3 ـ معاهدة يونكيار سكلس بين روسيا والدولة العثمانية 8 يوليو 1833م.

4 ـ اتفاقيّة بلطة ـ ليمان بين بريطانيا والدَّولة العُثمانية 16 أغسطس سنة 1838م.

5 ـ اتفاقيَّة لندن 15 يوليو سنة 1840م.

6 ـ خَط هَمايوني بمنح محمَّد علي ولاية مصر بطريق التوارث 13 فبراير سنة 1841م.

1 ـ معاهدة السلام والتجارة والتحالف السري بين بريطانيا العظمى والإمبراطورية العثمانية 5 يناير سنة 1809م

المادة الأولى:

منذ لحظة توقيع هذه المعاهدة ستتوقف جميع الأعمال العدائية ببن إنجلترا وتركيا، ولتعزيز هذا السلام المبارك فإن تبادل الأسرى بين كل من الجانبين سيتم بدون أي تفريق في خلال واحد وثلاثين يوماً يبدأ بتوقيع هذه المعاهدة أو في وقت قبل إذا كان ذلك ممكناً.

المادة الثانية:

أي تحصينات تخص الباب العالي تمّ الاستيلاء عليها من قبل بريطانيا العظمى يتم إعادتها للباب العالي والتخلي عنها بجميع معداتها وعتادها من مدافع وذخيرة وأدوات حرب وتوابعها إلى غير ذلك على الوضع نفسه الذي كانت عليه وقت الاستيلاء عليها. ويتم ذلك في خلال واحد وثلاثين يوماً من التوقيع على هذه المعاهدة.

المادة الثالثة:

إذا كان هناك أي ممتلكات أو بضائع تخص التجار الإنجليز وضعت تحت الحراسة وفق قوانين ونظم الباب العالي تعامل المعاملة نفسها ويتم الإفراج عنها وتُعاد إلى أصحابها. ويتم الشيء نفسه في حالة وجود أي ممتلكات أو بضائع أو سفن تخص رعايا الباب العالي من التجار والتي تم وضعها تحت الحراسة في مالطة أو في أي جزر أو مناطق خاضعة لصاحب الجلالة البريطانية. وهذه أيضاً سيتم الإفراج عنها وتُعاد إلى أصحابها.

المادة الرابعة:

إن شروط المعاهدة التي اتفق عليها في السنة التركية (الهجرية) 1086/ (1675) في منتصف شهر جمادي الآخرة وكذلك القرار المتعلق بالتجارة في البحر الأسود والامتيازات (الممنوحة) في فترات لاحقة سيستمر العمل بها وكأنها لم تتعرض لأي انتهاكات.

المادة الخامسة:

في مقابل رعاية الباب العالي وحسن معاملته للتجار الإنجليز فيما يتعلق بالبضائع والممتلكات بالإضافة إلى كل ما يتعلق بتقديم التسهيلات اللازمة في مجال النشاطات التجارية فإن إنجلترا بالمقابل ستقدم كل الرعاية والمعاملة الودية لعلم ورعايا وتجار الباب العالي الذين يتواجدون في ممتلكات صاحب الجلالة البريطانية للأغراض التجارية.

المادة السادسة:

تعريفة الجمارك الأخيرة في اسطنبول المقررة حسب النسبة القديمة 3% وخاصة المادة المتعلقة بالتجارة الداخلية سيستمر العمل بها وكأنه تم إقرارها مجدداً وتتعهد إنجلترا من جانبها بالالتزام بها.

المادة السابعة:

يتمتع سفراء صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بمعاملة الشرف نفسها التي يتمتع بها سفراء الأمم الأخرى، وفي المقابل فإن سفراء الباب العالي في بلاط لندن سيتمتعون بمعاملة الشرف نفسها التي ينالها سفراء بريطانيا العظمى...

المادة الثامنة:

في الإمكان تعيين قناصل في مالطة وممتلكات صاحب الجلالة البريطانية لرعاية مصالح التجار (التابعين) للباب العالي ويتمتعون بالامتيازات والإعفاءات نفسها الممنوحة للقناصل الإنجليز المقيمين في الممتلكات العثمانية.

المادة التاسعة:

بإمكان السفراء والقناصل الإنجليز الاستعانة بمرشدين عند الحاجة وحسب المتبع ولكن وكما تم الاتفاق عليه فإن الباب العالي لن يمنح براءات لمرشدين يعملون لصالح أفراد لا تقتضي طبيعة عملهم ذلك، لقد أقرّ هذا المبدأ بارتياح ففي المستقبل لن يتم منح براءة لأي شخص من طبقة التجار أو الصيارفة أو الصناعيين أو لأي شخص يعمل في حقل مماثل وكذلك لن يتم تعيين قناصل إنجليز من بين رعايا الباب العالي.

المادة العاشرة:

لن يتم إضفاء الحماية الإنجليزية على الأشخاص أو التجار من رعايا الباب العالي كما لن يتم تزويد أمثال هؤلاء بجوازات سفر من قبل السفراء أو القناصل (الإنجليز) بدون إذن مسبق من الباب العالي.

المادة الحادية عشرة:

حيث إن السفن الحربية محظور عبورها قناة القسطنطينية ويقصد بذلك مضائق الدردنيل والبحر الأسود وذلك طبقاً للتقاليد القديمة المتبعة في الإمبراطورية العثمانية فإن هذا سيتم مراعاته في المستقبل من قبل جميع الدول في وقت السلم وبريطانيا العظمى من جانبها تتعهد بالالتزام بهذا المبدأ. . .

بُنود سرية مُنفصِلة

البنود السرية التي تعتزم الحكومة الإنجليزية الالتزام بها من جانبها هي برهان الصداقة والإخلاص للباب العالي وقد اتفق عليها في الاجتماع الذي عقد للتوقيع على معاهدة السلام التي تمّ إبرامها بين المقام العثماني المعظم والمقام الإنجليزي وهي كالتالي:

البند الأول:

في حالة قيام فرنسا بإعلان الحرب بغير وجه حق ضد الباب العالي أو قيامها بممارسة أي تهديد تجاهه كنتيجة لاتفاقية السلام التي تمّ إبرامها الآن

بين المقام العثماني المعظم ومقام بريطانيا العظمى فإن صاحب الجلالة ملك إنجلترا المبجل يلتزم ببذل كل الجهد والاهتمام لتقديم المساعدة للباب العالي وتأمين (حماية) الجزر والموانئ التابعة له (الباب العالي) في البحر الأبيض المتوسط ضد اعتداءات العدو عن طريق إرسال الأسطول الكافي لهذا الغرض وتفاصيل وإجراءات هذه المساعدة يتم الاتفاق عليها مع الجهات العليا (في القسطنطينية).

البند الثاني:

وكذلك إذا قامت فرنسا بممارسة أعمال عدائية أو تهديدات ضد الباب العالي فإن صاحب الجلالة ملك إنجلترا يلتزم بمساعدة المقام العثماني المعظم عن طريق إمداد الموانئ التي يحددها بالمدافع والذخيرة وجميع المعدات الحربية الضرورية من أجل تحصين أو الدفاع عن حدوده في بوسنيا Bosnia ودلماتزيا Dalmatzia.

البند الثالث:

المحادثات الخاصة بالاتفاقيات أو التعهدات التي تمّت بين القادة الإنجليز والأشخاص المسؤولين من قبل الباب العالي والمتعلقة بالدخول إلى أو إخلاء الإسكندرية في مصر بواسطة بريطانيا العظمى سيتم تقديمها إلى المقام السعيد (الباب العالي) ومن ثم ينظر في وجهات نظر كلا الجانبين وتسويتها وفقاً للعدل والمساواة وإقرارها نهائياً[1].

البند الرابع:

في حالة قيام إنجلترا بإبرام سلام مع روسيا قبل (أن يتم ذلك) مع الباب العالي فإن صاحب الجلالة ملك إنجلترا يلتزم ببذل الجهد والمساعي الحميدة، حسب ما تسمح به الظروف للحصول على سلام مشرف بين المقام

(1) هذا البند غامض ويبدو لي أنه إشارة إلى المحادثات التي تمت بين بعض القادة الإنجليز ومحمد علي باشا أثناء حملة فريزر سنة 1807 ـ الغنام. انظر ص 29-31 من هذا الكتاب.

السامي وروسيا، مشرف ومفيد للباب العالي مع الاستقلال والمحافظة التامة على الممتلكات العثمانية.

خاتمة:

هذه البنود السرية ستبقى طي الكتمان عن جميع الدوائر ولن يتم الإفشاء عن وجودها.

إضافة وبند سري: سبب كتابة هذه الأسطر هو ما يلي:

إن الصداقة القديمة والإخلاص بين الإمبراطورية العثمانية وإنجلترا تم بكل سعادة استعادتها (إلى سابق عهدها) وأن صاحب الجلالة المبجل ملك إنجلترا لتأكيد صداقته يقدم للباب العالي كمساعدة مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه إسترليني أو عشرة آلاف ومائتي كيس نقود عثماني على دفعتين في خلال ستة أشهر من يوم تبادل وثائق معاهدات السلام...

2 ـ معاهدة السلام بين إمبراطور روسيا وإمبراطور العثمانيين (المعروفة بمعاهدة أدرنة (Adrianople) 14 سبتمبر 1829)

المادة الأولى:

كل العداوات والخلافات التي كانت قائمة بين الإمبراطوريتين سوف تتوقف اعتباراً من هذا اليوم في البر والبحر وسيقوم بين صاحبي الجلالة إمبراطور الروس وصاحب الجلالة إمبراطور العثمانيين وبين وليي عهديهما وخلفائهما وبين إمبراطوريتيهما سلام دائم وصداقة وتفاهم. وسيعمل المتعاهدان على تجنب كل ما من شأنه إثارة سوء التفاهم بين شعوبهما والحرص الكامل على تطبيق شروط معاهدة السلام هذه. . .

(المادة الثانية. الثالثة. الرابعة. الخامسة. والمادة السادسة:

تتعلق بتحديد الحدود بين الدولتين والأوضاع الجديدة للإمارات البلقانية وغيرها كنتيجة للانتصار الروسي في الحرب الأخيرة التي جاءت هذه المعاهدة تتويجاً لها).

المادة السابعة:

يتمتع المواطنون الروس بالحرية الكاملة في ممارسة التجارة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية في البر والبحر وذلك حسب المعاهدات السابقة المبرمة بين الدولتين المتعاقدتين. هذه الحرية التجارية لن يسمح بالحد منها تحت أي ظرف أو التدخل فيها تحت أي مبرر سواء بالحظر أو الحد أو (باسم) أي نظام أو إجراء إداري أو تشريعي مركزي. . .

الرعايا الروس والسفن والسلع التجارية سوف تُحمَى من أي اعتداء أو

تلاعب، فبالنسبة للرعايا فسيظل مرجعهم من الناحيتين القضائية والأمنية الوزير والقناصل الروس. وبالنسبة للسفن لا يسمح أبداً للمسؤولين العثمانيين بدخولها سواء كانت في عرض البحر أو في أي ميناء من الموانئ التابعة للباب العالي. وأي بضاعة أو سلعة تجارية مملوكة لمواطن روسي بعد دفع الضريبة حسب التعريفة المقررة، يمكن (لهذا المواطن) بكل حرية بيعها أو تخزينها في أي مستودع يخصه أو يخص المرسل إليه أو تحميلها في سفينة أخرى تحمل علم أي دولة أياً كانت بدون حاجة إلى أن يقوم المواطن الروسي بإشعار السلطات المحلية أو الحصول على إذنها. كما اتفق بكل وضوح أن القمح الآتي من روسيا سيُعطى المميزات نفسها، وإن حرية نقله لن تتعرض لأقل صعوبة أو تعطيل تحت أي مبرر كان، وفوق هذا يتعهد الباب العالي بأن يراقب عن كثب التجارة والملاحة خاصة في البحر الأسود لعدم حدوث أي عقبة من أي نوع، وانطلاقاً من هذا فإنه (الباب العالي) يعترف ويعلن أن ممر قناة القسطنطينية ومضيق الدردنيل حرة تماماً ومفتوحة للسفن الروسية التي تحمل أعلاماً تجارية سواء كانت محملة أو فارغة، قادمة أو خارجة من البحر الأسود لدخول البحر الأبيض المتوسط أو قادمة من البحر المتوسط لدخول البحر الأسود. وهذه السفن، طالما أنها سفن تجارية بغض النظر عن حجمها أو قدرتها الاستيعابية فلا يجوز بأي حال أن تتعرض لأي مضايقة أو تعطيل. وسيتخذ البلاطان الإجراءات المناسبة لتجنب أي تأخير في تفريغ السفن. وانطلاقاً من هذا المبدأ نفسه فإن ممر قناة القسطنطينية ومضيق الدردنيل تصبح حرة ومفتوحة لجميع السفن التجارية للدول الأجنبية التي في حالة سلم مع الباب العالي والمتجهة إلى الموانئ الروسية في البحر الأسود سواء كانت هذه السفن محملة أو فارغة والشروط نفسها التي أعطيت للسفن التي تحمل العلم الروسي.

وأخيراً فإن الباب العالي يعترف للبلاط الإمبراطوري الروسي بحق اتخاذ الضمانات الكافية لتأمين الحرية الكاملة للتجارة والملاحة في البحر الأسود ويعلن (الباب العالي) بشكل مطلق أنه لن يقوم بوضع أي عقبة من جانبه

وتحت أي ظرف أو مبرر. وفوق هذا فإن الباب العالي يتعهد بأنه من الآن فصاعداً لن يقوم بإيقاف السفن في ممر قناة القسطنطينية ومضيق الدردنيل من وإلى البحر الأسود والأبيض سواء كانت فارغة أو محملة، وسواء كانت روسية أو تخص إحدى الأمم التي ليست في حالة حرب معلنة معه.

وفي حالة ـ لا سمح الله ـ حدوث انتهاك لأحد هذه الشروط المذكورة في هذه المادة. . . فإن الباب العالي يعترف مقدماً بحق البلاط الإمبراطوري الروسي في أن يعتبر هذا الانتهاك نوعاً من الأعمال العدائية ويتخذ الإجراءات الانتقامية الفورية تجاه الدولة العثمانية.

(والمادة التاسعة تتعلق بالغرامات المفروضة على الباب العالي مقابل خسائر الروس في الحرب الأخيرة).

(بقية المواد العاشرة حتى السادسة عشر تتعلق بالإجراءات الخاصة بترتيب الأوضاع الناجمة عن الحرب الأخيرة وتأكيد المعاهدات السابقة وخاصة اتفاقية لندن (6 يوليو سنة 1827) بشأن التدخل العسكري لحل الأزمة اليونانية والتي سبق أن رفضها الباب العالي. . إلخ).

3 ـ معاهدة التحالف الدفاعي بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا المعروفة بمعاهدة Unkiar Skelessi في 8 يوليو سنة 1833م

المادة الأولى:

سيكون هناك سلام وصداقة وتحالف إلى الأبد بين صاحب الجلالة إمبراطور كل الروس وصاحب الجلالة إمبراطور العثمانيين وإمبراطوريتيهما ورعاياهما في البر والبحر. والهدف الوحيد لهذا التحالف هو الدفاع المشترك عن الدولتين ضد كل اعتداء، يلتزم صاحبا الجلالة بأن يتفاهما بدون تحفظ على كل المواضيع التي تتعلق باطمئنانهما وسلامتهما. وبأن يقدم كل منهما للآخر لهذا الغرض كل عون مادي وكل مساعدة فعّالة.

المادة الثانية:

إن معاهدة التحالف الدفاعي الحاضرة تؤيد وتكرس حرفاً حرفاً معاهدة السلام المعقودة في أدرنه Adrianople في 2 سبتمبر سنة 1829، وكذلك جميع المعاهدات التي تمّت وقتئذ والميثاق الموقع في بطرسبرج Petersburg في 14 أبريل سنة 1830، وكذلك التوصية التي تمّت في اسطنبول في 9 و21 يوليو سنة 1832 بشأن اليونان.

المادة الثالثة:

عملاً بمبدأ الدفاع المشترك الذي هو أساس معاهدة التحالف الحاضرة وبسبب الرغبة المخلصة في المحافظة على استقلال الباب العالي التام فإن صاحب الجلالة ملك كل الروس يتعهد في حالة حدوث ظروف تستدعي، لا سمح الله، من الباب العالي طلب المساعدة البرية والبحرية من روسيا، بأن

يقدم له براً وبحراً كل الجيوش التي يجدها الفريقان المتعاقدان ضرورية، وقد تمّ الاتفاق على أن تكون هذه الجيوش والوحدات التي يطلب الباب العالي نجدتها تحت تصرفه.

المادة الرابعة:

وانسجاماً مع ما ذكر أعلاه فإن نفقات تموين الجيوش البرية والوحدات البحرية التي يقدمها أحد الفريقين لمساعدة الآخر تكون على عاتق الفريق الذي يطلب المساعدة.

المادة الخامسة:

إن في نيّة كل من الفريقين المتحالفين أن تستمر هذه المعاهدة إلى أطول فترة، ولكن ظروفاً جديدة قد تطرأ فتقضي بإدخال بعض التعديلات عليها فتحسباً لهذه الظروف والتعديلات اتفق الطرفان على جعل مدة هذه المعاهدة ثماني سنوات تبدأ من اليوم الذي يتم فيه توقيع صاحبي الجلالة عليها. وقبل أن تنقضي هذه المدة يتداول الفريقان ويتفاهما على تجديدها وفقاً للظروف والأحوال.

المادة السادسة:

يتم إقرار هذه المعاهدة من قبل كل من الفريقين العاليين، ويجري تبادل وثائقها في الأستانة وذلك بعد مضي شهرين على توقيعها أو قبل ذلك إذا أمكن.

وهذه الوثيقة المؤلفة من ستة بنود قد تمّ وضعها فيما بيننا على نسختين ذيلها كل منا بتوقيعه وخاتمه عملاً بالصلاحيات المطلقة المعطاة له واحتفظ كل من الجانبين بنسخة.

مادة سرية مستقلة

قضت المادة الأولى من معاهدة التحالف الدفاعي المعقودة بين البلاط الإمبراطوري الروسي والباب العالي بأن يقدم كل من الفريقين المتحالفين

للآخر المساعدات المادية الأكثر فعالية لتأمين سلامة المملكتين، ولكن صاحب الجلالة إمبراطور البلاد الروسية رغبة منه في أن لا يثقل كاهل الباب العالي العثماني بتحميله أعباء هذه المساعدات ويكتفي من حليفه بإقفال مضيق الدردنيل؛ أي بأن لا يسمح لأي سفينة حربية أجنبية أن تدخله لأي سبب من الأسباب.

ويكون لهذه المادة السرية المستقلة ذات القيمة والقوة اللتين لمواد المعاهدة وهي جزء منها له مثلها صفة الإلزام.

4 ـ الاتفاقية التجارية المعروفة باتفاقية بلطة ليمان Balta Liman بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية 16 أغسطس 1838م

المادة الأولى:

كل الحقوق والمميزات والإعفاءات الممنوحة لرعايا وسفن بريطانيا العظمى بموجب الامتيازات والمعاهدات القائمة تعتبر الآن سارية المفعول وإلى الأبد، باستثناء ما يجري تعديله في هذه الاتفاقية، وفي الوقت نفسه فإن أي حقوق أو مميزات أو إعفاءات يمنحها الباب العالي الآن أو في المستقبل لسفن ورعايا أية دولة أجنبية فإنه يتم منح مثل ذلك لسفن ورعايا بريطانيا العظمى.

المادة الثانية:

يسمح لرعايا صاحب الجلالة البريطانية أو وكلائهم بابتياع جميع البضائع بدون استثناء من جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية (سواء للإتجار الداخلي أو للتصدير) ويتعهد الباب العالي بإلغاء جميع الاحتكارات سواء كانت على المنتجات الزراعية أو أي بضاعة أخرى مهما تكن وكذلك التصاريح الصادرة من الحكام المحليين سواء فيما يتعلق بشراء البضائع أو نقلها من منطقة إلى أخرى بعد شرائها، وأي محاولة لإجبار رعايا صاحب الجلالة البريطانية للحصول على هذه التصاريح من قبل الحكام المحليين يعتبر خرقاً للمعاهدات، وسيقوم الباب العالي على الفور بإنزال العقاب الصارم على أي وزير أو موظف يرتكب مثل هذا العمل وتعويض الرعايا البريطانيين عن كل ما يلحق بهم من أذى أو خسائر يمكنهم إثباتها.

المادة الثالثة:

إذا اشترى التاجر البريطاني أو وكيله أي بضاعة تركية بغرض بيعها في الداخل فإنه يدفع عند الشراء وعند البيع الضريبة نفسها التي يدفعها في الأحوال المماثلة أكثر طبقات المجتمع التركي أفضلية سواء كان مسلماً أو غيره.

المادة الرابعة:

والشيء نفسه في حالة شراء التاجر البريطاني أو وكيله أي بضاعة تركية بغرض التصدير ومعفاة من جميع الضرائب أياً كان نوعها عند نقلها إلى الميناء المناسب حيث يؤدي عليها ضريبة موحّدة هي 9% عوضاً عن جميع الضرائب الداخلية وبالتالي يتم دفع الضريبة الجمركية المقررة حالياً وهي 3% عند التصدير ولكن البضائع التي يتم شراؤها من الموانئ للتصدير والتي تم دفع الضريبة عليها عند الدخول يتم دفع 3% فقط كضريبة جمركية عليها.

المادة الخامسة:

الأنظمة الصادرة بموجب فرمانات لعبور السفن التجارية البريطانية لكل من الدردنيل والبسفور يتم هيلكتها بشكل يحد من تأخيرها (أي السفن) قدر الإمكان.

المادة السادسة:

توافق الحكومة التركية على أن الإجراءات الواردة في هذه الاتفاقية تشمل جميع أنحاء الإمبراطورية في أوربا وآسيا ومصر والمناطق الأفريقية التابعة للباب العالي وعلى جميع الرعايا العثمانيين كما توافق الحكومة التركية على حلّ جميع القضايا التجارية مع الدول الأجنبية على الأسس نفسها الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة السابعة:

كما هو متبع بين بريطانيا العظمى والباب العالي بهدف تذليل الصعوبات

وعدم التأخير في تقدير قيمة البضائع الواردة أو المصدرة من الدولة العثمانية بواسطة الرعايا البريطانيين يتم تعيين لجنة من أشخاص ذوي خبرة بالأحوال في البلدين لمدة 14 عاماً لتحديد مبلغ النقود الواجبة الدفع حسب التعريفة المقررة، وحيث إن اللجنة القديمة وفق الاتفاقيات السابقة قد انتهت مدتها (الـ 14 عاماً) فإن الطرفين يوافقان على تسمية أعضاء جدد لتحديد مبلغ النقود التي يتفق على دفعها من قبل الرعايا البريطانيين على أساس الـ 3% على جميع الواردات والصادرات، كما تقوم هذه اللجنة بوضع المعايير والترتيبات التي يتم بموجبها تقدير قيمة الضرائب الداخلية على البضائع التركية التي سيتم تصديرها وفقاً لما جاء في هذه الاتفاقية، كما تحدد هذه اللجنة الموانئ التي يتم فيها جمع الضرائب.

هذه التعرفة الجديدة ستكون نافذة المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ تحديدها وفي نهاية هذه المدة يستطيع أي من الطرفين أن يطالب بتعديلها، وإذا لم يطالب أي من الطرفين بذلك في خلال ستة شهور بعد انتهائها تتجدد لمدة سبع سنوات أخرى تبدأ من تاريخ انتهاء السبع سنوات الأولى وهكذا في كل نهاية سبع سنوات أخرى.

5 ـ اتفاق بين بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا لإقرار السلام في الشرق وُضع في العاصمة البريطانية في 15 تموز 1840 وهو الاتفاق المعروف باسم معاهدة لندن

لما كان جلالة السلطان قد توجه إلى أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا، وإمبراطور النمسا ملك المجر وبوهيميا، وملك بروسيا، وإمبراطور البلاد الروسية، بطلب العون والمساعدة فيما يعانيه بفعل عداء محمد علي باشا مصر من صعوبات وشدائد تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية واستقلال عرش السلطان.

ولما كان أصحاب الجلالة المذكورين أوفياء للصداقة الخالصة القائمة بينهم وبين السلطان وراغبين رغبة صادقة في السهر على سلامة واستقلال الإمبراطورية العثمانية تأميناً لاستقرار السلام في أوربا، وملزمين بتنفيذ العهد الذي قطعوه على أنفسهم في المذكرة الجماعية التي وجهها ممثلوهم في الأستانة إلى الباب العالي في 27 تموز 1839 وبالحؤول دون سفك الدماء الذي ستسببه مواصلة الأعمال الحربية التي بدأت في سوريا بين باشا مصر ورعايا جلالة السلطان.

فقد قرر أصحاب الجلالة وجلالة السلطان أن يعقدوا فيما بينهم اتفاقاً لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه وعيّنوا لوضع هذا الاتفاق مفاوضيهم الآتية أسماؤهم:

عن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا: صاحب المقام الجليل اللورد بالمرستون مستشار جلالتها في مجلسها الخاص وحامل وشاح الحمام العالي وعضو البرلمان وأمين الدولة الأول ووزير الخارجية.

وعن جلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا: البارون فيليب نومن حامل وسام ليوبولد من درجة قومندور وصليب الاستحقاق المدني ووسام البرج والسيف البرتغالي وصليب الجنوب البرازيلي وصليب القديس ستانيسلاس الروسي من الدرجة الثانية، مستشار البلاط والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب الجلالة ملك بروسيا: البارون هنري غليوم فون بيلوفارس النسر الأحمر من الدرجة الأولى وحامل الوشاح الأكبر من وسامي ليوبولد النمساوي ومملكة هانوفر، ووسامي القديس ستانيسلاس من الدرجة الثانية والقديس فلاديمير الروسي من الدرجة الرابعة، وقومندور وسام الصقر السكسوني، ومن أمناء ومستشاري البلاط، والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب الجلالة إمبراطور البلاد الروسية: البارون دي برونوف الحامل وسام القديسة حنة من رتبة فارس درجة أولى، ووسامي القديس ستانيسلاس من الدرجة الأولى والقديس فلاديمير من الدرجة الثالثة، وقومندور وسام القديس اسطفان المجري ووسامي النسر الأحمر ومنظمة مالطة من درجة فارس، ومستشار البلاط والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب المهابة والجلالة والقوة السلطان عبدالمجيد إمبراطور العثمانيين: شكيب أفندي حامل «نيشان الافتخار» من الدرجة الأولى، ومن كبار رجال الديوان الإمبراطوري، والمستشار الفخري لوزارة الخارجية وسفير جلالته لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وبعد أن تبادل المفاوضون أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة شكلاً تم اتفاقهم وتوقيعهم على المواد التالية:

1 ـ لما كان جلالة السلطان قد اتفق مع أصحاب الجلالة المذكورة على شروط التسوية التي ينوي جلالته أن يتكرم بها على محمد علي وهي

الشروط المبينة تفصيلاً في الوثيقة المستقلة الملحقة بهذا الاتفاق فإن أصحاب الجلالة يتعهدون بتوحيد جهودهم والعمل متفقين لجعل محمد علي يتقيد بنص التسوية وروحها على أن يحتفظ كل منهم بحرية العمل وفاقاً للوسائل المتوافرة له.

2 ـ إذا رفض باشا مصر قبول هذه التسوية التي ستبلغ إليه من قبل السلطان بالتعاون مع أصحاب الجلالة فإن أصحاب الجلالة يتعهدون، حالما يطلب منهم السلطان ذلك بأن يتخذوا التدابير المتفق عليها فيما بينهم لتنفيذ التسوية.

ولما كان السلطان قد دعا أصحاب الجلالة حلفاءه أن ينضموا إليه لقطع المواصلات البحرية بين مصر وسوريا ومنع إرسال الجند والخيل والسلاح والذخائر والمؤن الحربية بمختلف أنواعها من أحد هذين الإقليمين إلى الآخر فإن أصحاب الجلالة يتعهدون بأن يعطوا فوراً الأوامر اللازمة لقادة أساطيلهم في البحر المتوسط لتنفيذ طلب جلالته، ويعدون أيضاً بأن يقدّم قادة أساطيلهم، كل في مدى الوسائل التي بيده، كل المساعدات الممكنة لرعايا السلطان المقيمين على ولائهم وإخلاصهم لجلالته.

3 ـ إذا قام محمد علي، عقب رفضه الانصياع لشروط التسوية المذكورة، بتوجيه جيوشه البرية وقواه البحرية نحو الأستانة فإن أصحاب الجلالة، عند أول طلب يقدم من قبل السلطان إلى ممثليهم في العاصمة العثمانية، يلبون هذا الطلب ويبادرون للدفاع عن عرشه متفقين متعاونين ولصون البسفور والدردنيل وعاصمة السلطنة عن كل اعتداء.

وقد اتفق أصحاب الجلالة على أن القوى التي سيستعملونها لهذا الغرض ستبقى في مواقعها ومراكزها الدفاعية طول المدة التي يريدها السلطان. عندما يرى جلالته أن وجودها لم يعد ضرورياً فإنها ستنسحب معاً ويعود كل منها إلى قواعده في البحر الأسود أو البحر المتوسط.

4 ـ اتفق أصحاب الجلالة اتفاقاً صريحاً على أن التعاون المنصوص عليه في المادة السابقة والذي يضع المضايق والعاصمة العثمانية بصورة مؤقتة تحت حمايتها لصد كل اعتداء يأتي من جانب محمد علي لا يعتبر عند حصوله إلاّ تدبيراً استثنائياً وضع ونفذ بناء على طلب صريح من السلطان لهذا الغرض فقط. ومن المتفق عليه بينهم أيضاً أن هذا التدبير لا يغير ولا ينقض شيئاً من القاعدة القديمة التي وضعها الباب العالي وحرّم دائماً بموجبها دخول الدردنيل والبسفور على جميع الوحدات الحربية الأجنبية. والسلطان يعلن في هذا الاتفاق أنه، إلاّ في الحالة المذكورة سابقاً، عازم عزماً صادقاً على الحفاظ في المستقبل على هذه القاعدة القديمة من سياسته، وعلى عدم السماح لأية سفينة حربية أجنبية بالدخول إلى مضيقي البسفور والدردنيل كما يتعهد أصحاب الجلالة من جهتهم باحترام الإرادة السلطانية وبعدم الشذوذ عن هذا المبدأ الذي قررته.

5 ـ يتم التصديق على هذا الاتفاق وتبادل وثائقه في لندن خلال شهرين أو قبل ذلك إذا أمكن.

6 ـ كتاب وزيري مقدم إلى محمد علي باشا
بتاريخ 21 ذي القعدة سنة 1256 هـ الموافق 13 فبراير سنة 1841م

إن الحضرة السلطانية الفخيمة راضية عن اعتنائكم في تقديم مواجب الخضوع الحقيقية والقيام بفرائض الطاعة لسدتها الملوكية فثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث وقد أصدرت خطاً شريفاً حاوياً بعض شروط متعلقة بهذا الشأن مرفوقاً بوسام وزيري وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة، وكل ذلك يرسله إليكم سعادة وكيل العدلية حالاً السيد مهيب أفندي من قبل جلالة السلطان المعظم. على أن حكمتكم وحسن تدبيركم لا يسمحان لكم قط بأن تتعدوا حدود الخضوع والأمانة اللذين هما ينبوع السعادة في الدارين. أما الباب العالي فله بكم ثقة تامة. ولم تكن ست الشروط المحكى عنها بسبب سوء مقاصد نحو سعادتكم، ولكن الإحسان العظيم الذي منحتم بتوليتكم مصر بطريقة التوارث كان لا بدَّ منه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها، وما المقصود من اقتراحها سوى منع المنازعات التي ربما تحدث في مستقبل مجهول غير معلوم وضمان سعادة أهالي مصر، فلم يبقَ بعد ذلك سبباً لشكوك الباب العالي وقلق سعادتكم، لا عمّا خصكم شخصياً ولا عمّا كان مختصاً بعائلتكم لأن أنواع الخلاف التي دامت زمناً طويلاً زالت اليوم والحمد لله بتمامه، ولا ريب عندي بأن ما فطرتم عليه من الحكمة يجعلكم أن تقدروا إحسانات الحضرة الفخيمة السلطانية نحوكم حق قدرها، فتبذلون قصارى جهدكم في سبيل معرفة هذا الجميل بحيث مع مشيئة الرحمن لا نكون جميعاً إلاَّ جسداً واحداً فلا يقسمنا من بعضنا شيء، ونشتغل أجلنا في ظل ظليل الحضرة السلطانية في خدمة الدين والسلطنة السنية والوطن والأمة، وأهنئ نفسي بذلك أنا وجميع وزراء الباب العالي تهنئة صادقة.

7 ـ صورة الخط الشريف الهمايوني المانح محمد علي ولاية مصر بطريق التوارث تحت شروط معلومة

مؤرخ في 13 فبراير سنة 1841م الموافق 21 ذي القعدة سنة 1256هـ

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالي، فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدراتها لكم من مدة مديدة، لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة في إدارة شؤون ولايتكم، على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة في تعاطفاتنا الملوكية فتقدرون في الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التي امتزتم بها في أولادكم، وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم، ومنحناكم فضلاً عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها: متى خلا منصب الولاية المصرية تُعهد الولاية إلى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور، وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جرا. وإذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أياً كان في الولاية المذكورة. على أن حق التوارث الممنوح لوالي مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايوني الصادر عن كلخانه، وكافة القوانين الإدارية الجاري العمل بها أو تلك التي سيجري العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية، وجميع العقود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام

بين بابنا العالي والدولة المتحابة، يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضاً، وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجري تحصيله باسمنا المملوكي، ولكن لا يكون أهالي مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالي معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية، يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق حالة ترتيبها في سائر الممالك العثمانية وربع الإيرادات الناتجة من الرسوم الجماركية ومن باقي الضرائب التي تتحصل في الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدى إلى خزينة بابنا العامرة. والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية والجهادية، وبنفقات الوالي بأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنوياً إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة. ويبقى هذا الخراج مستمراً دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدئ من عام 1257 أي يوم 12 فبراير سنة 1841. ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم في مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع الظروف التي ربما تجدّ عليها. ولما كان من واجبات بابنا العالي الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة في تحصيل العشور وباقي الضرائب، وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة في تلك الولاية، فينظر في ذلك فيما بعد، ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية. ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالي ترتيباً لسك النقود لما في ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة، اقتضت إرادتي السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني معادلة للنقود المضروبة في ضربخانتنا العامرة بالأستانة، سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها، ويكفي أن يكون لمصر في أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة في داخلية مصر، ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد، ولكن حيث إن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالي كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزاد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقاً في ذلك الحين. على

أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً في مصر. بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة في الخدمة حالاً عشرون ألف رجل ليبتدئوا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر، وترسل الألفان لهنا لأداء مدة خدمتهم، وحيث إن خُمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنوياً، فيؤخذ سنوياً من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة، بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة، فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة، والأربعمائة يرسلون إلى هنا، ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر، يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية، ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر فلا بأس في ذلك، فقط يجب ألا تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها، يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا. وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم، أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية. ولا يسوغ لوالي مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلاَّ بإذننا الخصوصي، وحيث إن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه، ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب إبطال هذا الامتياز والغاية للحال. وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكي كي تقدروا أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهاني، فتعنون كل الاعتناء بإتمام الشروط المقررة فيه، وتحمون أهالي مصر من كل فعل إكراهي، وتكفلون أمنهم وسعادتهم من الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وإخبار بابنا العالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

1 ـ **آل الشيخ، الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف (تحقيق وتعليق).**
لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز (2)، الرياض.

2 ـ **أباظة، فاروق.**
التنافس البريطاني الأمريكي في جنوب البحر الأحمر، في النصف الأول من القرن التاسع عشر. (بحث ألقي في ندوة «البحر الأحمر في التاريخ»، جامعة الإسكندرية (10 ـ 15 مارس 1979).

3 ـ **أباظة، فاروق.**
عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839 ـ 1918، القاهرة 1976.

4 ـ **ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد.**
بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة 1960.

5 ـ **أنطونيوس جورج.**
يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، سنة 1962.

6 ـ **البحراوي، محمد عبداللطيف.**
حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1808 ـ 1839، القاهرة 1398/ 1978.

7 ـ **ابن بشر، الشيخ عثمان بن عبدالله.**
عنوان المجد في تاريخ نجد، الرياض سنة 1391م.

8 ـ **البطريق، عبدالرحمن.**
التيارات السياسية المعاصرة، بيروت 1974.

9 ـ **الجبرتي، عبدالرحمن.**
عجائب الآثار في التراجم والأخبار، 1386/ 1967.

10 ـ **جران، بيتر.**
الجذور الإسلامية للرأسمالية، مصر 1760 ـ 1840، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

11 ـ **حتي، فيليب، وآخرون.**
تاريخ العرب (مطول)، دار الكشاف ـ بيروت، ط3، 1961.

12 ـ **خوري، إميل وعادل إسماعيل.**
السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1798 إلى 1958، الجزء الثاني من مؤتمر فيينا سنة 1815 إلى معاهدة المضايق سنة 1841. دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، 1960.

12 ـ **الرافعي، عبدالرحمن.**
عصر محمد علي، القاهرة، 1951.

14 ـ **السالمي، نور الدين.**
تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ط5، 1394/ 1974.

15 ـ **السباعي، أحمد.**
تاريخ مكة ـ مكة 1387.

16 ـ **السروجي، محمد محمود.**
الجيش المصري في القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر ـ 1967.

17 ـ شبيكة، مكي.

السودان في قرن، القاهرة 1380/ 1961.

18 ـ شبيكة، مكي،

مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط، معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة، 1972.

19 ـ شكري، محمد فؤاد.

مصر والسودان، الوضع التاريخي للمسألة، القاهرة، 1946.

20 ـ شكري، محمد فؤاد.

مصر في مطلع القرن التاسع عشر، القاهرة، 1958.

21 ـ شكري، محمد فؤاد وآخرون.

بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة، 1397/ 1948.

22 ـ شكري، محمد فؤاد وآخرون (جمع وتقديم).

نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية.

23 ـ ضرار، صالح ضرار.

تاريخ السودان الحديث، بيروت، 1968.

24 ـ العابد، صالح محمد.

دولة القواسم في الخليج العربي، بغداد، 1976.

25 ـ عبدالرحيم، عبدالرحيم عبدالرحمن.

الدولة السعودية الأولى 1745 ـ 1818/ 1158 ـ 1233، القاهرة، 1976.

26 ـ عرض حكومة المملكة العربية السعودية.

التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي، وبين المملكة العربية السعودية، 1374/ 1955.

27 ـ عسه، أحمد.

معجزة فوق الرمال، لبنان، 1966.

28 ـ العقاد، صلاح.

التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، 1974.

29 ـ علي، محمد كرد.

خطط الشام ـ بيروت، 1970.

30 ـ عمر، عمر عبدالعزيز.

دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر.

(1) مصر (1517 ـ 1952).

(2) القضية الفلسطينية ـ بيروت، 1975.

31 ـ عيساوي، شارل.

التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 ـ 1914، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

32 ـ عيساوي، شارل.

تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

33 ـ ابن غنام، الشيخ حسين.

تاريخ نجد المسمى روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام، ط1، الرياض، 1368/ 1949.

34 ـ الغنام، سليمان محمد.

التنافس الدولي في منطقة الخليج العربي، 1891 ـ 1914، وزارة الخارجية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الكتاب السنوي، (1402).

35 ـ فهمي، خالد.

كل رجال الباشا، دار الشروق ـ القاهرة، 1422هـ/ 2001م.

36 ـ فهمي، نعيم زكي.

طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، القاهرة، 1973.

37 ـ قاسم، جمال زكريا.

دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا، 1741 ـ 1861، القاهرة، 1968.

38 ـ لوريمر، ج.ج.

دليل الخليج ـ القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، 1967.

39 ـ مبارك، علي.

الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، القاهرة، 1969.

40 ـ نوار، عبدالعزيز.

تاريخ العرب المعاصر ـ مصر والعراق، بيروت 1973.

المراجع الأجنبية:

1 - **Ali, Abbas Ibrahim Muhammad.**
The British, the Slave, Trade and Slavery in the Sudan 1920 - 1881.

2 - **Anderson, M. S.**
The Eastern Question 1774 - 1923, London, 1966.

3 - **Anderson, M. S. (Editor).**
The Great Powers and the Near East 1774 - 1923.

4 - **August, James (St. John).**
Egypt and Mohamed Ali
Travels in the Orlley of the Nile. London, 1834.

5 - **Builard, Sir Reder.**
Britain and the Middle East from Earliest Times to 1952, London.

6 - **Bowle, John.**
The Imperial Achievement,
The Rise and Transformation of the British Empire, England, 1974.

7 - **Dakin, Dougles.**
The Unification of Greece 1770 - 1923, London, 1972.

8 - **Dodwell, Henry.**

The Founder of Modern Egypt. A Study of Muhammad Ali. Cambridge. At the University press 1931.

9 - **Engram, Edward.**

The Beginning of the Great Game, in Asia 1828 - 1834, London, 1979.

10 - **Handbooks prepared under the direction of the Historical Section of the Foreign Office No. 15 History of the Eastern Question, London 1920.**

11 - **Holt, P. M. (Editor).**

Political and Social Change in Modern Egypt. London, 1968.

12 - **Hurewitz, J. C.**

Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record 1535 - 1914. New York, 1972.

13 - **Israel, Fred L. (Editor).**

Major peace Treaties of Modern History (1648 - 1967), New York 1967.

14 - **Macro, Eric.**

Yemen and the Western World, London 1968.

15 - **Marlowe, John.**

Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953, London, 1954.

16 - **Marriott, Sir, John, A. R.**

The Eastern Question. A Historical Study in European Diplomacy, Oxford, At the Clarendon Press, 1969.

17 - **Miles, S. B.**

The Countries and Tribes of the Persian Gulf, London, 1966.

18 - **Mosely, Philip, E.**

Russian Diplomacy and the Opening of the Eastern Question in 1828 and 1839.

Cambridge, Harvard University Press MCM XXXLV.

19 - **Richmond, J. C. B.**

Egypt 1798 - 1952, London, 1977.

20 - **Seton - Watson, Hugh.**

The Russian Empire 1801 - 1917. Oxford, At the Clarendon Press 1967.

21 - Vatikiotis.
The Modern History of Egypt. London, 1969.

22 - Williams, David, M.
British Commercial Policy and Trade Expansion 1750 - 1850.
Oxford, At the Clarendon Press, 1972.

23 - Winder, R. Bayly.
Saudi Arabia in the Nineteenth Century. New York, St. Martin's Press, 1963.

الوثائق:

- مجموعة الوثائق التركية، الوثيقة رقم (19687) من رئيس الكتاب إلى السلطان في شوال سنة 1224.
- مجموعة الوثائق التركية، الوثيقة رقم (3814) من والي مصر إلى الإمام سعيد بن سلطان.
- مجموعة الوثائق التركية، الوثيقة رقم (19572) من محمد علي إلى رئيس الكتاب.
- مجموعة الوثائق التركية، الوثيقة رقم (19650) من والي مصر إلى السلطان.

الدوريات:

- مجلة الدارة (السعودية) السنة الثالثة، العدد الثالث، شوال 1397.
- السيد أحمد مرسي عباس.
- حقائق جديدة عن حرب الدرعية وهل اشترك فيها الجنود المصريون حقاً؟...

التقارير:

Bowring, Dr. John.
Report on Egypt and Crete
Public Record Office, London (F. O. 78/38 Turkey).

سليمان الغنام

سياسة محمد علي باشا التوسعية

ليس عرضاً تاريخياً لأحداث فترة يعتبرها البعض بدء النهضة العربية، ولكنه وقفة متأنية وفاحصة لجانب من أهم جوانب أحداث تلك الفترة، الذي هو سياسة محمد علي باشا التوسعية، ومحاولة لإلقاء الضوء على هذه السياسة بنظرة شاملة متفحصة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المنطقة، ومنذ تلك الفترة (بداية القرن التاسع عشر) أو بشكل أكثر تحديداً منذ الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798 أُدخلت في دوامة الصراعات الدولية، وأصبحت جزءاً مهماً في صراع الأمم على مسرح السياسة الدولية، وأن أي دراسة جادة لا تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار ستقود إلى نتائج خاطئة ومغلوطة.

لقد كانت هذه المرحلة، التي لعب محمد علي باشا دوراً رئيسياً في تحقيق أهدافها، هي الأساس الذي بُنيت عليه العلاقة بين هذه المنطقة والقوى الكبرى في التاريخ المعاصر، بل هي التي أرست سوابق التدخل الأوربي ومن ثم الأمريكي في شؤون هذه المنطقة وعمقت نفوذها تبعاً لتجذر مصالحها.

لوحة الغلاف: نقولا لانكريه

المركز الثقافي العربي ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت – لبنان
ص.ب 4006 – الدار البيضاء – المغرب
ISBN: 9953-68-007-8